

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية
تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

المكانة الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط في ظل المتغير الإقليمي السوري

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إشراف:

أ. خواص مصطفى

إعداد الطالب:

خالدي براهيم

لجنة المناقشة

د. مكي محمد السعيد رئيسا

أ. خواص مصطفى مشرفا

أ. حسام حمزة مناقشا

السنة الجامعية:

2015/2014م

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ "خواص مصطفى"
الذي أشرف على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

إهداء:

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين
وإلى كل العائلة.

ملخص الدراسة:

أخذت تركيا تقيم دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ظل موازين القوى الجديدة بعد التسعينيات، وذلك من قناعتها بدورها في استقرار المنطقة التي تعتبر منطقة تأثير لها نتيجة الارتباطات الجيوسياسية، الجيوثقافية، والجيواقتصادية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 تطورت العلاقات الخارجية التركية مع الدول العربية في إطار تجسيدها لمفهوم العمق الاستراتيجي وصفر مشاكل مع دول مجالها الجيوسياسي لمواجهة الأهداف الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

ساهمت الأزمة السورية 2011 على إعادة تنظيم القراءات الجيواستراتيجية والجيوسياسية في المنطقة من خلال السياسات والأهداف التي تبنتها القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي القائمة على المهام الطاقوية و الأمنية والاستراتيجية، وكذلك القوى الإقليمية كإيران ودول الخليج وإسرائيل التي تحمل تصورات جيوسياسية في المنطقة باعتبارها مجال تأثيرها الجغرافي وحتى الهوياتي والديني، وهو ما أثر على الدور الجيوسياسي التركي في المنطقة وهو الذي تأثر بصعود الجماعات الإرهابية المتمثلة في تنظيم الدولة الإسلامية ، وبروز المشكلة الكردية ما دفعها لإعادة بناء تصورها الجيوسياسي على المنطقة منتقلة من عقيدة العمق الاستراتيجي وسياسة صفر مشاكل إلى الدبلوماسية النشطة والتدخلية خاصة في سوريا.

Abstract

Turkey started to evaluate its territorial role in the Middle East, among new powers balance and after the nineties, because is convinced of its role in the stability of the region, considered as its influence region and because of the geopolitics, geo-cultural and geo-economics binds.

After reaching the Party of justice and development to the government in 2002, the Turkish foreign relations amplified with the Arabic countries, within of its reinforcement to the deep strategy concept, and the concept of zero problems with the countries of its geopolitics area, and in order to confront the geopolitics targets of the territorial and International powers in the region.

The Syrian conflict in 2011, has contribute to the restructuring of the geostrategic and geopolitics decisions in the region, through politics and goals adopted by the big powers, at the first place United States of America, Russia, China, and European Union, controlling the energetic, security and strategic mission, and also territorial powers as Iran, Arabian Gulf Countries and Israel, carrying a geopolitics perspectives in the region, and considering they belong to its geographic influence domain as well identity and religion.

Which influence the geopolitics role of Turkey in the region influenced by the rising of terrorist groups, represented in the Islamic State Organization, and the appearance of the Kurd conflict, which push Turkey to rebuild its geopolitics concept in the region, swinging from the deep conviction strategy and concept of zero problems to active and intervening diplomacy, particularly in Syria.

Résumé

La Turquie a commencé à évaluer son rôle territoriale dans le Moyen-Orient, entre nouvel équilibre des pouvoirs et après les années nonante, parce est convaincu de son rôle dans la stabilité de la région, considérée comme sa zone d'influence et en raison de la géopolitique, géo-culturel et géo Lié -Economie.

Après avoir atteint le Parti de la justice et du développement au gouvernement en 2002, les relations extérieures turques amplifiées avec les pays arabes, au sein de son renforcement à la notion de stratégie en profondeur, et le concept de zéro problèmes avec les pays de sa zone géopolitique, et Pour faire face à la géopolitique des objectifs des pouvoirs territoriaux et internationaux dans la région.

Le conflit syrien en 2011, a contribuer à la restructuration des décisions géostratégiques et géopolitiques dans la région, à travers la politique et les objectifs adoptés par les grandes puissances, à la première place aux États-Unis d'Amérique, la Russie, la Chine et l'Union européenne, le contrôle de la énergétique, de la sécurité et de la mission stratégique, et aussi des pouvoirs territoriaux que l'Iran, Pays du Golfe arabes et Israël, portant une géopolitique perspectives dans la région, et considérant qu'ils appartiennent à son domaine d'influence géographique identité bien et la religion.

Quelle influence le rôle géopolitique de la Turquie dans la région influencée par la montée des groupes terroristes, représentés dans l'Organisation Etat islamique, et l'apparition du conflit kurde, qui poussent la Turquie à reconstruire son concept géopolitique dans la région, se balançant de la conviction profonde la stratégie et le concept de zéro problèmes à la diplomatie active et intervenir, en particulier en Syrie.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
/	شكر وتقدير
/	إهداء
/	ملخص الدراسة
/	قائمة المحتويات
/	قائمة الخرائط والجداول
01	مقدمة
12	الفصل الأول: المكانة الجيوسياسية التركية في منطقة الشرق الأوسط
14	المبحث الأول: المعطيات التاريخية لتركيا
14	المطلب الأول: تفكك الدولة العثمانية
16	المطلب الثاني: أتاتورك وتأسيس الجمهورية التركية
17	المطلب الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للحكم
22	المبحث الثاني: المصالح الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط
22	المطلب الأول: تحليل التصورات الجيوسياسية لتركيا في الشرق الأوسط
31	المطلب الثاني: محدد الطاقة في سياسة تركيا في المنطقة
32	المطلب الثالث: المحدد الثقافي والرغبة بتكوين منطقة التأثير
35	المبحث الثالث: العلاقات التركية الشرق أوسطية
35	المطلب الأول: العلاقات التركية العربية
39	المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية
42	المطلب الثالث: العلاقات التركية الاسرائيلية
46	الفصل الثاني: العلاقات التركية السورية وأثر الأزمة السورية عليها
48	المبحث الأول: العلاقات التركية السورية قبل الأزمة السورية 2011
48	المطلب الأول: العلاقات التركية السورية خلال الحرب الباردة
50	المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية بعد الحرب الباردة: تحليل دور حزب العدا والتنمية
59	المبحث الثاني: انفجار الأزمة السورية وأثرها على العلاقات التركية السورية.
59	المطلب الأول: بروز الأزمة السورية 2011 والموقف التركي منها
67	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة السورية على المنطقة ومواقف الأطراف الخارجية منذ
73	المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على الدور التركي الجيوسياسي
73	المطلب الأول: المشكلة الكردية وتأثيرها على تركيا.
76	المطلب الثاني: مشكلة الفوضى الإقليمية: الدولة الإسلامية(داعش) تهديد إرهابي جديد
81	الفصل الثالث: الأزمة السورية ومستقبل المكانة الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط
83	المبحث الأول: التصور التركي لمستقبل حل الأزمة السورية

84	المطلب الاول: الضغط من أجل إسقاط النظام السوري (الانتقال من نظرية العمق الاستراتيجي إلى نظرية التدخل النشط)
86	المطلب الثاني: مساندة المعارضة السياسية والمسلحة، والتحريك في إطار المنظما الدولية
89	المبحث الثاني: التحديات الاقليمية والدولية للرؤية التركية
89	المطلب الاول: التأثير الايراني وحزب الله
92	المطلب الثاني: التحدي الأمريكي الأوروبي والدعم الروسي والصيني
98	خاتمة
101	قائمة المراجع

قائمة الخرائط والجداول:

أولاً: قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة
27	خريطة سياسية للموقع الجغرافي التركي
52	خريطة أهم السدود التي بنتها تركيا والتي تمثل تهديدا لسوريا المصب
61	خريطة توضح التركيبة الدينية في سوريا
74	خريطة توضح مناطق توزيع الاكراد في سوريا

ثانياً: قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
29	مقارنة القدرات الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط (تركيا، إيران السعودية، إسرائيل، مصر)
30	مقارنة القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط

مقدمة

بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد "كمال مصطفى أتاتورك" قامت السياسة الخارجية التركية على سلامة الكيان التركي الجديد الموروثة من الدولة العثمانية وكذلك تجنب دوائر الصراع مع جيرانها، ومع بداية الحرب الباردة ودخول تركيا في منظمة الحلف الأطلسي (NATO) أصبح توجه السياسة الخارجية التركية يقوم على مواجهة الخطر السوفييتي في المنطقة في إطار الدفاع عن دورها الجيوسياسي، كما تحولت إلى حلقة ضرورية في الاستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والحد من محاولات الاتحاد السوفياتي مد نفوذه في منطقة الشرق الأوسط، خاصة سوريا التي يعتبر نظامها أكبر حليف تاريخي لروسيا.

بعد انهيار المعسكر الشيوعي في تسعينات القرن الماضي، بدأت تركيا عملية تقييم دورها الإقليمي في المنطقة في ظل موازين القوى الجديدة، حيث أخذت تحدد دورها وترسم استراتيجيتها وسياستها الخارجية انطلاقاً من قناعتها أن لها دور مهم في استقرار المنطقة خاصة منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر منطقة حيوية بالنسبة للقوى العالمية، وهي التي تمثل منطقة تأثير للعديد من الارتباطات الجيوسياسية، الجيوثقافية، والجيوثقافية، إذ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 قام رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" بإعادة صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، خاصة مع الدول العربية باعتبار أنها منطقة تربطها علاقات تاريخية وثقافية مما يجعل من تركيا دولة محورية ومركزية في المنطقة، حيث تعدى دورها التقليدي الذي تلعبه كجسر عبور بين الشرق والغرب نتيجة تغير الواقع الدولي معلنة عن سياسة خارجية تقوم على ما يعرف بالعمق الاستراتيجي وصفر مشاكل مع دول مجالها الجيوسياسي واعتماد السياسة المتعددة الأبعاد وفقاً لما يليق بمكانتها الجيوستراتيجية وانطلاقاً من إمكاناتها الثقافية والاقتصادية والعسكرية في مواجهة الأهداف الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

ولقد ساهم متغير الأزمة السورية التي اندلعت في مارس 2011 في ظل موجة ثورات الإصلاح السياسي والاقتصادي التي شهدتها دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتحت ما يسمى بالربيع العربي إعادة رسم التوازنات والتحالفات في منطقة الشرق الأوسط، أمام فوضى العنف التي شهدتها سوريا منذ خمسة أعوام وما كان لها من أثار على إعادة تنظيم القراءات الجيوستراتيجية والجيوسياسية في المنطقة من خلال السياسات والأهداف التي تبنتها القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وثلاثية الاتحاد الأوروبي (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) التي تنطلق من تصورات جيواستراتيجية للمجال الشرق أوسطي كمصدر وحامي لمصالحها الوطنية المرتبطة أساساً بخطوط التجارة العالمية والمهام الطاقوية التي تقوم على تأمين إمدادات النفط لاقتصاداتها، وكذلك مهام أمنية استراتيجية تقوم على مراقبة مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وكذلك القوى الإقليمية كإيران ودول الخليج وإسرائيل التي تحمل تصورات جيوسياسية في المنطقة باعتبارها مجال تأثيرها الجغرافي وحتى الهوياتي والديني، وهو ما أثر على الدور الجيوسياسي التركي في المنطقة أمام صراع كل تلك المصالح على تواجد نفوذها في سوريا، كما أفرزت

تطورات الأزمة السورية بروز فواعل أخرى إلى جانب هذه القوى تتمثل في الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وكذا صعود المكون الاتي الكردي الذي يطالب بتشكيل دولة مستقلة كانت لهما أثار على تحرك السياسة الخارجية التركية لاحتواء هذه الإفرازات وإعادة بناء تصورها الجيوسياسي على المنطقة منتقلة من عقيدة العمق الاستراتيجي وسياسة صفر مشاكل مع دول الجوار إلى الدبلوماسية النشطة والتدخلية خاصة في سوريا.

أولاً: المدخل المنهجي للدراسة:

1) المشكلة البحثية:

كان لتركيا دور جيوسياسي مهم في منطقة الشرق الأوسط منذ حكم اتاتورك، ولقد تطور هذا الدور في ظل وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم سنة 2002 والذي عبر عن سياسة خارجية نشطة في المجال الجيوسياسي لتركيا بهدف تطوير مكانتها الاقتصادية، ودبلوماسيتها على المستوى الإقليمي والدولي، ونتيجة للأوضاع التنافسية التي تشهدها مصالح الدول الإقليمية والكبرى في المنطقة عامة وفي سوريا خاصة سعت تركيا إلى تجسيد تصوراتها الجيوسياسية فيها في إطار دفاعها عن مصالحها في المنطقة التي تربطها علاقات تاريخية، ثقافية وسياسية، لكن هذا الدور قد تأثر بتداعيات الفوضى التي أنتجت الأزمة السورية منذ اندلاعها في مارس 2011 ، حيث تواترت النظرة التركية تجاه المتغيرات المتحركة التي أفرزتها الأزمة ولا تزال، خاصة موقفها أمام النظام السوري القائم وضغوطات الشارع السوري بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تطالب الدبلوماسية التركية بمساندتها، انفلات الأمن في سوريا، بروز موجات اللاجئين السوريين نحو الحدود التركية وداخلها، عودة تهديدات المكون الكردي وأثار بروز تنظيم الدولة الإسلامية، وهي كلها التطورات والتحولت التي تضغط على مراجعة تصوراتها الجيوسياسية ببناء تصورات جديدة في المنطقة، وتحديد دورها في معالجة الأزمة السورية لتحقيق أهدافها، وعليه طرح السؤال الآتي:

هل يمكن للأزمة السورية المتفجرة منذ سنة 2011، وبما ينتج عنها مستقبلا أن تؤثر سلبا أو إيجابا على المكانة الجيوسياسية لتركيا في الشرق الأوسط؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- فيما تبرز المكانة التركية في الشرق الأوسط؟
- 2- ما هي طبيعة وآليات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية؟
- 3- كيف تأثر الدور الجيوسياسي التركي في الشرق الأوسط في ظل إفرازات الأزمة السورية؟

(2) فرضيات الدراسة

- 1-المكانة التركية في الشرق الاوسط مرتبطة بالمعطيات التاريخية والجيوسياسية لتركيا في المنطقة.
- 2-كلما زاد حجم اللااستقرار في منطقة الفناء الخارجي التركي (سوريا) كلما أثر على الدور الجيوسياسي لتركيا.
- 3-كلما ازداد نفوذ وقوة المنافسين الجيواستراتيجيين والجيوسياسيين في سوريا أدى ذلك الى إضعاف الدور الجيوسياسي التركي فيها وفي منطقة الشرق الأوسط ككل.

(3) حدود الدراسة

(1) **الحدود الزمنية :** تقوم الدراسة على تحليل الدور الجيوسياسي لتركيا في الشرق الاوسط ومكانته في ظل المتغير الجديد المتمثل في الازمة السورية واللااستقرار السياسي التي تعرفها منطقة الشرق الاوسط في ظل التنافس المتعدد للفواعل المؤثرة في هذه المنطقة وذلك منذ تأقلم الثورات العربية وبرز الازمة السورية في مارس 2011، وسيتم معالجة كل المتغيرات والعوامل المتداخلة والمؤثرة في الازمة حتى نهاية حتى الثلاثي الأول من 2015 مع ترك التحليل مفتوحا نتيجة تسارع وبرز متغيرات جديدة وأثر ذلك على التحرك الجيوسياسي التركي في تعاملها مع تداعيات الازمة السورية على مصالحها القومية.

(2) **الحدود المكانية:** وهي التي ستقتصر على تناول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة كنسق بنيوي متكامل للتحليل لا يستبعد العودة إلى المجال العالمي الذي تعتبره الدول الكبرى جزءا من تحركاتها الجيواستراتيجية المترابطة والمتداخلة، مع التركيز على المجال السوري والتركي في إطار معالجة الدور التركي في مجال نفوذها الجيوسياسي وتحليل أحداث العنف في الأقاليم السورية اللتان تمثلان موضوع الظاهرة البحثية التي ندرسها.

(4) أسباب اختيار الموضوع

تشمل الأهداف العلمية والعملية، وتبرز أهمية هذه الدراسة عبر محورين هما؛ الأول أكاديمي يتحدد في أهمية الموضوع، فهو دراسة هادفة بطبيعتها نحو معرفة مختلف الأسباب والفواعل والظواهر الكامنة وراء المشكلة البحثية، باعتبارها تشكل اهتمامات البحث العلمي في فهم أسباب فوضى العنف التي تشهدها سوريا منذ 2011 مع عدم علمية التبريرات الاكاديمية على أهمية الفوضى الخلاقة التي تمثل جزءا من إعادة بناء منطقة الشرق الأوسط بنيويا واجتماعيا في اطار ما يعرف بالشرق الاوسط الكبير ومكانة الدور الجيوسياسي التركي في كل ما شهدته الساحة الشرق اوسطية من سياسات المصالح واعادة ترتيب التوازنات

بين الفواعل المؤثرة في المنطقة. أما الإعتبار العملي فيتجسد في تحليل أثار التحرك الجيوسياسي للدول في فهم العلاقات الصراعية والتنافسية بينها، وهو ما سيوضح أسباب بروز الأزمة السورية من منطلقات جيوسياسية وتفسير مدركات ومنطق رد الفعل التركي للدفاع عن مصالحها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وهو الذي سيسمح لنا بفهم الدور المحوري الذي تلعبه اليوم فيها وما قد يوصلنا الى استنتاج استراتيجيتها في الدفاع عن مصالحها القومية اعتمادا على تحليل الأعداء والحلفاء وأنماط التحرك. فالدراسة ستقوم على تحليل واقعي للدور الجيوسياسي التركي، أما الاهتمام الشخصي فيبرز في تحليل محورية تركيا في الشرق الأوسط في ظل اعتبارها قوة اقليمية لا يمكن حتى للقوى العظمى عدم الرجوع اليها في ترتيب مصالحها في المنطقة حسب ما عبر عليه "زيغنيو بريجينسكي" في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى.

(5) أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل معرفة تأثير نتائج فوضى الصراع الدولي على ثروات منطقة الشرق الأوسط في اطار المتغيرات التي عاشتها المنطقة خلال السنوات الأربعة الماضية خاصة منطقة سوريا، وتنوع الفواعل الجيوسياسية والجيواستراتيجية الدولية وغير الدولية المؤثرة أمام صعود الجماعات الإرهابية خاصة الصعود الملفت لما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش) والجبهات القتالية في سوريا التي تساندها فواعل عدة كإيران وروسيا والصين والولايات والدول الخليجية وتركيا وإسرائيل المتمثلة، وإلى السعي لتحليل هذه المعطيات لفهم واستشراف مستقبل الأزمة السورية وتقييم الدور الجيوسياسي التركي في تحركه تجاهها وفي الوقت نفسه للدفاع عن مصالحها، فالدراسة عموما تسعى إلى قراءة معطيات الأزمة السورية وآثارها على الدور الجيوسياسي التركي.

(6) منهج للدراسة

استخدم في هذه الدراسة المنهج الآتي:

أ- **المنهج البنوي:** وهو الذي يدرس البنية وبالتالي مكوناتها في إطارها الكلي لفهم الظواهر، ويرتبط هذا المنهج في تحليل الظاهرة الدولية بتحليل طبيعة النسق الدولي، وهو المنهج الذي طبقه "كينيث والتز Kenneth Waltz" في إطار ما يعرف بالواقعية البنوية، هذا المنهج يدرس العلاقة بين الدول كنسق شامل وليس تحليل سلوك رؤساء الدول وهو المنهج الذي يعتمد على ثلاث مبادئ تحليلية هي مبدأ التنظيم الذي تتطلبه طبيعة الفوضى الدولية الناتجة عن غياب قانون فوقي ينظمها وهو ما يوصلنا الى المبدأ التحليلي الثاني وهو الاختلاف الذي يدرس موقع الدول في النسق الدولي وهذا الاختلاف مرتبط بتفاوت القدرات بين الدول وكذلك المواقع الجغرافي والوزن الجيوسياسي وهو ما يؤدي الى بروز المبدأ

الثالث المتمثل في التوزيع بمعنى توزيع القوة بين وحدات النسق الدولي وتبني سياسة توازن القوى والاحلاف الدفاعية، فالتحليل البنيوي هنا سيعالج موقع تركيا في النسق الشرق أوسطي، كما يجعل سوريا دولة محيطية كفراغ للقوة يجب ملئه، وهو الذي برز في تحرك تركيا الى ملئه أمام التنافس الجيوسياسي بين مختلف الفواعل المتحركة في المنطقة.

ثانيا: المدخل النظري للدراسة:

أ- **النظرية الواقعية:** ارتبط الفكر الواقعي بالعديد من المفكرين أمثال تيوسيديد، هانز مورغانتو، كينيث والتز، وتهتم الواقعية بدراسة وفهم السياسة الدولية كما هي موجودة على عكس النظرية المثالية التي انتقدتها باعتبارها تدرس السياسة الدولية كما ينبغي أن تكون ، حيث تبحث النظرية الواقعية في سلوك الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، وتنطلق من مجموعة من المبادئ أهمها أن الدولة فاعل عقلائي ووحدي في فهم العلاقات الدولية الذي يتميز سلوكه الخارجي بالبحث عن القوة والمصلحة الوطنية في اذار صراعه وتتافسه مع الدول الأخرى وهذا ما يشكل مبدئا آخر هو فوضوية النظام الدولي لغياب سلطة مركزية تحكمه، وهو ما يصعب تفادي الصراعات والحروب التي تعتبرها النظرية النظام العام في العلاقات الدولية وليس السلام، ولقد تطورت النظرية ببروز الواقعية البنيوية من خلال أعمال كينيث والتز التي درست النسق الدولي انطلاقا من تحديد البنية الدولية من خلال محدد العلاقة الذي وضحه في ثلاث مبادئ هي التنظيم والاختلاف والتوزيع مدافعا عن "منظور منظومي *Systemique*" في التحليل¹

ب- اقتراب الدور:

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، في إطار من الدوافع الصراعية والتعاونية بين الدول، ولقد فسرتها العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا انطلاقا من تحليلها لدور الانسان في المجتمع، لهذا نجد " بروس بيدل" Bruce biddle يعرف اقتراب الدور بقوله أنه:

¹ إكزافيه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، (لبنان: مركز الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، ط 2، 1994)،

"العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها".¹

ولقد تطور الاقتراب الذي نجح في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية لتعتمده علم السياسة في تفسير الظواهر السياسية من خلال مقال "كال هولستي Holsti Kal" بعنوان "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" أكد فيه أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي ، والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف، وكذلك مقال "ستيفن والكر S.WALKER" بعنوان "تصورات الدور القومي والنتائج النسقية" وكتابه بعنوان: "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية" 1987 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبها بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي.²

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية لتركيا طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة التركية على مستوى النظام الإقليمي الشرق أوسطي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانات أو المكانة لكي تؤديها، أو تطمح لتأديتها، وتحتصر هذه الأدوار في: الادوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة والادوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام، والادوار الإقليمية، وتساعد الأخيرة في معالجة الدور الجيوسياسي التركي في الشرق الأوسط سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم، وتشمل دور **الحليف المخلص** أين يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الموحد، دور **الزعيم الإقليمي** بحكم القوة المادية أو ثقل ومصادقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى، دور **المدافع الإقليمي**، ودور **قائد التكامل الإقليمي**.³ ودور المهيمن الإقليمي الذي نظر له "دافيد مايرز: من خلال خمس أدوار هي المهيمن الإقليمي، المتطلع للهيمنة، المهيمن المحتمل، المساوم والموازن.

بمعنى أن اقتراب الدور الخارجي للدولة يدرس تصور صانع قرار السياسة الخارجية من منطلق أن لدولته دور متميز في السياسة الدولية نتيجة دوه الوظيفي انطلاقا من مجموعة من القدرات والدوافع الصراعية أو التعاونية.

¹ Bruce Biddle and Edwin Thomas : **role theory :concepts and research** (New York .London, Sydney: Willy and soon, 1966), P.09.

² Naomi Bailin, Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions , *International Studies Quarterly*, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980), pp. 532-554

³ محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2002)، ص. 51.

ج-الاقترب الجيوسياسي:

عرفت الجيوساسة تراكما فكريا في تفسيرها لطبيعة الظاهرة الدولية من خلال سلوك الدولة وأدواتها في إطار جغرافي معين يمثل رهانا بالنسبة لأهدافها، ولقد ارتبط المفهوم بتحليل العلاقات بين المجال (الجغرافيا) والزمان (التاريخ) والاهداف السياسية للوحدات (الدول) في إطار من النتائج التي هي في أصلها عموميات لاختلاف تصورات الجيوساسيين لمفهومها من حيث أهدافها أو ممارستها، فقد عبرت الأفكار الجيوسياسية من خلال مدارس الجيوسياسية الأوروبية من منطلق أن الدولة كائن حي يتطور ويتقوى بابتلاع أقاليم أخرى تمثل له أهداف حيوية لتحقيق القوة والنفوذ في اطار تنافسي بين الوحدات (الدول) عليه، وهو ما سماه الالمانى "فريدريتش راتزل" بالمجال الحيوي ودعمه مواطنه "هاوسهوفر" من خلال ندائه بأهمية المجال الذي يتعدى التاريخ مشرعا لألمانيا تدمير والاستيلاء على الأقاليم الضعيفة واحتوائها، ولقد تطورت هذه الأفكار بصعود التنافس على المجال ذو البعد العالمي الذي سماه "ماكيندر" بقلب العالم بين مختلف القوى الكبرى عبر التاريخ وهو التنافس الذي لا يزال، موضحا للتنافس بين القوة البرية (الروسية والألمانية) والقوة البحرية (بريطانيا سابقا والولايات المتحدة) للسيطرة على الأقاليم ومجالات الاتصال الدولية (خطوط التجارة الدولية) وهو الدور التنافسي الذي طالبتة أمريكا من خلال أفكار الأميرال الأمريكي ألفريد ماهان بحكم قدراتها العسكرية والاقتصادية وموقعها الجغرافي، إلا أن المفهوم الذي تميز بتصورات عديدة قد تطور من خلال أعمال المدرسة الجيوسياسية الفرنسية من خلال أعمال "إيف لاكوست" التي حاولت تجاوز ذلك بتنظيمها في اطار منهجي يبني يعتمد على التاريخ والمجال والسياسة والقوة لفهم سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية وفي ظل احتكاكها بالإقليم، كما تجاوز مقارنة الدولة الفاعل الوحدوي في التحليل الجيوسياسي بدخول فواعل جديدة ليشير إلى أن الجيوسياسية هي تنافس بين مختلف الفواعل المتصارعة على مجال معين يمثل بالنسبة لها رهانا لتحقيق أدوارها المتعلقة بالدفاع عن مصلحتها الوطنية، وهو الدور التنافسي الذي تلعبه تركيا اليوم في منطقة الشرق الأوسط أمام تعدد المتنافسين الإقليميين والدوليين، حيث سيساعدنا هذا الاقتراب على تحليل هذا الدور بشكل علمي ومنهجي.

8) تحديد المفاهيم: تقتضي الدراسة التطرق للعديد من المفاهيم الأساسية، وهي:

المكانة: يشير مفهوم المكانة إلى سلوك الانسان داخل إطار تفاعله بشكل تعاوني أو صراعي لتحقيق أهدافه، تدرس ويحلل طبيعة السياسة الخارجية للدول من منطلق فهم سلوك صانع القرار السياسي في الدولة تجاه محيطه الخارجي، وهو الذي يرتبط بما تملكه الدولة من مؤهلات وقدرات تسمح بفهم سلوكها ومهامها التفاعلية القائمة على الصراع او التنافس.

الجيوسياسة: هي مجموعة التصورات الاستراتيجية والتاريخية والجغرافية التي تدرس علاقات القوى المتنافسة على المجال (الإقليم) الذي يمثل رهانا لتصوراتها، وهو التنافس الذي قد يحمل طابع عنيف (مسلح) أو أساليب التأثير التي تعرف اليوم بالقوة الناعمة كما سماها "جوزيف ناي".

الأزمة السورية: ترتبط ظاهرة الأزمة بالإحساس بالخطر والتوتر وأهمية عنصر الوقت اللازم لاتخاذ قرارات وإجراءات المواجهة فالأزمة موقف يحتاج إلى بذل الجهد للتعرف على متغيراته وتفسير ظواهره ومحاولة السيطرة على أحداثه وتجنب مخاطره، والتعامل مع هذا الموقف يستلزم توافر رؤية متعمقة للأحداث السابقة لمعرفة أسباب الأزمة والظروف، ولقد عرف (Mitroff & Pauchant) 1992 الأزمة بأنها حالة تمزق تؤثر على النظام كله وتهدد افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده¹، ولقد انطلقت الأزمة السورية في مظاهرات يوم 15 مارس 2011 في إطار انتشار موجة ثورة الربيع العربي التي انطلقت من تونس أواخر 2010 ، ولقد انتشرت على شكل احتجاجات تطالب بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما قابله النظام بالعنف لتتحول الشعارات الى المطالبة بإسقاط النظام، وهي الأزمة التي تطورت متغيراتها أمام تدخل الفواعل الإقليمية والدولية في ظل موجة من العنف الدموي بين النظام السوري والمعارضة السورية بشقيها المسلح والسياسي، مع ظهور طرف ثالث هي التنظيمات الإرهابية (داعش وجبهة النصرة) وهي الأزمة التي استعصى حلها أمام تطوراتها غير المتنامية الى غاية فترة الدراسة.

09 أدبيات الدراسة:

دراسة 01: بعنوان سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟ قدمها الباحث الدكتور عقيل محفوظ، سنة 2012، والتي صدرت من طرف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التابع لمعهد الدوحة، حيث تناول الباحث العلاقات السورية التركية وذلك بالتأسيس على التغيرات الداخلية والثنائية والإقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية، كما تطرق إلى مواقف تركيا من التحول الذي تعرفه سوريا، وكيف أن تركيا تسعى إلى تبني موقف وفق مصالحها الوطنية ودورها في المنطقة، وفي الأخير قدم في دراسته ثلاث سيناريوهات محتملة للأزمة السورية.

دراسة 02: أصدرتها سلسلة تحليل السياسة الخارجية بعنوان: تركيا بعيون عربية للباحثة التركية الأستاذة "مليحة بنلي ألتونيشيك" ولقد عمدت في هذه الدراسة إلى الكشف عن النظرات المختلفة إلى تركيا من قبل كل من صناع الرأي العام، وجهات الإدارة الحكومية، والجماهير في العالم العربي، وقد وصلت إلى ذلك من خلال القيام بعدد من استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث واللقاءات الشخصية وكان المصدر الرئيسي لفهم النقاش العام بشأن تركيا في العالم العربي هو اللقاءات والمناقشات والاتصالات الشخصية

¹ ممدوح رفاعي وماجده جبريل، إدارة الأزمات، (القاهرة: جامعة عين شمس كلية التجارة، 2007)، ص 25

بجهات الإدارة الحكومية وصناع الرأي العام، وخاصة الصحفيين والاكاديميين والخبراء في مراكز الأبحاث، وفي الأخير تطرقت إلى أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

دراسة 03: للمؤلف أحمد داود أوغلو بعنوان العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، والذي صدر عن الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات سنة 2010 والذي تناول الإطار المفاهيمي والتاريخي لتركيا الإطار النظري القائم على الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، تم تناول مجالات التطبيق بتحليل الوسائل الاستراتيجية والسياسات الاقليمية.

11) تقسيم الموضوع:

تتعلق هذه الدراسة من موضوع انعكاسات الأزمة السورية على الدور الجيوسياسي التركي في الشرق الأوسط، في شكل عرض تحليلي لطبيعة الموضوع من خلال ثلاث فصول رئيسية.

يتناول الفصل الأول الدور الجيوسياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط من خلال معالجة ثلاث مباحث تحليلية أولها يدرس المعطيات التاريخية لتركيا انطلاقا من تفكك الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية من طرف كمال أتاتورك وصولا إلى صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، أما المبحث الثاني فسعالج فيه المصالح الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط انطلاقا من تحليل التصورات الجيوسياسية لتركيا في الشرق الأوسط وبالتركيز على محدد الطاقة في سياسة تركيا في المنطقة والمحدد الثقافي والرغبة بتكوين منطقة التأثير، في حين يتناول المبحث الثالث تحليل العلاقات التركية الشرق أوسطية خاصة العلاقات التركية العربية والإيرانية والإسرائيلية.

أما الفصل الثاني فسيعالج العلاقات التركية السورية في ظل الأزمة السورية الراهنة وأثرها على هذه العلاقات، من خلال ثلاث مباحث هو الآخر، يعالج الأول تاريخ العلاقات التركية السورية قبل الأزمة السورية 2011 وذلك خلال الحرب الباردة وبعدها، ثم يعالج المبحث الثاني بروز الأزمة السورية وأثرها على العلاقات التركية السورية بتحليل الموقف التركي منها ودراسة تداعيات الأزمة السورية على المنطقة بتحليل ردود الأفعال الدولية والإقليمية، ليصل المبحث الثالث إلى معالجة تداعيات الأزمة السورية على الدور التركي الجيوسياسي من خلال تحليل المشكلة الكردية وتأثيرها على تركيا ومشكلة الفوضى الإقليمية بعد ظهور الدولة الاسلامية(داعش).

ثم يأتي الفصل الثالث كدراسة استشرافية لمستقبل الدور التركي الجيوسياسي في الشرق الأوسط في ظل افرازات الأزمة السورية نعالجه هو الآخر من خلال ثلاث مباحث أساسية، أين يعالج المبحث الأول التصور التركي لمستقبل حل الأزمة السورية انطلاقاً من ضغطها على اسقاط النظام السوري ومساندة المعارضة السياسية والمسلحة والتحرك في إطار المنظمات الدولية، ليواصل المبحث الثاني في تحليل التحديات الاقليمية والدولية للرؤية التركية حتي يتسنى لنا وضع سيناريوهات تطور الأزمة السورية وانعكاساتها على تركيا بالتحقق من المتغيرات المرتبطة بالأزمة وقياسها على احتمال سيناريوهين هما: سيناريو بناء دولة وطنية مدنية، وسيناريو الفوضى الشاملة في الشرق الاوسط بتقسيم سوريا. وفي الأخير تأتي الخاتمة على شكل استنتاجات عامة للدراسة.

الفصل الأول:

المكانة الجيوسياسية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

يرتبط الدور الجيوسياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط بمجموعة من المحددات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تمثل أحد معطيات التحرك الدولي والإقليمي في هذه المنطقة التي لها أهمية استراتيجية من حيث الموارد الطبيعية المرتبطة خاصة النفط الذي يمثل جزءا مهما في بناء ثروة الأمم واقتصاد دولي متطور، كما تمثل بعدا جيوسياسيا للبحث عن السلطة والقوة والمصلحة في إطار التفسيرات التي قدمتها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

ولقد لعبت السياسة الخارجية التركية دورا مهما في تسيير علاقاتها مع جيرانها ودول الشرق الأوسط عموما، وهي السياسة التي تطورت منذ وصول حزب التنمية والعدالة برئاسة "رجب طيب أردوغان" للحكم من خلال دور نشط في منطقة الشرق الأوسط استفاد من صعود وزنها الاقتصادي خاصة في المنطقة، وكذا من اقترابها من عديد دوائر نشاط السياسة الخارجية خاصة في إطار عضويتها في منظمة الحلف الأطلسي، التي حددت طبيعة مصالحها الجيوسياسية في المنطقة وبالتالي الآليات التي تعتمد عليها بتجسيد الدور الإقليمي.

ومن هنا، سيتم معالجة أفكار هذا الفصل انطلاقا من النقاط الثلاثة الآتية، وهي:

- ✓ المعطيات التاريخية لتركيا
- ✓ المصالح الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط
- ✓ العلاقات التركية الشرق أوسطية

المبحث الأول:

المعطيات التاريخية لتركيا

سيتم معالجة المعطيات التاريخية لتركيا انطلاقاً من ثلاث نقاط رئيسية، حيث تتناول الأولى تفكك الدولة العثمانية التي مثلت كحدث مهم في تاريخ تركيا ومنطقة الشرق الأوسط ككل والتي فتحت الباب أمام أحداث تاريخية أخرى أثرت على أدوار القوى المتنافسة في المنطقة وحتى سقوط وإعادة تشكيل قوى أخرى، أما النقطة الثانية فسيتم شرح مرحلة إعادة بناء الدولة التركية الحديثة على يد "مصطفى كمال أتاتورك" الذي أعاد بناء الدولة التركية بتبني مبدأ العلمانية بالتوجه نحو الغرب والاستغناء عن العالم الشرقي الإسلامي، أما النقطة الثالثة والأخيرة فتعالج وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بقيادة "رجب طيب أردوغان" من خلال تحليل أثر سياسته في إعادة تشكيل الدور الجيوسياسي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تفكك الدولة العثمانية:

بدأت مكانة الدولة العثمانية في التراجع بعد الهزائم التي ألحقتها الأساطيل الأوروبية بالقوات العثمانية، خاصة في موقعة "ليباننتو" اليونانية عام 1571م التي انهزم فيها الأتراك. وبرز هذا الضعف أكثر خلال القرن 18 م بعد خسارتهم لمنطقة القرم ضد الروس حيث فقدت الدولة العثمانية السيطرة والتأثير في الملاحه في مضيق البوسفور للحساب الروسي، وخلال القرن 19 وضعت اتفاقية "أدريا نوبل" حدا للسيطرة العثمانية على العديد من الاقاليم بتضييعها لاراضي يونانية، كما اعطت الحق لسيطرة روسيا على نهر الدانوب سنة 1829، كما فقدت الجزائر التي سيطرت عليها فرنسا سنة 1830 ثم تونس عام 1881، ومصر عام 1882.¹

تبنى العثمانيون مجموعة من الاصلاحات وذلك لإيقاف التدهور الذي عرفته الدولة العثمانية وانقاذ ما تبقى منها وذلك من خلال تغييرات واليات حيث قاموا بإعادة تنظيم الجيش واصلاح منظومة التعليم.

وبعد المصادقة على أول دستور في الدولة العثمانية في عام 1876 الذي ينص على قيام حكومة لتمثيل الشعب ومنح المزيد من الحريات لجميع أفراد الأمة، لكن السلطان عبد الحميد الثاني الذي اعتلى العرش في نفس العام الذي تم فيه المصادقة على الدستور فلقد حكم البلاد فرديا دون الرجوع إلى الدستور.²

¹ إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط2، 1998)، ص 195-196

² المرجع نفسه، ص. ص. 178-179.

ومن معالم انهيار الدولة العثمانية ما يلي:

(1) -جمعية الاتحاد والترقي: برزت هذه الحركة القومية في جمعية سرية قوية والتي استولت على الحكم في أواخر القرن 19م وقد قادت هذه الجمعية الانقلاب ضد عبد الحميد الثاني عام 1909، وكانت هذه الجمعية مدعومة من طرف المنظمات اليهودية والماسونية التي وفرت لها الاجواء للنشوء والترعرع، وكان أغلب الاشخاص البارزين فيها من اليهود والتي كان هدفها تفتيت الدولة العثمانية¹.

(2) -منظمات خاصة:

أ-جماعة الدونمة: تعد هذه الجماعة أكبر حركة في تاريخ الدولة العثمانية التي عملت على تفتيت الامبراطورية والسيطرة على اجزاءها من طرف الدول الاستعمارية وقيام دولة إسرائيل، وقد بدأت هذه الحركة عندما استشرى الفساد في مرافق الدولة حيث استغلوا الفرصة وتم الاستلاء على وسائل الاعلام ومصادر الثروة وتم جذب جيل من المتقنين المولوعين بالغرب، حيث قدموا لهم الدعم لاحتلال مكانة في الجيش والإدارة وذلك لاستغلالهم من أجل مصالحهم المتمثلة في تمزيق وتفتيت الدولة العثمانية².

ب-الماسونية: تسمى أيضا جماعة البنائين حيث تقع تحت سيطرة اليهودية العالمية والتي كانت تسخرها لتحقيق اهدافها في السيطرة على العالم، وتأسيس دولة لليهود وذلك للسيطرة على ثروات العالم وقدراته.

ج-الصهيونية: تعتبر الصهيونية التنظيم السياسي لليهودية العالمية والتي كان من أول أهدافها إقامة دولة لليهود حيث تم اختيار فلسطين لإقامة وطنهم، وقد إنتشر هذا التنظيم من أوروبا ليصل إلى مختلف أنحاء العالم بما في ذلك العالم العربي الإسلامي والدولة العثمانية، عملت الصهيونية على كسب بعض المتقنين بعد إفساد اخلاقهم وايصالهم إلى مراكز القوة لتنفيذ مخططاتهم، بالإضافة إلى السيطرة على وسائل الاعلام ومصادر الثروة ومراكز القوة والنفوذ وكان عملها يركز على فصل الأتراك عن العرب وكذا تأجيج الصراعات القومية والعرقية³.

(3) -الحرب العالمية الأولى: بعد نشوب الحرب العالمية الأولى دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب النمسا وألمانيا والمجر بهدف استعادة الاراضي التي فقدتها إلا أن كسب قوات الحلفاء الحرب عام 1918م تم الاستلاء على اسطنبول والمضايق التي تشرف عليها، حيث قامت اليونان بإنزال قواتها في تركيا تحت حماية الأساطيل البحرية للحلفاء وذلك سنة 1919م مما دفع السلطان وحيد الدين إلى تكليف مصطفى كمال بالقيام بثورة في شرق الأناضول لوقف مد اليونانيين، وهو الذي عمد إلى تكوين الجيش النظامي،

¹ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (لبنان: دار النفاس، ط1، 1981)، ص. ص. 722-723.

² علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، (مصر: دار النشر والتوزيع الاسلامية، ط1، 2001)، ص. ص. 440-441.

³ المرجع نفسه، ص. ص. 444-448.

وتكوين حكومة وطنية في أنقرة، وبعد صعود قوة نفوذه طالب من السلطان التنازل عن الحكم لصالحه والاكتماء بالخلافة الرمزية، وهو ما رفضه الأخير متنازلاً عن عرشه للسلطان عبد المجيد عام 1922، الذي خلع سنة 1923 وهي السنة التي تم فيها توقيع اتفاقية لوزان التي تحدت بمقتضاها حدود تركيا الحالية وانتخب كمال مصطفى رئيساً للبلاد معلنة بذلك نهاية الخلافة العثمانية¹.

المطلب الثاني: أتاتورك وتأسيس الجمهورية التركية:

يعتبر "مصطفى كمال أتاتورك" مؤسس الدولة التركية الحديثة بعد تحريرها من الاحتلال اليوناني والتي اتجهت إلى محاكاة القيم الغربية وبالتالي تحقيق التقدم والتنمية، إلا أن العديد من الكتابات قد تناولت جانبه السلبي واخفاقاته وهو ما تحدث عنه "محمد صادق إسماعيل" في كتابه **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان وأسماء بتغريب الشعب التركي**² أين تميزت الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والدينية خاصة في الغاء الخلافة سنة 1924 ونفي الخليفة، كما عمال مصطفى كمال على تنفيذ ما تم توقيعه مع الدول الغربية.

تجلت سياسة أتاتورك العلمانية في برنامج حزبه -حزب الشعب الجمهوري- والتي نص عنها الدستور التركي وهي المبادئ الستة المتمثلة في القومية، الجمهورية، الشعبية، العلمانية، الثورة وسلطة الدولة.³ ولقد تميز بناء الدولة الحزب الواحد الكمالية بسلطة حكم الجمعية الوطنية التي عينت الرئيس كمال أتاتورك أول رئيس للجمهورية التركية وعصمت اينونو وزيراً أولاً، تميزت هذه الفترة بغموض العلاقة بين الجمعية الوطنية والخليفة. وكان من أهم مبادئ الدولة الحديثة التركية ما يلي⁴:

- تعيين حدود الدولة التركية بموجب معاهدة لوزان.
- تطبيق القانون المدني في العلاقات العائلية وفي جميع المحاكم بدلاً من القوانين الشرعية في 1927.

أما بالنسبة للتغييرات التي مست الجانب العسكري خلال الفترة الممتدة ما بين (1923-1983) بفصل الجيش عن الانخراط في السياسة، مع ان المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية اطلت للجيش دوراً في حماية الدستور أمام الواجب التقليدي الذي يمارسه الجيش والمتمثل في الدفاع عن حدود

¹ محمد حرب، مرجع سابق، ص 120-124.

² محمد صادق إسماعيل، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط 2، 2012)، ص.97.

³ المرجع نفسه، ص.102.

⁴ رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999)، ص.64.

الدولة، كما يعتبر رئيس الدولة كمعظم الدول الإسلامية هو قائد الجيش وهو الذي يبين غياب النضج السياسية والمؤسساتي في بناء الدولة التركية وبروز البيروقراطية العسكرية¹.

ولقد حدث أول تحرك سياسي نحو التعددية في تركيا سنة 1944 من خلال محاولة رئاسة الدولة بقيادة "عصمت أينونو" بتأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة ليصعد الحزب الديمقراطي فائزا على حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البرلمانية لسنة 1950، ليعود دور الإسلام للبروز في الساحة السياسية في مواجهة البيروقراطية العسكرية تحتى ما يسمى بالإسلام السياسي الذي أصبح معاديا للجيش والنخبة العلمانية في السياسة التركية.

أما فيما يخص دولة الاقتصاد etatism في إطار مشروعه التغريبي لتركيا إتجه إلى تشجيع الرأسمالية المحلية لبناء قاعدة اقتصادية تركية بتدخل غير مباشر، لكن فشلها جعله يتجه إلى الأسلوب المباشر خلال الثلاثينات بإصدار قانون تشجيع الصناعة بهدف منح امتيازات واعفاءات ضريبية للمشروعات الصناعية والتي تضمنت منح تلك المشروعات لمساحات ارض مجانية واعانات مالية وتقليص الضرائب بالإضافة إلى مجموعة من الاصلاحات في الجانب الفلاحي، لكن الرأسمالية الصناعية في هذه الفترة قد باءت بالفشل وتأثرت أمام أزمة الكساد العالمي لسنة 1929م، وهي الفترة التي أدت إلى تأميم أغلب الشركات الأجنبية بداية من قطاع النقل إلى المناجم والمصانع المملوكة لدى الأجانب و الاتجاه نحو التخطيط الحكومي الذي نظم وفق الخطط الخماسية التي استهدفت الصناعة والطاقة والمصارف.²

المطلب الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للحكم:

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول إنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل" وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه رجب طيب أردوغان. وصل الحزب إلى سدة الحكم في تركيا سنة 2002.³

¹ رضا هلال، مرجع سابق، ص. 68.

² رضا هلال، مرجع سابق، ص ص 77-78.

³ بوانو، إدريس "إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد" البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات"، (سوريا: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص. 43.

عدد أردوغان رئيس الحزب الذي إنتخب بالإجماع المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وهي:

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

كما ركز الحزب على عملية الإصلاح السياسي، والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات، وعدم التراجع عن مشروع تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي الذي يعتبره حزب العدالة والتنمية الحاكم صمّام الأمان، لإصلاحاته السياسية الهادفة أيضا لتقليص هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي.

كما وضع حزب العدالة والتنمية في أجندته السياسية هدفا رئيسيا وهو الارتقاء بتركيا من خلال الوصول بتركيا إلى بوابة الاتحاد الأوروبي لإنعاش الاقتصاد والرفاهية المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في تركيا مع عدم تغييب العلاقات الخارجية مع الجوار العربي والشرق أوسطي، حيث عمل الحزب من خلال سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها وزير الخارجية السابق في حكومة العدالة والتنمية "أحمد داود أوغلو" ومنظر السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال الارتقاء بسياسة البلاد الخارجية مع دول الجوار باستخدام سياسات متعددة منها سياسة تعدد البعد وسياسة صفر مشاكل والعمق الاستراتيجي.

انتهجت تركيا سياسة "تصفير" المشكلات على قاعدة خفض المشكلات إلى درجة الصفر، أي إلغائها وقد نجحت تلك السياسة نجاحا كبيرا مع معظم جيرانها القريبين والبعيدين، ووصلت إلى حد إقامة مجالس للتعاون الاستراتيجي مع سوريا والعراق، كما اندفعت تركيا في سياستها إلى ممارسة ما تسميه "الدبلوماسية الاستباقية" أي التدخل لحل المشكلات في محيطها المباشر والقريب، وهنا ظهر الدور الوسيط الذي أضاف ثقلا متزايدا على الدور التركي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وصولا إلى شبه الجزيرة الهندية.¹

¹ بوانو إدريس، مرجع سابق، ص. 39.

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002 أصبح عبد الله غول رئيسا للوزراء وبعد التعديل الدستوري عامت 2003 تم السماح لأردوغان أن يحل محل غول في رئاسة الوزراء، وفي انتخابات عام 2007 حصل حزب العدالة والتنمية على 47 % من نسبة التصويت وانخفض عدد مقاعد الحزب في البرلمان إلى 341، ولكن أعيد تكليف أردوغان رئيسا للوزراء، في حين إنتخب عبد الله غول ليكون رئيسا للجمهورية التركية.

إن النجاحات التي حققها أردوغان في إدارته لبلدية اسطنبول في سنوات سابقة ولرفض الناخب التركي التصويت للأحزاب التقليدية أعطى الفرصة لحيل جديد من السياسيين الأتراك بحصول حزب العدالة والتنمية على نسبة 34 % من أصوات الناخبين ليحقق الأغلبية المطلقة في البرلمان بحصوله على 365 مقعداً، بالإضافة إلى حصوله على نسبة 42 % في الانتخابات البلدية، ليتولى إدارة 12 بلدية كبرى من مجموع 16 بلدية، ومما سبق فإنه يتضح بأن حزب العدالة والتنمية كان يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بعيداً عن العوائق التي كانت تواجهها الأحزاب السابقة من طرف المؤسسة العسكرية، وكان يتخطى بذلك كل الحواجز عبر ثقة الشارع التركي بالحزب والحكومة.¹

يذكر أن تقديم الانتخابات في عام 2007 قد تم على إثر الأزمة التي نشأت بتركيا بسبب ترشيح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول رئيسا للجمهورية حيث اعتبر الجيش التركي تعيين غول وهو مسلم متشدد مسا خطيرا بالنظام العلماني السائد في تركيا²، وبالتالي فإن الانتخابات المبكرة لم تأت بطلب شعبي وإنما بقرار سياسي إثر إخفاق البرلمان والأحزاب السياسية في الاتفاق على مرشح لرئيس الجمهورية خلفا لأحمد نجدة سيزار رئيسا للجمهورية منتخبا من خارج تشكيلة أعضاء البرلمان وكانت جهود حزب العدالة والتنمية نصب في تقديم مرشحهم وزير الخارجية عبد الله غول لذلك المنصب، وقد تعثر هذا المسعى للحزب مما دعا الحزب إلى إعلان الانتخابات المبكرة وكان الهدف الأساسي للحزب هو الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية مما يؤهله لاجراء إصلاحات قانونية ودستورية والأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي عند اختيار رئيس الجمهورية بدلا من البرلمان³، شارك في تلك الانتخابات 14 حزبا سياسيا وقائمة

¹ بوانو إدريس، مرجع سابق، ص.41.

² توجه في تلك الانتخابات حوالي 42.532 مليون ناخب من أصل 74 مليون نسمة إلى 158700 مركز انتخابي ليدلوا بأصواتهم في أحد أهم انتخابات تشريعية منذ إعلان النظام الديمقراطي البرلماني التعددي عام 1950، فكانت معظمها لصالح حزب العدالة والتنمية.

³ يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية"، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2011)، ص ص.98-100.

للمستقلين يتنافسون على 550 مقعدا في البرلمان الوطني التركي حقق حزب العدالة والتنمية الفوز في انتخابات 2007، حيث حصل على نسب 46.6% من الأصوات بواقع 341 مقعد من مقاعد البرلمان المكونة من 550 مقعد وبالنسبة للمحافظات، فقد شهدت انتخابات عام 2007 أيضا تقدما كبيرا لحزب العدالة والتنمية، فقد حصل الحزب على عدد كبير من الأصوات في 68 من المحافظات من أصل 81 محافظة في تركيا فأصبح عبد الله غول رئيسا للجمهورية التركية في أواخر أوت 2007، حيث إقترح الحزب الحاكم مباشرة حزمة إصلاحات دستورية، شملت مجموعة من التعديلات وهي¹:

- انتخاب الرئيس التركي عن طريق التصويت الشعبي بدلا من البرلمان.
- خفض الولاية الرئاسية من سبع سنوات إلى خمس سنوات.
- يسمح للرئيس بأن يرشح نفسه لإعادة انتخابه لولاية ثانية.
- إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
- خفض النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات البرلمانية من 367 نائب إلى 184.

ورغم كل الانجازات التي حققتها حكومة العدالة والتنمية على صعيد الداخل والخارج، لم يسلم حزب العدالة والتنمية من استفزازات الجيش ومحاولة الإطاحة بالحكومة والحزب تحت الذرائع التي كانت تستخدم دوما من أجل حظر الأحزاب الإسلامية، ففي عام 2008 حكمت المحكمة الدستورية في تركيا برفضها بأغلبية ضئيلة دعوى بإغلاق حزب العدالة والتنمية بتهمة "أنه يقود البلاد بعيدا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع"، إلا أن المحكمة رغم قرارها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب وذلك بفرض عقوبات مالية كبيرة عليه فصرح رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان "أن حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية" الأمر الذي يدفع باتجاه أن حزب العدالة والتنمية كان حريصا جدا على عدم الخوض في سجالات مع المؤسسة العسكرية، وفي عام 2007، كشفت مجموعة (سميت قضية أركنجو) من أحد التنظيمات اليمينية الوطنية السرية، تعمل على خلق حالة من التوتر داخل تركيا تمهيدا لإسقاط حزب العدالة والتنمية وكان من ضمن المتهمين بذلك المخطط متقاعدين عسكريين وصحفيين وسياسيين ورجال أعمال، ورغم التهم الموجهة لأفراد التنظيم ساد في أوساط النخب العلمانية أن حزب العدالة والتنمية استغل تلك القضية بهدف إضعاف التوجهات العلمانية، وفي مطلع عام 2010 تم الكشف عن قضية جديدة سميت بـ (المطرقة الثقيلة) حيث تم إتهام قادة بالجيش التركي بوضع خطة

¹ موقع حزب العدالة والتنمية التركي، على الموقع الإلكتروني (<http://eng.akparti.org.tr/english/index.html>)،
إطلع عليه 2015/03/22.

تفصيلية عام 2003 للانقلاب على الحزب بواسطة تنفيذ نشاطات أمنية تمس المواطنين بهدف خلق انطباع عام بأن حزب العدالة والتنمية غير مهياً للاهتمام بالجانب الأمني¹.

مما سبق بيانه يتضح بأن انخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية، يعود إلى الأحزاب الإسلامية والمؤسسة العلمانية في تركيا كانت تسعى إلى إضعاف الحزب بمحاولة إشغال الحزب بالمشاكل التي يزعج بها العسكر أمام طريق الحكومة ومحاولة الانقلاب عليها عن طريق المحكمة الدستورية، الأمر الذي دفع بالحزب إلى أن يعطي جهده ووقته في كثير من الأحيان لحل الإشكالات التي تواجهه داخليا ومع المحكمة الدستورية، كما واجه الحزب حالات الإغلاق في تاريخه وإتهام رئيسه أردوغان بانتهاك القانون والعدالة الأمر الذي دفع بالمحكمة القبول بالإجماع على لائحة الإتهام، وختاما فإن البعض يطلق على حزب العدالة والتنمية وسياساته لقب العثمانيين الجدد وهو ما أقره الحزب من خلال تصريح وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، حين قال في 23 نوفمبر 2009 في لقاء مع نواب الحزب وهو الذي نشره موقع إسلام أون لاين بعنوان نعم، نحن العثمانيون الجدد²:

"إن لدينا ميراثا آلا إلينا من الدولة العثمانية إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا نحن نفتح على العالم كله حتى في شمال إفريقيا والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تفتش ورائنا لتعلم لماذا نفتح على شمال إفريقيا، لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركيا وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفارتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية".

ولقد أتى هذا التصريح في إطار تخصيص أوغلو بالذكر لفرنسا وساركوزي لرفض الرئيس الفرنسي بشدة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مما يؤكد نجاح تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي التي تبناها أوغلو، ثم بدأ بتطبيقها بعد وصوله إلى وزارة الخارجية عام 2009، التي انفتحت من خلالها على العالم، جاعلا لتركيا مكانا كبيرا في العالم وليس في المنطقة وحدها، وهو ما يجعل تركيا توازي علاقاتها اليوم مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى.

¹ يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص. 104.

² موقع إسلام أون لاين، نعم نحن العثمانيون الجدد، على الموقع الإلكتروني (<http://www.islamonline.net>)، إطلع عليه 2015/03/25.

المبحث الثاني:

المصالح الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط

يبدو أن دراسة ظاهرة التغير في النظام العالمي وإدراك طبيعة المحاور التي شملها هذا التغير قد أكدت وبصورة غير قابلة للنقاش وجود اتجاهين رئيسين لتفسير هذه الظاهرة: الأول، يأخذ بمفهوم التغير كظاهرة عمدية أو إرادية الثاني، يركز على أن التغير يأتي كنشاط تلقائي أو عفوي، وهذا ما تؤكد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حيث أنها تؤمن بفكرة التغير العمدي والذي يتم بفعل جهود واعية أو إرادية من جانب قوة معينة، انطلاقاً من أحد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المذهب الواقعي، وهو أن الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في النظام الدولي، باعتبارها مركز القوة بجميع مكوناتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم فإنها وحدها القادرة على إحداث التغير في هذا النظام.

وهذا يعني أن الدول التي تحققت لها قوة متزايدة تقوم بدافع تعزيز مصالحها المختلفة سواء المتعلقة منها بالأمن أو الأهداف الإيديولوجية أو المكاسب الاقتصادية، وتقوم على تحديد ظروف الحرب والسلام، وتقنين الأوضاع الجديدة، بما يحقق أهدافها ومصالحها. وهذا ما أكدته روبرت جيلن "في كتابه" الحرب والتغير السياسي في السياسة العالمية".¹

فمقارنة القوة الاقتصادية والعسكرية لتركيا مع بعض القوى الإقليمية في المنطقة مثل إسرائيل، إيران، مصر، السعودية، حتى نتمكن من تحليل الدور الإستراتيجي الجديد لتركيا، وما هي الاستراتيجيات المتاحة لتركيا ومستقبل علاقاتها مع العالم العربي، في ظل ما حددته المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وهل تستطيع تركيا أن تكون تلك الدولة الفاعلة في إحداث التغير في النظام الإقليمي.

بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور إقليمي بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2003 م، وأخذت بالعمل بمفهوم البدائل الممكنة والذي تبحث بموجبه الإستراتيجيات الجديدة أو المستجدة والتي حددت الدور التركي الإقليمي معتمدة على الأهمية الإستراتيجية التي تميزها.

المطلب الأول: تحليل التصورات الجيوسياسية لتركيا في الشرق الأوسط

أظهرت أحداث انهيار الاتحاد السوفياتي، وتداعيات أزمة الخليج الثانية، وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، تأثيرات واضحة على الأوضاع الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي يشكل الوطن

¹ عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2013)، ص 05

العربي الجزء الأكبر منها، وتعتبر الرؤية التركية عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبيئة الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو مجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي.¹

لكن قبل تحليل التصور الجيوسياسي التركي في المنطقة يجدر بنا العودة إلى الأعمال الفكرية التي فسرت مفهوم الجيوسياسية وبروزها، حيث ظهر المصطلح من طرف الجغرافي السويدي رودولف شيليان سنة 1905 الذي يرى بأنه علم الدولة ككيان جغرافي يظهر في المجال/الفضاء²، وهو الذي نقله من أفكار الألماني فريدرش راتزال **Ratzel** عام 1881 أين رأى بأن الدولة كائن حي متجذر في الأرض، يولد، ينمو ويموت³، وتحمل بعد تحرك الدولة في مجالات جغرافية تمثل أهمية بالنسبة لقوتها وهو ما سمي بالمجال الحيوي، وهو ما دافع عنه الألماني كارل هاوسهوفر 1869-1946 بأهمية المجال في التحرك السياسي لألمانيا وجعل الجيوسياسية علما وطنيا للدولة، بابتلاع الدول التي تمثل مناطق حيوية بالنسبة لقوتها⁴، وهو المفهوم الذي حمل بعد التنافس بين الأرض والبحر طول القرنين التاسع عشر والعشرين ولا يزال، وبعدا عالميا سماه الإنجليزي ماكيندر (1861-1947) بقلب العالم في مقولته الجيوسياسية الشهيرة "من يحكم قلب الأرض يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم"⁵. ليطورها نيكولا سبيكمان بفكرة حوافي الأرض **Rimland**، بعد أعمال الأميرال الأمريكي ألفريد ماهان في مناداته للمكانة العالمية والجيوسياسية للولايات المتحدة.

ويستنتج من هنا غياب ترابط علمي في ملاحظات هؤلاء المفكرين وهو ما أدى ببروز المدرسة الجيوسياسية الجديدة الفرنسية في الثمانينات من طرف الجغرافي والمؤرخ "إيف لاکوست" في كتابه الجيوسياسية الذي عرف فيه الجيوسياسية بتنافس القوى (دول أو قوى أخرى دوليتية) على أقاليم⁶ لكسب أراضي اللاعبين المتنافسين مبتعدا عن مقارنة الدولة الفاعل الوحيد في تحليل العلاقات الدولية وهو ما

¹ عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، (مركز القدس للدراسات السياسية، 2002)، ص.3.

² Pascal Bonhface, **La Geopolitique Et Les Relations Internationales**, Éd: Eyrolles, Paris, 2011, P11.

³ Pascal Bonhface **Op, Cit**, P11

⁴ Ibidem, P26.

⁵ Pascal Bonhface **Op, Cit**, P23.

⁶ Yves Lacoste, **la geopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui**, Ed : Larousse, France, 2012, P08.

يجعلنا نقول ان الجيوسياسية هي التي تفسر أسباب التنافس بين فواعل العلاقات الدولية المختلفة حول اقاليم جغرافية تمثل أجزاء حيوية ومهمة في تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية.

عبرت تركيا عن هذا الاهتمام بمشاركتها في حرب الخليج الثانية وذلك نظرا لموقعها الجيوسراتيجي، وقد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية الاسيوية بشكل خاص، خاصة وأن تركيا تعد جزءا من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي. لذا سعت تركيا إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي بطرح نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في الشرق الأوسط. ويدرك صناع القرار الأتراك ما تملكه تركيا من إمكانات وخصائص ذاتية وموضوعية فريدة يمكن طرحها بالأتي: موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية، وروابطها الخاصة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلاقتها المتطورة مع الحليف الإقليمي (إسرائيل)، والقوة العسكرية المتنامية، والثروة المائية، وعلاقتها الاقتصادية والتاريخية والثقافية مع الدول العربية لتصبح احتمالات التوظيف الإقليمي لهذه الإمكانيات على اعتبار أن مجالات توظيفها إقليمي الطابع أكثر من كونه دوليا مع وجود معطيات استثنائية تدفع بهذا الاتجاه وترتبط بـ:

- ✓ غياب العراق كقوة اقتصادية وعسكرية ذات شأن ضمن الاطارين العربي والإقليمي.
- ✓ انطلاق عملية التسوية السلمية (الصراع العربي الإسرائيلي) من مدريد عام 1991 عبر محورين الأول يتمثل في المفاوضات الثنائية والتي تشغل فيه سوريا مع إسرائيل والمحور الثاني المفاوضات متعدد الاطراف.
- ✓ الجهود الامريكية لاحتواء إيران ضمن بيئتها الإقليمية والحد من طموحاتها في الجمهوريات الإسلامية التركية.
- ✓ طرح مشروع النظام الشرق الاوسطي بمفاهيمه الاقتصادية والأمنية كنظام إقليمي فرعي عن النظام الدولي الراهن.¹

تعد تركيا دولة شرق أوسطية، ومع انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية أصبح أمن واستقرار تركيا مرتبط بشكل وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط حيث يمكن القول أن الأمن القومي التركي لم يعد منفصلا عن الأمن في الشرق الأوسط و وفقا لهذا المنظور عملت تركيا على إدارة مشكلاتها الأمنية في اطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه:

✓ ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة.

¹ عماد الضميري، مرجع سابق، ص.5.

- ✓ إقليمي عبر الاهتمام بتوفر الأمن والاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن القومي التركي كالصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية، الأصولية الإسلامية، تكديس الأسلحة والإرهاب).
- ✓ التدخل الخارجي والتنافس بشأن توازن القوى في الشرق الأوسط.¹

وتجدر الإشارة أولاً إلى تحديد مفهوم الشرق الأوسط الذي أصبح اليوم يوظف في إطار الاستراتيجيات الغربية خاصة الأمريكية حيث عرف في إطاره الجغرافي وفي أضيق أشكاله للتعبير عن المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين والممتدة من مصر إلى إيران، كما أطلق في أوسع أشكاله للتعبير عن المنطقة الممتدة من المغرب إلى باكستان أي من المحيط الأطلسي إلى حوض الغانج.² ويمثل المنطقة إطاراً جيوثقافياً مرتبطاً بالهوية الإسلامية وجيوسياسية وجيواقتصادية لتمتع المنطقة بإمكانيات نفطية هائلة، ويمكن تحليل منطقة الشرق الأوسط ومنه أهميتها في التصورات الجيوسياسية لدول المنطقة في تحليل مجموعة من العوامل المؤثرة على الوضع الدولي للشرق الأوسط نجد: العامل الجغرافي والجيوسياسي المتمثل في التقاء القارات الثلاث افرواوراسيا وهي التي عبر عنها "ماكيندر" بنظرية قلب العالم ومن يتحكم بها يتحكم بالعالم، وهي المنطقة التي عرفت صراعات تاريخية بين جيوسياسية البحر وجيوسياسية البر بين قوى قارية (روسيا وألمانيا) تسعى للوصول إلى المياه الدافئة وقوى بحرية (بريطانيا والولايات المتحدة) التي تسعى للتحكم على الممرات البحرية التي تمثل عصب التجارة والمبادلات الدولية وهي التي أصبحت اليوم تتحكم في المنطقة باستخدام العديد من الوسائل خاصة الوسيلة العسكرية.

لكن بانتهاء الحرب الباردة تغيرت المقاييس الاستراتيجية الإقليمية المستندة إلى التوازنات الدولية وازداد ثقل العناصر المحلية التي طورت استراتيجيات ذات معايير إقليمية حيث أخذت تركيا تحمل تصور جيوسياسي نتيجة مناطق العبور الدولي في إشارة إلى معبري البوسفور والدردنيل اللذان يحملان دلالات جيوسياسية جديدة.³ كما يبرز العامل التاريخي والجيوثقافي في العمق التاريخي للمنطقة نتيجة التطورات الثقافية والدينية والفكرية التي تحققت على أرض هاه المنطقة، خاصة مسألة القدس والصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو بالأحرى اليهودي والإسلامي، وتراكمت تاريخية ارتبط بالاستعمار التقليدي والتعدييات الثقافية والدينية والعرقية، ثم ظهور الدولة القومية التي أدت إلى التمزق الجيوثقافي ما أدى إلى تشكيل مناخ التمايز السياسي الثقافي، أما العامل الجيواقتصادي فيبرز في أن المنطقة تمثل اقليماً جغرافياً نفطياً بشكل عام، وكذا أهمية ممرات المنطقة في التجارة العالمية (قناة السويس، مضيق باب المندب، جبل طارق، مضيق

¹ عماد الضميري، مرجع سابق، ص. 86.

² أحمد داوود اغلو، مترجماً، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011)، ص. 358.

³ المرجع نفسه، ص. 361.

هرمز)، حيث تحول الشرق الأوسط إلى محور اقتصادي-سياسي نتيجة التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية على استغلال إمكانية المنطقة الاقتصادية.¹

تبرز عوامل قوة تركيا التي تشكل جزءا من تصوراتها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتحركها في المنطقة وهي التي وجب تحليلها كمعطيات كيفية وكمية للإحاطة بقدرات تجسيد هذا التصور في المنطقة وهي كالتالي:

أ) **الموقع الجغرافي والثنائية القارية آسيا وأوروبا:** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا أحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، والبحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط.

تقع تركيا جنوب شرق القارة الأوربية وجنوب غرب القارة الآسيوية، يحدها من الشمال الغربي كل من بلغاريا واليونان، أما من الشمال والشمال الشرقي فتحددها جورجيا وأرمينيا، ويحدها من الناحية الشرقية إيران وفي الجنوب العراق وسوريا، ويشكل هذا الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، حيث تصل ما بين القارة الآسيوية والأوربية، تفصل تركيا الآسيوية عن الأوربية بمضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معا ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وهي محاطة بالبحار من ثلاث جوانب: بحر إيجه إلى الغرب، والبحر الأسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي من تركيا² (أنظر الخريطة رقم 01).

¹ أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص.ص. 365-367.

² عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013)، ص.ص. 9-10.

الخريطة رقم 01: خريطة سياسية لموقع تركيا



المصدر: www.mogatel.com/openshare/behoth/siasia21/tu

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يتمثل في ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وترزعزع علاقتها بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.

وعليه يمكن القول بأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

ب- الأهمية الاقتصادية: ولقد أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصاديات صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وأصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث بشأنه عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحل تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050م¹.

والملاحظ أن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاقها مشروع "الجسور الدولية" وهو الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي، وهذا الذي ساعد تركيا في لعب أدوار إقليمية كبيرة، كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها.

¹ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص. ص. 10-11.

الجدول رقم 01: مقارنة القدرات الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط (تركيا، إيران السعودية، إسرائيل، مصر)

الدولة مع العلم	المساحة (كم ²)	تعداد السكان	الكثافة السكانية في كم ²	العاصمة	الناتج المحلي الإجمالي	تصنيف الفرد	العملة	الحكومة	اللغة الرسمية
 تركيا	783,562	73,914,000	91	أنقرة	\$1.028 تريليون (2008)	\$13,920 (2008)	اليرة	برلماني ديموقراطي	التركية
 السعودية	1,960,582	27,136,977	14	الرياض	\$593.385 مليار (2008)	\$23,834 (2008)	الريال	ملكية مطلقة	العربية
 إسرائيل	20,770	7,149,529	290	تل أبيب	\$200.630 مليار (2008)	\$28,206 (2008)	الشيكل	نيابي ديموقراطي	العبرية، العربية
 إيران	1,648,195	71,208,000	42	تهران	\$819.799 مليار (2008)	\$11,250 (2008)	الريال	جمهورية إسلامية	الفارسية
 مصر	1,001,449	91,000,000	74	القاهرة	\$496.604 مليار (2010)	\$5,898 (2008)	الجنيه	جمهورية	العربية

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2009 ppp gdp ،

ج- الأهمية العسكرية: يمكن القول أن تركيا تسعى منذ فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك استثمارا للأحداث الجارية في بعض دوله وعلى مقربة من حدودها، كما شكلت بموقعها الجيوستراتيجي، قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل اهتمام حلف شمال الأطلسي، كما يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية الوطنية أو التابعة لحلف شمال الأطلسي.

الجدول رقم 02: مقارنة القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط

نوع القوة	تركيا	إسرائيل	إيران	مصر	السعودية	الترتيب
الترتيب العالمي للقوة من 67	11	13	16	14	26	
عدد السكان	79,749,363	7,765,700	78,868,711	83,688,164	28,082,541	مصر
القوى العاملة المتوفرة	41,637,773	3,511,190	46,247,556	41,157,220	15,246,507	إيران
الموظفين للخدمة العسكرية	35,005,326	2,963,642	39,556,497	35,305,381	13,043,443	إيران
عدد السكان الذين يعملون في الخدمة العسكرية	1,370,407	121,722	1,392,483	1,532,052	505,868	مصر
أعداد القوات العاملة	613,900	187,000	545,000	468,500	233,500	تركيا
قوات الاحتياط	429,000	565,000	651,000	479,000	25,000	إيران
عدد الطائرات المقاتلة	1,512	656	1,858	863	977	إيران
طائرات هليكوبتر	570	138	800	200	368	إيران
مطارات عاملة	98	47	324	98	216	تركيا، مصر
عدد الدبابات	4,460	3,870	2,895	4,487	1,909	مصر، إيران
منطبعة مجرورة	1,741	350	2,368	2,760	432	مصر، إيران
مواقع مورتر	8,840	1,750	5000	10,334	648	مصر، تركيا
أسلحة مضادة للدروع	47,027	9000	11,400	23,600	3,850	تركيا، مصر
عربات دعم لوجستي	23,960	17,690	24,000	57,235	15,030	مصر، إيران
سفن تجارية	629	8	76	67	72	تركيا
موانئ رئيسية	9	4	3	7	4	تركيا، مصر
مجموع سفن القوة البحرية	183	65	408	221	23	إيران، مصر
حاملة طائرات	-	-	-	-	-	-
غواصات	14	4	29	4	-	إيران، تركيا
فرقاطة حربية	17	.	9	8	7	تركيا
سفن حربية قديمة	7	3	3	2	4	تركيا
طائرات نشر الألغام	20	.	7	28	3	تركيا
طائرات حفر السواحل	43	60	287	51	9	إيران
طائرات برمائية	45	.	26	20	.	تركيا

المصدر: مكتبة الكونغرس الأمريكي: أنظر الموقع - www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp. 14.01.2013.

تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول، أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب، أي أن تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشر، وتوفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مساح العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية، توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشاركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية، ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي:

- 1) مجموعة مصانع القوات المسلحة والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.
- 2) مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية¹.

المطلب الثاني: المحدد الطاقوي في سياسة تركيا في المنطقة

يرى "داود اوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي" ان منطقة الشرق الأوسط اكتسبت وضعية استراتيجية مهمة ومتفردة وهذا راجع إلى امتلاكها لنصيب ضخم من احتياطي النفط في العالم، الذي كان وسيظل له تأثيره المهم في البنية الاستراتيجية للمنطقة، وفي تعامل القوى الدولية والإقليمية مع هذه البنية، ونظرا لما يحظى به النفط من أهمية حيوية للقوى الاقتصادية – السياسية العالمية، فقد فرضت تلك الأهمية على هذه القوى تطوير خططها الاستراتيجية وفقا لهذا المصدر الطبيعي، حيث صار للنفط دور محدد في ساحة التقاء الخطط الجيوسياسية والخطط الاقتصادية – السياسية، باعتبارهما ميدانين مهمين للصدام في مجال السياسة العالمية في العصر الحديث، وفي ظل تعاظم دور النفط في المنافسات القائمة بين القوى الاقتصادية – السياسية، غدت تلك الأهمية الاستراتيجية الجديدة معيارا من المعايير الأساسية في ميدان العلاقات الدولية.²

ومن هنا برزت منطقة الشرق الأوسط العالمية التي تمثل منطقة استراتيجية حيوية بالنسبة للقوى الكبرى والإقليمية لما تتمتع به من احتياطات نفطية هائلة وكذلك مناطق العبور الدولي التي تمثل مخارج الامداد النفطي للأسواق الدولية والتجارة العالمية ككل، وهو ما برز في شكل تنافس جيوسياسي بين هذه الفواعل للسيطرة على هذه الموارد التي تتطلبها اقتصاداتها خلال الحريين العالميتين الأولى والثانية وفي فترة الحرب الباردة حيث برز الدور التركي بعد بناء الدولة التركية الحديثة وصعود اقتصادها الذي يتطلب موارد طاقوية ما أدى إلى ضرورة توجه السياسة الخارجية لتركيا إلى بناء علاقات عدة مع مختلف دول

¹ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص. ص. 18-19.

² أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 368.

الشرق الأوسط وكذلك في اطار العلاقات مع القوى الكبرى والاتقليمية التي تنافسها حوال نفس الأهداف وحتى الاليات فيها.

يبرز التصور الجيوسياسي لتركيا في المنطقة من خلال دور الشرق الأوسط المرتبط بخطوط نقل الموارد الطبيعية بين أوروبا الغربية التي تعاني فقرا من الموارد الطبيعية بالرغم من تفوقها التكنولوجي الإنتاجية ولقد تحول النفط إلى أداة استراتيجية بالتزامن مع تنامي الشعور بالحاجة إلى مصادر الطاقة التي تطلبها الثورة الصناعية والاقتصاد العالمي اليوم، وبفعل هذه الأداة تحول الشرق الأوسط إلى ساحة تنافس جيوسياسي باعتباره اقليما جيواستراتيجيا،¹ إضافة إلى أهمية المنطقة كخط لنقل المصادر الطبيعية أصبحت هي الخزان لها لما تتميز بثروات نفطية هائلة يحتاجها الاقتصاد التركي الصاعد وصار النفط المحدد في ساحة النقاء الخطط الجيوسياسية والخطط الاقتصادية-السياسية.

المطلب الثالث: المحدد الثقافي والرغبة بتكوين منطقة التأثير:

يمثل المحدد الثقافي كأحد استراتيجيات التأثير التي تتبناها الدول اليوم في علاقاتها مع الدول المجاورة من خلال مجموعة من الآليات التي أصبحت اليوم تعرف بالقوة الناعمة التي اصطلح لها الأمريكي "جوزيف ناي"، وهي التي تشير إلى ربط المصالح بين دول الجوار وبناء منطقة تأثير باعتماد الثقافة، فتحليل منطقة الشرق الأوسط من حيث الناحية الجيوثقافية انطلاقا من مكانة المنطقة التي مثلت مهد الحضارات ومهبط الديانات التي تقاطعت كما تصارعت و لا تزال، وهي التي حققت اتصال على المستوى العالمي ليس على صعيد العلاقات التجارية بين الغرب والشرق ولكن انتقالا للثقافات والعقائد والحضارات،² مع العلم أن المنطقة قد عرفت صدمة تاريخية هو عدم ارتباط هذا البعد الثقافي (أفكار، تواصل حضاري..) بالتطور المرتبط بالثورة الصناعية التي لم تستفد منها والتي تحولت إلى عقدة تاريخية فكرية للمنطقة، أطلق عليها اسم عقدة "فريغيا" frigya³ المعقدة التي جعلت من المنطقة مسرحا للاطماع المتعاقبة للامبراطويات والقوى الاستعمارية التي اعتمدت على أهداف ومشاريع ارتبطت ببناء الأيديولوجيات والثقافات والهويات.

ويرى داود أغلو أن منطقة الشرق الأوسط تمثل الخطوط الأولى لتاريخ الإنسانية ماديا وروحيا لموقعها الاستراتيجي، فهي المنطقة التي وقعت أولى التغيرات البنيوية المادية، لكن صراعات دينية وثقافية لا تزال تساهم في تفكيك المنطقة في اطار ما يعرف بسياسة تفكيك المفكك في استراتيجيات القوى الكبرى اليوم

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.367.

² المرجع نفسه، ص.157.

³ المرجع نفسه، ص.157.

والتي برزت في صراع عقائدي بين الهوية الإسلامية والحملة الصليبية، وهي المنطقة التي استطاعت ان تحقق تكامل ثقافي امام التكامل الجغرافي للمنطقة، وهو ما جعل "دافيسون Davison" في كتابه "Where is the Middle East" بالقول أن منطقة الشرق الاوسط وحدة جيوسياسية تشكلت حول الدين الاسلامي، واكتملت بميراث تاريخي مشترك خلفه العثمانيون كما أضاف بوندس Pound في كتابه *An Atlas of the Middle Eastern Affairs*.¹

والملاحظ في التاريخ الثقافي لمنطقة الشرق الاوسط هو تأثيرها بالبنية الاستعمارية التي ارتبطت بتقسيم تركة الرجل المريض نتيجة التدفقات الدبلوماسية والعسكرية والثقافية للقوى الاستعمارية الاوروبية المتنافسة، وساهم التنافس الجيوسياسي خلال الحرب الباردة أمام القوتين الامريكية والسوفييتية التي اعتمدت صراعا ايدولوجيا خطاب طغى على استهداف ثروات المنطقة وبالتالي التأثير على اعادة تكوين المكون الثقافي للمنطقة التي أَدْخَاها في أزمات وتناقضات وحروب اهلية وصراع على احقية الارض (فلسطين واسرائيل) على عكس منطقتي القوقاز والبلقان التي شهدت استقرار مع نهاية الحرب الباردة، وهي المنطقة التي شهدت تطبيق نظرية الاحتواء التي تبناها الجيوسياسي الامريكي "سيكمان"، في اطار ثلاث نقاط ميزت المنطقة هي وجود قطبية جيوثقافية ذات طابع ايجيولوجي، البنية الجيواقتصادية المرتكزة على النفط ووجود خط فصل جيوسياسي يعكس المنافسة الاستراتيجية الدولية وظهور ساحة مواجهة ثقافية سياسية متصاعدة في المنطقة بانشاء دولة اسرائيل.²

أما بعد الحرب الباردة فما ميز المنطقة ثقافيا هو صعود تجاذبات في اطار الخطاب الدولي الذي افرزته الساحة الدولية الذي عنونه صامويل هنتجتون بصراع الحضارات ومثل جزءا من خطاب السياسة الامريكية الخارجية و هو ما اطلق للمنطقة مصطلح الصحوة الاسلامية الذي برز في تصورات المنظر الاستراتيجي الامريكي "برزينسكي" وهي الفكرة التي دعمت من طرف الامريكي ذو الاوصول اليابانية فوكويام في كتابه "نهاية التاريخ" حيث جعلوا من العالم الاسلامي مركز صراع الحضارات ، لكن ماساة البوسنة انكرت خطر الاسلامي وكانت مجرد ضحية ومنطقة مسنهدفة و لا تزال تمثل جزءا من احجار الشطرنج التي تحكم المصالح النفعية والواعية للقوى الكبرى والاقليمية.

¹ أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 158.

² المرجع نفسه، ص. 162.

ولقد ارتبط التاريخ الثقافي بعد تحليلنا للبعد الثقافي للشرق الأوسط ككل، برزت تركيا كفاعل مهم في صناعة التاريخ الاسلامي حضاريا وثقافيا وفكريا وقد ساهمت العقيدة الطورانية* في ذلك كما أشار "أورهان كولوغلو" في كتابه أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني، كما برزت صراعات ثقافية بين الإتحاد العثماني والإتحاد الطوراني بعد الاستفادة من افكار القوميات الأوروبية، حيث رفض الاول من الدول الأوروبية بسبب اطماعها الاستعمارية في المنطقة، أما الثاني فقد رفضته روسيا بسبب تخوفه من امتداد النفوذ التركي لمجالها الجيوسياسي الذي يربطه البعد الثقافي، الا ان تطور هذا البعد قد حكمه تاطير ايدولوجي في علاقاتها مع مجالها الجيوسياسي.¹

هكذا نخلص إلى ان العامل الثقافي والحضاري قد أسس نقطة التقاء بين تركيا والشرق الأوسط خاصة مع الدول العربية، اذ صدر عن الطرفين تاريخ مشترك ودين واحد وحضارة وثقافة استنقت من منهل فكري شرقي متوح في كثير من مراح تكونها، لذا لان استرجع العرب والاتراك تاريخهم فلا بد ان يصلوا إلى نقطة التقاء وتواصل.

* لفظة أطلقها الغرب على الاقوام التركية الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى منغوليا، والتي اعتبرت كرابطة توثق علاقاتها مع الشعوب الأخرى ونلم بعد دخولها للإسلام.

¹ عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية: تاريخها، واقعها ونظرة في مستقبلها، (الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010)، ص. ص. 231-232.

المبحث الثالث:

العلاقات التركية الشرق أوسطية

قام مركز الولايات المتحدة وأوروبا في معهد بروكينز تقديم صورة استراتيجية متممة للالتزامات الممتدة في الشرق الأوسط، في بادئ الأمر اقام المركز لجنا من الخبراء في الشأن الأطلسي والبحث عن الطرق الكفيلة لردم بعض الهويات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، ومع تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول الأوروبية بدفع تركيا باتجاه مشاكل الشرق الأوسط، وتصعيد النموذج العلماني التركي واقتصادها الليبرالي في مواجهة النموذج الإيراني، حيث تقوم السياسة التركية الجديدة على مجموعة من الحقائق المبنية على أن مستقبل تركيا في آسيا والشرق الأوسط وليس أوروبا، وهو ما تبناه حزب العدالة والتنمية إدراك تركيا قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية وفق المستجدات الحاصلة على صعيد السياسة العالمية بحث تركيا على تفعيل الأفضل لوضعها الجيوستراتيجي ضمن انساق فاعلة تكسبها الدور المؤثر في السياسة العالمية وتسعى تركيا إلى بناء منظومة إقليمية تمتد من القوقاز إلى البلقان فالشرق الأوسط¹

المطلب الأول: العلاقات التركية العربية

يمثل المشرق العربي الجناح الجنوبي لتركيا حيث تقع أهم دولتين عربيتين تمثل عبورا إلى كل الدول العربية وهي العراق وسوريا، ولقد كانت العلاقات بين تركيا والعرب في مرحلة الحرب الباردة ذات طابع صراعي أكثر منه تعاوني، ويرجع ذلك إلى الحساسية التاريخية بين العرب والأتراك، وارتباط الدولتين السابقتين بالمعسكر الاشتراكي في الوقت الذي كانت تركيا قد اتبعت المعسكر الرأسمالي، بالإضافة إلى مشكلات الحدود والمياه والاكتراد.²

وأهم ما صرح به أردوغان قوله "أنه يأمل في إنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية، حيث توجد اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وتونس ومصر وسورية وفلسطين والأردن، وأن تركيا ما زالت تتباحث لتوقيع اتفاقية تجارية حرة مع لبنان وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي، واختتمت تصريحاته بقوله: "هدفنا أن نصل مع الدول العربية لاتفاقيات إستراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي فيما بيننا".

¹ صدام مرير الجميلي، "الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 21، ص. 228.

² المرجع نفسه، ص. 230.

إن أفاق التكامل الاقتصادي العربي التركي تواجه كثير من القيود خاصة المتعلقة بالدول العربية نفسها، وهذا يعني أن تبدأ العلاقات الاقتصادية البينية بين تركيا والعرب بالتدريج، حتى تتكامل صورة النجاح فيها ليتم بعدها التنسيق بمستويات أعلى وأكمل.

لا شك أن هناك حاجة تركية للعرب، إلا أن هناك حاجة أكثر إلحاحاً من جانب العرب لتركيا، فالدول العربية تحوي تناقضات متعددة من الناحية الاقتصادية بصفة أساسية، فدول الخليج تمتلك ثروات مالية في إطار صناديقها السيادية تتجاوز (1,5) تريليون دولار، غير أنها تفتقر إلى التنوع الاقتصادي الذي يضمن استدامة هذه الاحتياطات الضخمة، في الوقت الذي تتسم باعتمادها الكبير على الخارج في استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات.

ومثل هذه الخصائص تنطبق بشكل ما على الدول العربية النفطية الأخرى، مثل ليبيا والجزائر، أما باقي الدول العربية، فتتسم بانخفاض مستويات الدخل وضعف القاعدة الإنتاجية بشكل عام، وزيادة عدد السكان، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وارتفاع مستويات الدين.

وأهم استراتيجية اتبعتها تركيا مع الدول العربية هي ما يعرف بـ استراتيجية الاستبدال الأوروبي والإحلال العربي بعد رفض طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، ووضعت أمام تركيا شروط تعجيزية تحول دون دخولها الاتحاد الأوروبي، والتي تخص حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجه، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد.

تمثلت معادلة السياسة الخارجية التركية الجديدة بمرتكزات تبناها حزب العدالة والتنمية تقوم على مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الإستراتيجي بين الشرق والغرب، والإرث الحضاري، والقوة العسكرية، والاقتصاد المتنامي، مع العمل على فتح القنوات الدبلوماسية والسياسية بمختلف الجهات، وإقامة علاقات إيجابية مع من كانوا يعتبرون خصوم الأمس¹ والتي كانت قراءة في عمق المجال الحيوي لتركيا على الصعيد الجغرافي والحضاري والتاريخي فضلاً عن الحسابات السياسية والاقتصادية، لذا برزت سياستها على المستوى الخارجي محاصرة النفوذ الإيراني المتعظم في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي وسوريا (قبل تفاقم الأزمة السورية الحالية)، ولبنان والفصائل الفلسطينية. هذا إلى جانب العمل على تحقيق اختراق في عملية السلام في الشرق الوسط وفي الملفين اللبناني والإيراني، علاوة على سعيها إلى توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودور الجوار، بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيوية لمكانتها

¹ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص. 29.

في العالمين العربي والإسلامي، على نحو يخول أنقرة استثمار كل ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بما يحقق المصالح التركية في فضاءات دولية مهمة¹.

يعود تاريخ العلاقات العربية التركية منذ اتصالاتهم بالمحيط العربي اثر سيطرتهم على أجزاء كبرى في العالم العربي منذ بداية القرن السادس عشر وهي التي تميزت بمكونات تاريخية مترابطة وقيم حضارية وثقافية حيث استفاد العرب من قيم العثمانيين، أما التحليلات التاريخية والجغرافية لهذه العلاقات حسب ما فسرها عمر الحصري في كتابه العلاقات العربية التركية بأن النظرة العربية إلى العلاقات مع تركيا متباينة على المستوى القومي والجغرافي باعتبار ان جغرافية المشرق رأت فترة الوجود التركي في أراضيها كاحتلال أما المغاربة فيعتبرونه استنجا بعد الغزو الاسباني²، ولقد أصبحت العثمانية هي الهوية للملة المتنوعة وهي الأيديولوجية الفكرية والسياسية التي كان يجب أن تومني بها الدولة، لذا صارت الثقافة العربية تعبيرا للعثمانية في الوسط العربي، كما رأى العرب في العثمانية البديل السياسي في علاقاتها لا البديل الديني حيث برزت اتجاهات رافضة التي اتجهت نحو الإصلاح والليبرالية. اما بعد الانحطاط العثماني تشكلت الكيانات السياسية العربية كالعراق وبلاد الشام وبلاد الجزيرة، وما يمكن أن نستنتج هنا هو ان هذه العلاقات صدرت عبر صور عديدة، فقد حكمت بالتلاقي (الدين والجغرافيا) والتفارق (السياسة والاقتصاد)، كما أنها ربطت بالتاريخ الداخلي للدولة العثمانية والاعتماد على المتغيرات الخارجية إضافة إلى المحددات الداخلية³.

ولقد وضحت مقاربة العلاقات في ثلاثة تصورات هي:

- (1) نظرة في روح الخلافة وهي الفترة التي تعرضت المنطقة للاطماع الخارجية
- (2) التحول إلى التتريك والانفصال العربي الذي حصر تاريخيا بين القرنين التاسع عشر والقرن العشرين حيث برزت المسألة الشرقية، وبرزت الجامعة الإسلامية لمواجهة حركة الانفصالات كما ظهرت الحركات الصهيونية ومعاهدة سايس بيكو 1916 التي قسمت الرجل المريض بين القوتين الاستعمارتين التقليديتين (بريطانيا وفرنسا)
- (3) استشراق الاستقلال العربي: وهي التي تميزت باستقلال العديد من الدول العربية في ظل واقع دولي متطور (الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة) وهي الفترة التي عرفت تحولات في العلاقات التركية العربية في ظل افرزات جديدة في المنطقة (تشكل دولة إسرائيل واعتراف تركيا بها، الثروة النفطية، الصراع العربي الإسرائيلي...⁴.

¹ عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص. 30.

² عمر الحصري، مرجع سابق، ص.ص. 203-204.

³ المرجع نفسه، ص. 206.

⁴ عمر الحصري، مرجع سابق، ص. ص. 207-208.

وفي ظل كل هذه المتغيرات التي افرزتها منطقة الشرق الأوسط أصبحت العلاقات العربية التركية تفسر من زاوية المصالح المشتركة بين الطرفين، لكن في إطار تفسيرات النظرية الواقعية التي ترى أن تحرك الدول يركز على مصلحتها الوطنية، ويمكن تقديم تحليل تاريخي لهذه العلاقات تفسر خمس مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى 1918-1952: وهي التي برز فيها انشغال تأسيس الدولة الحديثة حيث توجهت تركيا إلى الحضارة الأوروبية للقرب الجغرافي وحتى الاحتكاك الفكري بالقارة، وهو الذي تناقض مع التصور العربي الذي يرى في أوروبا الوحة الاستعماري، وهي الفترة التي تأسست فيها دولة إسرائيل (1948) والتي اعترفت بها تركيا سنة 1949 في فترة التوجه الراديكالي الكمالي.

المرحلة الثانية 1952-1964: ازداد التوتر بين الطرفين بانضمام تركيا لحلف الشمال الأطلسي عام 1952 وتنفيذ التحالف الإقليمي الشرق الاوسطي الذي أعده الغرب لمواجهة نظام إقليمي عربي المتمثل في معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي تبنت مشروع القومية العربية (مصر وسوريا) ومعارضتها للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة سنة 1958 الذي واجهته المساندة المصرية بتأميم قناة السويس والأي عارضته بالسماح بالقوات الأمريكية استخدام أراضيها عسكرياً.¹

المرحلة الثالثة 1965-1990 وهي التي تميزت بإعادة تركيا لحساباتها نتيجة متغير القضية القبرصية سنة 1965 التي وقف الغرب ضد التصور التركي تجاهها اباي يتعامل في إطار حماية مصالحه الاستراتيجية والأمنية في المنطقة، ليتوجه حزب العدالة بقيادة سليمان ديميرل إلى إعادة توثيق العلاقات مع الدول العربية أين ايدت العرب دوليا في حرب 1967 ضد إسرائيل، كما توسعت هذه العلاقات إلى تمتين علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية معها وهو التعاون الذي برز في مساندتها لحرب 1973 وهذا ما ترجم بالدعم الذي قدمته الدول العربية بعد التدخل التركي في قبرص وانظمت الة منظمة المؤتمر الإسلامي ووسعت دبلوماسيتها تجاه الدول العربية معترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1979 ووأسست مركز الدراسات العلاقات العربية التركية في جامعة أنقرة وتدرّس اللغة العربية، إلا ان واقع هذه الفترة هو سعي تركيا لحماية مصالحها القومية والأمنية والاقتصادية من خلال توطيد علاقاتها بالدول العربية النفطية حتى بروز متغير حرب الخليج الثانية.

¹ عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص ص 210-211.

المرحلة الرابعة 1991 إلى يومنا هذا: أهم ما برز في هذه المرحلة هو تغير موازين العلاقات الدولية سواء في داخل الدول العربية أو علاقاتها الجوارية أو الدولية، حيث برز دور تركيا الإقليمي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي حيث شاركت في التحالف الدولي ضد العراق كما وضعت القواعد الجوية تحت سلطة التحالف وكذلك لمجموعة من المتغيرات غياب العراق كقوة عسكرية مؤثرة، عمليات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بمدريد 1991 وبروز مشروع نظام شرق أوسطي جديد بمفاهيم أمنية واقتصادية جديدة وزيادة وتيرة التوتر بين سوريا وتركيا بسبب قضية المياه والاكرد.¹

أما في بداية القرن الحالي فقد اتجهت السياسة الخارجية التركية بنزعة عسكرية لعلاقاتها المتجاورة ودول ذات المساس كسوريا سنة 1998، وبروز ضغط سلطة الجيش على الحكومة التركية في الوقت الذي ازداد ضغط القدرة القتالية الكردية.

ولقد ساهمت المعطيات التاريخية والجغرافية ومسلمات التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة فرض التقارب والتفاهم بين العرب والأترك وضرورة حل القضايا المعلقة بينهم وهي العلاقات التي اتسمت بـ:

- تأثير العلاقات الدولية في حديد العلاقات العربية التركية
- التصور الواقعي لتحرك الأترك والعرب (المصلحة الوطنية والبحث عن القوة)
- تأثير النزاعات الداخلية والفاعل الاسرائيلي في مجريات العلاقات التركية العربية.²

انطلاقا من تحليلنا للتطور التاريخي للعلاقات العربية التركية تبين أنها مرتبطة بمجموعة من العوامل أهمها العامل التاريخي الذي يميز بالهيمنة العثمانية منذ القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الأولى، عامل جغرافي يعتبر تركيا همزة وصل بين العرب وأوروبا، وعامل اقتصادي يتقارب فيه المكونين العربي والتركي، والعامل القومي الذي تمثل في تنافر بين الطرفين لاختلاف الأهداف والتوجهات، والعامل الأمني حيث يرى كل طرف مصلحته القومية.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية

تاريخيا مثلت إيران أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة أو كمصدر لعدم الاستقرار وبعيدا عن التنافس المذهبي والطائفي التاريخي بين الطرفين بإعتبار إيران "إمتداد

¹ هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996)، ص. ص. 27-28.

² عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص. ص. 214-215.

للامبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة " في مواجهة تركيا "وريثة الامبراطورية العثمانية السنية "، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة بعد سقوط النظام السياسي العراقي¹، وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الامريكية في المنطقة بمد نفوذها فوق "مربعات الشطرنج " العربية، كانت تركيا تسعى بكل قوة باستعمال النظام للقوة الناعمة لتعيد معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتها بعد أن إستغلت ايران حالة الفراغ الناتجة عن تدمير العراق، مستغلة العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمد نفوذها في فناءها الخلفي .

وتعود العلاقات التركية الإيرانية التعاونية إلى إعلان قيام الجمهورية في تركيا، بشعار " السلم في الوطن والسلم في العالم "كان له صدى في العلاقات مع إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات "الإسلامية والطورانية" العثمانية، لتتجاوز تخوفها من الخطر التركي والاتجاه نحو مواجهه أطماع السياسات الغربية.²

بعد أن استفادت إيران من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها اندفع الشاه رضا بهلوي للقيام بإصلاحات مماثلة في بلده، في الوقت الذي ما زالت المشاكل الحدودية تؤثر في علاقات البلدين، وبالاتماد على التحليل الذي قام به "حقي أوغور" فقد ربط هذه العلاقات بفترتين مهمتين هما:

فترة ما بعد الثورة الاسلامية عام 1979 بزعامة آية الله الخميني التي برزت في انقطاع العلاقات الأمنية، وقد حلت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران وباكستان منها. وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقات التركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل "طورغوت أوزال" لحكومته في تركيا بعد ذلك .ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب لإيجاد أسواق لاقتصادها المتنامي. وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة حيث كانت تقادت عداوة تركيا كما تحسنت العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العراق. أما الشغل الأمني الذي يورق تركيا هو تخوفها من إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران في

¹ مصطفى جاسم حسين، الدور الأقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010، (العراق: كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية)، ص.13.

² حقي أوغور، "تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام"، مجلة المتابع الاستراتيجي "تجربة الاسلاميون في تركيا" مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2009، ص27.

الوقت الذي زاد حزب العمال الكردستاني من نشاطاته في الحدود مع إيران وتركيا ما أدى إلى عمليات عسكرية مشتركة بينهما.

فترة صعود حزب العدالة والتنمية للحكم تحسنت العلاقات أكثر ورغم التنافس التاريخي الذي ميز هاتين الدولتين فإنه عمليا يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

- تأمين الطاقة
- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية
- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا إلى وسط آسيا وجنوبها

فمن الناحية الأمنية فإن ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني. وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة، وبالنسبة لإيران فإن الحكومات في طهران ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تركيا، متجاوزة موقفها الإيديولوجي، واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا. كما استقبلت تركيا سياح وطلبة إيرانيين. وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصول بوش الابن إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق¹.

ولقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان صيف عام 2006 والمشادات الكلامية بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس 2009 لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران.

فمن الواضح أن إيران كانت تسعى إلى استدراجها عن توجيهها التقليدي ناحية الغرب، وقد اتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة قد تضمن لها عدم انضمام تركيا إلى أي حظر اقتصادي ضدها أو إلى تحالف مع الغرب ضدها ، كما شكل البرنامج النووي الإيراني أجزاء مهمة في العلاقات التركية الإيرانية في الشرق الأوسط حيث تحاول أنقرة تبديد مخاوفها من الطموح النووي الإيراني وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الاقليمي وفق القراءة التركية و التي لم تكن تتفق مع الطروحات

¹ حقي أوغور، مرجع سابق، ص.30.

الغربية ولاسيما الامريكية الرامية إلى تغيير النظام السياسي في إيران باستخدام الخيار العسكري لمعالجة الملف النووي الايراني، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة من تكرار السيناريو العراقي في إيران مما يخل بالوضع الاقليمي تماما¹.

وقد كان البعد الاقتصادي هو الأكثر حضوراً في العلاقات الايرانية - التركية وفي مجال الطاقة فأن تركيا تعتمد بشكل كبير على النفط الايراني ، وتسعى لاستبدال اعتمادها على الغاز الروسي بنظيره الايراني، وبالفعل فقد وقع الطرفان مذكرة تفاهم من اجل تطوير حقول الغاز في جنوب إيران و مد خط أنابيب من مدينة تبريز الايرانية و حتى مدينة ترابزون التركية، بالإضافة إلى أنجاز مشروع خط أنابيب نابوكو الذي يمتد من تركمانستان مروراً بأذربيجان و جورجيا و تركيا حتى بلجيكا في أوروبا وذلك من أجل تقليل اعتماد الغرب على الغاز الروسي.

من هنا نرى أن قوة تطور العلاقات السياسية بين تركيا وإيران حقيقة قائمة، فإيران واحدة من أكبر مزودي تركيا بالطاقة وتركيا كذلك توفر بعض المنتجات التي تحتاجها إيران، وهناك مصالح مشتركة للبلدين في عدة مشروعات مثل مشروع نابوكو، وهناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية وعلى رأسها القضية الكردية ووحدة الاراضي العراقية. وفي ظل هذه وفي ظل هذه الوقائع التاريخية تم اعطاء دفع جديد للعلاقات بين البلدين².

لكن عادت هذه العلاقات إلى تجاذبات وتوازنات جديدة في ظل التحولات والمتغيرات التي عرفتھا منطقة الشرق الاوسط منذ 2011 فيما يعرف ثورات الربيع العربي خاصة الأزمة السورية التي اختلفت في تصورات الطرفين دفاعاً عن مصالحها الجيوسياسية في المنطقة وهو ما سنعالجه في الفصل الثاني.

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية.

إن التطور الذي تشهده العلاقات التركية - الإسرائيلية لم يكن نتاجاً مفاجئاً بل استند إلى محطات تاريخية عديدة، في مرحلة ما قبل التسعينات، أسهمت بمجموعها في تحقيق انتقال نوعي في العلاقات توجت بالاتفاق الأمني -العسكري سنة 1996 والاتفاقات اللاحقة بهذا الشأن، والتي شكلت بمجملها منعطفاً خطيراً بالنسبة للعلاقات التركية -العربية، وبموجب هذا التدرج المتصاعد للعلاقات التركية -الإسرائيلية نجد أنها قد تمركزت على تجاوز التكتيك الإقليمي إلى الاستراتيجية الشاملة، المعبرة عما تتشارك في استراتيجية

¹ مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق، ص.15.

² المرجع نفسه، ص.16.

الطرفين من منطلقات واعتبارات، فتركيا وإسرائيل معنيتان داخليا وإقليميا ودوليا بالشؤون والمعطيات القائمة والمستقبلية، كونهما تنتميان إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيواستراتيجية، وفيه تتفاعل وتتناقص وتتصارع السياسات، وتتعدد الغايات، وإن حرص تركيا على تطوير علاقاتها مع إسرائيل الذي وصل إلى صيغة التحالف الاستراتيجي لا ينحصر بوجود مصالح أنية تربط بينهما فحسب، بل لأن تركيا لا تريد للعرب أن يقووا ويتحدوا، وإسرائيل أن تضعف لأن قوة العرب ووحدتهم تهدد مسعى أي طرف دولي أو إقليمي يهدف إلى الهيمنة والتوسع الإقليمي، ولا سيما تركيا وإسرائيل حيث تعمل تركيا على توظيف مزاياها الجيواستراتيجية والبشرية والبيئية والاقتصادية لأداء دور إقليمي أكثر فاعلية، فضلا عما تراه تركيا من أنها تتشابه في كثير من السمات مع إسرائيل من حيث علاقاتها المتوترة مع دول الجوار العربي، وبخاصة العراق وسوريا، وتوجه الجانبين نحو التحالف مع الغرب فيما تعتمد إسرائيل على إقامة نظام أمني في المنطقة يقوم على أساس تفوقها الشامل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتقنياً في ظل الدعم الأمريكي المطلق، والحليف التركي الجديد، للضغط على الدول العربية، وإجبارها على الانصياع لمنطقها بما يكفل تحقيق التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي وفق شروط إسرائيل ومصالحها الإستراتيجية المهددة لمصالح العرب الحيوية.¹

ولقد اشتمل التعاون التركي - الإسرائيلي على أبعاد عديدة يمكن إدراج تفاصيلها وفق التقسيم الآتي:

أولاً: التعاون الأمني والعسكري

يعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إلى عام 1958 عندما تم الاتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق رسمي ثلاثي باسم الرمح ذي الثلاث شعب بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني - العسكري في اتفاقية 1996 والاتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل من نفس السنة لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقات الجانبين.

ويشكل الدعم التقني العسكري والاستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح الأخيرة قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية في الإبقاء على الخلل في التوازن الاستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، كما شكل "المنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي" بين تركيا وإسرائيل الذي يدعو إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما وتحديد سبل مواجهتها

¹عوني عبد الرحمان السباعوي، تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الاستراتيجية، جامعة الموصل، العراق، ص.152.

ويتضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية والاستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية والإسرائيلية في القضايا الإقليمية.¹

ثانياً: التعاون الاقتصادي والتجاري.

نشأت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما على أثر اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 لكن هذه العلاقات كانت في تصاعد أو انحسار تبعاً للظروف الإقليمية والدولية.

وقد انعكست التطورات السياسية في علاقات الطرفين أواخر الثمانينات على ارتفاع حجم التبادل سنة 1988 بنسبة 47 % وفي التسعينيات قطع الجانبان شوطاً كبيراً في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض وتأمل تركيا من خلال تطوير علاقتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم المشكلة الاقتصادية التي تعصف بتركيا بسبب تواصل العمليات العسكرية التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني فضلاً عن استمرار الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي الذي خسرت جراه تركيا نحو 30 مليار دولار وتزايد الدين الخارجي لتركيا من 49 مليار دولار عام 1991 إلى نحو 93 مليار دولار وقد أدى ذلك إلى عرقلة جهود تركيا الرامية إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ولا سيما في ظل اتفاق الاتحاد المبرم بين الجانبين سنة 1995، ولهذا وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً اقتصادياً قد يساعدها على حل أزمتها الاقتصادية وبلوغ هدفها في دخول الاتحاد الأوروبي حيث ترى أن أدائها الاقتصادي قد يتحسن جراء تعاونها مع إسرائيل في مجال السياحة وبيع المياه لإسرائيل وإنشاء منطقة التبادل الحر وهذا الشكل الاقتصادي الجديد يعد الأتراك نواة لسوق حرة مشتركة شرق أوسطية تقف في وجه السوق العربية المشتركة الراضة لمشروع الشرق أوسطية، ويظهر أن تركيا قد فضلت تطوير علاقاتها مع إسرائيل التي تعتقد بأنها أكثر أهمية وريحية من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية.²

ثالثاً: التعاون في مجال الموارد المائية.

تستخدم تركيا المياه سلاحاً يعبر عن استثمار جديد لموقفها الجغرافي في الضغط على دول الجوار الجغرافي (سوريا، العراق)، إذ أصبحت مشكلة مياه دجلة والفرات ابتداء من عام 1973 مجالا للنزاعات والمشاكل الإقليمية بين دول حوضي النهرين (تركيا - سوريا - العراق)، ولكون منابع النهرين تقع في

¹عوني عبد الرحمن السباعي، مرجع سابق، ص.155.

²دني إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.ص. 202 204 206.

الأراضي التركية فإن ذلك يمنح تركيا خواصا اقتصادية واستراتيجية مهمة سواء فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين داخل أراضيها أو في سياساتها المائية تجاه دول الحوض الدنيا، وهذا يدعم تطلعات السياسة الخارجية لتركيا باتجاه بناء علاقات جديدة مع دول الجوار العربي منطلقا من عامل ضغط يتمثل بتحكمها في موارد مياهها الرئيسية وعلى هذا الأساس تشهد منطقة جنوب شرق تركيا منذ أواخر الثمانينات تحقيق جملة مشاريع كبيرة متعددة الأغراض والنتائج.

وتهدف تركيا من خلال هذا المشروع إلى زيادة انتاجها الزراعي بشكل كبير عام 2010 وسيكون ذلك على حساب حقوق سوريا والعراق في مياه دجلة والفرات، على الرغم من أن القانون الدولي لا يبيح لها استغلالها لأغراض سياسية واقتصادية، وبذلك أصبحت هذه المشكلة مرشحة للتعدد بسبب إصرار تركيا على اعتبار نهري دجلة والفرات نهري وطنيين عابرين للحدود وليس نهري دوليين يمران في ثلاث دول. وفي الجانب الإسرائيلي الذي ينطلق من اعتبارات أساسية عدة لكون إسرائيل طرفاً محورياً في مفاوضات التسوية وتعاني شحا في مواردها المائية وتستولي على مياه نهر الأردن والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان وتربطها علاقات تعاون استراتيجي مع تركيا الذي جاء ليوسع المناورة التركية إزاء الدول العربية ولا سيما دول الجوار العربي (سوريا والعراق) في قضية المياه، إذ تأمل تركيا أن تحظى بدعم إسرائيلي أكبر في هذه القضية التي من المحتمل أن تأخذ أبعاداً جديدة بين تركيا والدول العربية المعنية فضلا عن احتمالات المواجهة العسكرية بين تركيا وكل من سوريا والعراق بسبب المياه، وتتطلع تركيا بتحالفها مع إسرائيل إلى دعم مالي وإسرائيلي كبير سواء في إطار استثمارات مباشرة أو تقديم المساعدات والقروض لإقامة عدد من السدود الإضافية أو الإيعاز للمؤسسات المالية الغربية التي يهيمن عليها رجال المال اليهود للقيام بهذا الدور، كما تطمح تركيا من تمتين علاقاتها بإسرائيل إلى تطوير صناعاتها سواء المدنية منها أو العسكرية نظراً لتفوق إسرائيل تقنياً وبشكل كبير على تركيا، وسيكون من غير المنطقي نفي تأثير العلاقات التركية الإسرائيلية في السياسة التركية حيال أزمة المياه وتوظيفها للضغط على سوريا في المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السوري الإسرائيلي، كما يأتي الاهتمام الإسرائيلي بالمياه التركية من خلال ضمان استمرارية تزويد تركيا لإسرائيل بـ 440 مليون متر مكعب من المياه. وكذا توفير الوسائل والسياقات اللازمة لتنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية أو البحث عن طرق أخرى لتأمين انسياب الكمية المطلوبة للاستهلاك الإسرائيلي من المياه التركية.¹

¹عوني عبد الرحمن السباعي، مرجع سابق، ص. ص. 159-160.

الفصل الثاني:

العلاقات التركية السورية

السورية وأثر الأزمة

السورية عليها

تمهيد:

بعد انهيار الدولة العثمانية وتأسيس "مصطفى كمال أتاتورك" دولة تركيا الحديثة برزت سياسته الخارجية تجاه العرب بالعدائية خاصة مع قضية لواء الاسكندرونة لعام 1939 التي بقيت السبب الرئيسي لتوتر العلاقات السورية التركية إلى يومنا هذا. وقد أخذت تركيا تولى المنطقة العربية اهتمام حينما بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها إلى تلك المنطقة منذ اعترافها بتأسيس دولة اسرائيل عام 1949 وطرحها مشروع منظمة قيادة الشرق الأوسط، إلا أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة رفض الأقطار العربية له، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الغرب بلورة مشروع قيادة الشرق الأوسط في عام 1955، ومع انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي تصادمت العلاقات التركية السورية عام 1957. كما اتجهت السياسة الخارجية التركية في فترة الحرب الباردة إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى للتعويض لتعويض أضرار العدوان على العراق كما برز في الثمانينات مشروع تطوير جنوب شرق الذي أثر على تدفق مياه الفرات باتجاه سوريا والعراق، وقد أصبح مشكلة مركزية بين كل من تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى في عقد التسعينات، ثم بدأت مشكلة حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل تركيا من عام 1984 وادعاءات تركيا أن سوريا تدعم التمرد الكردي في تركيا الذي يقوده حزب العمال الكردستاني التركي بزعامة عبد الله أوجلان.

كما أثر التحالف التركي الاسرائيلي الاستراتيجي والاتفاقيات الأمنية والمناورات البحرية والجوية المشتركة في فترة التسعينات، وذلك ما أثر على العلاقات التركية السورية التي وصلت لحد المواجهة العسكرية بين الطرفين عام 1997، إلى أن تم توقيع اتفاقية "أضنه"، التي اعتبرت كبداية لمرحلة التطبيع الكامل بين الدولتين خاصة بصعود حزب العدالة والتنمية وتعمقت العلاقات بينهما حتى باتت تركيا تلعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا واسرائيل لتعرف تحولات جديدة أفرزتها الأزمة السورية العام 2011 في ظل التصادم الدولي والاقليمي على الاهمية الجيوسياسية لسوريا لتنفيذ هذه القوى لمشاريعها في المنطقة وهو الذي سيتم معالجته بتحليل الافكار الآتية:

✓ تاريخ العلاقات التركية السورية قبل الأزمة السورية 2011

✓ العلاقات التركية السورية أثناء الأزمة السورية 2011

✓ تداعيات الأزمة السورية على الدور الجيوسياسي التركي.

المبحث الاول:

تاريخ العلاقات التركية السورية قبل الأزمة السورية 2011

إن انتهاء فترة الحرب الباردة وما ارتبط بها من نظام ثنائي القطبية وقيام نظام عالمي جديد يرتكز علي هيمنة قطب واحد يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، قد خلق نوعاً من التقارب السوري - التركي، لا سيما وأن حالة التأزم والعداء في العلاقات بين البلدين جاءت نتيجة اتجاه كل دولة من الدولتين إلى قطب معاد للآخر، فاختارت تركيا التوجهات الأطلسية الغربية، بينما انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجه السوفيتي، فضلاً عن استمرار تحالفها مع إيران التي تملك خبرة إمداد عسكري وتجارب تصنيع هامة، ومنذ اتفاق أضنة عام 1998 حتى عام 2001، دخلت العلاقات السياسية التركية السورية مرحلة من التقارب الحذر تضمن اتفاق أضنة اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وعليه يمنع تمويله، و نشاط سياسي له من داخل الأراضي السورية، وعدم السماح لكلا البلدين بممارسة أي نشاط يضر بالدولة الأخرى، و إقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين.¹

سيتم معالجة هذا المبحث باعتماد التطور التاريخي للعلاقات التركية السورية منذ الحرب الباردة إلى وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا وهو الذي سيعالج الأفكار التالية المتمثلة في العلاقات التركية السورية خلال الحرب الباردة وبعد الحرب الباردة وكذا فترة تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا

المطلب الاول: العلاقات التركية السورية خلال الحرب الباردة

مع بداية القرن العشرين ظهرت مؤشرات واضحة على قرب انهيار الإمبراطورية العثمانية، وبرزت حالة تاريخية عرفت "بالمسألة الشرقية"، ثم جاء انفصال تركيا عن محيطها العربي والإسلامي والاتصال بأوروبا ما أشرنا اليه سابقا في الفصل الاول، وقد اعتبرت الحرب الباردة بين القطبين الدوليين منطقة الشرق الأوسط ساحة التنافس ومدى استراتيجي للمعسكرين.

تمثل مشكلة الإسكندرونة أول صور الصراع بين تركيا وسوريا بعد قيام تركيا الحديثة، وظهر سوريا كدولة عربية تحت الانتداب الفرنسي، حيث يعتبر إقليم الاسكندرونة تابع لسوريا باعتبار ان غالبية السكان من الناطقين بالعربية بنسبة 63 % و يتبع إدارياً لولاية حلب حتى عام 1920، وبعد توحيد سوريا بما في ذلك لواء الإسكندرونة بالاتفاقية السورية الفرنسية احتجت تركيا على الاتفاقية وأحيلت المسألة إلى

¹ سامية بيبيرس، "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، مجلة شؤون عربية، 2012، العدد 152، ص.129.

عصبة الأمم عام 1937 حيث قسم الفرنسيون عرب اللواء إلى طوائف مختلفة اعتبرت كل طائفة قومية مستقلة لوحدها، ودعت عصبة الأمم إلى انتخابات نيابية في اللواء التي اتهمت فيها تركيا وفرنسا بعمليات تزوير، وتبع ذلك احتلال الجيش التركي اللواء لتضمه تركيا سنة 1939 وجاءت قضية الإسكندرونة، لتصبح من عوامل البغض والعداء بين تركيا وسوريا¹.

أصبحت مشكلة الإسكندرونة شائكة ومعقدة بين كل من سوريا وتركيا، كما برز مشروع اليهود الاسرائيلي كمتغير جديد أثر في العلاقات التركية السورية التاريخية، إضافة إلى مسألة الاسكندرونة بعد تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، أين شاركت تركيا في لجنة التوفيق التي تكونت من ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لتبرز السياسة الشرق أوسطية لتركيا في تلك الحقبة امتدادا لسياستها المنحازة للغرب².

ولقد أدى تناقض الخيارات السورية والتركية إلى انضواء كل منهما في المعسكر المعادي للأخر، وقد ظهر ذلك في الاستقطاب الحاصل في التحالفات والأحداث خلال الحرب الباردة خاصة بانضمام تركيا إلى الحلف الاطلسي لأسباب هي:

- أ- الوصول إلى أبار النفط التي امتلكتها الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية.
- ب- تعد المنطقة العربية والشرق الأوسط بالنسبة للغرب بمثابة منطقة إستراتيجية كما أشرنا إليه في الفصل الاول، وهو الذي واجهته سوريا بتأسيس معاهدة دفاعية مع مصر بين حزب البعث العربي الاشتراكي السوري مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتصريح رئيس الأركان السوري "شوكت شقير" ونائبه "عدنان المالكي" بتوحيد جيشهما ردا على حلف بغداد³.

كما برزت الوجهة السورية المساندة لأهداف روسيا في الشرق الاوسط، خاصة امكانية حماية النفوذ السوفييتي في البحر المتوسط من خلال بناء قاعدة لها في ميناء طرطوس في سوريا، كما أن الحلف السوري المصري قد اعتبر السوفييت كافيا لإحباط الخطط الدفاعية الغربية ضده، حيث أعلن الاتحاد السوفييتي وقوفه إلى جانب سوريا ورغبته في تقديم جميع أنواع المساعدات إليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها⁴.

¹ وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص. 84.

² أحمد النيعيمي، "تركيا والوطن العربي"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، (1998)، ص 25.

³ المرجع نفسه، ص. 62-64.

⁴ المرجع نفسه، ص. 76.

كما تميزت العلاقات التركية السورية في هذه الفترة تحت تأثير العدوان الإسرائيلي عام 1967 بمساندة تركيا لسوريا في ما يخص منطقة الجولان، وبوساطة الصليب الأحمر بتقديم الدعم لسوريا على شكل مواد غذائية وأدوية ومواد أخرى، وقد رحبت الأقطار العربية بصورة عامة، ومصر وسوريا بصورة خاصة بالتغيير الحاصل في الموقف التركي على أثر حرب 1967، أما حرب 1973 بين العرب والإسرائيليين، فقد شهدت فيه نشاط تركيا الدبلوماسي باجتماع سفراء مصر وسوريا مع "بايولكن" وزير خارجية تركيا وإعلان تأييد تركيا ضد إسرائيل، وعرضت تركيا لسوريا استخدام مينائها الذي يقع على الساحل الجنوبي من تركيا بغية تلقي المساعدات من دول العالم الثالث، كما استطاعت دول الشرق الأوسط المصدرة للبترول اعتماد ورقة النفط كضغط سياسي كما أصبح احتياج تركيا للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة لحاجتها إلى قروض للوفاء بقيمة التكلفة المتزايدة للطاقة، ولضمان استمرار الإمدادات في المستقبل¹.

ورغم التطورات الايجابية التي حدثت بين الأقطار العربية عموماً في حقبة السبعينات، فإن العلاقات التركية السورية لم تتح نحو الاتجاه نفسه بل زادت سوءاً نتيجة تعارض السياسات والتحالفات الدولية والإقليمية، فمثلاً سوريا أعلنت تأييدها لإيران، وامتنعت سوريا عن التصويت حول الأزمة الأفغانية في الأمم المتحدة في 1980، ووقعت مع الاتحاد السوفيتي في 1980 اتفاقية للتعاون والصداقة لمدة عشرين عاماً، وأيدت سوريا الثورة الإيرانية عام 1979 في حين عادت الحرارة إلى العلاقات التركية الأمريكية بعد أزمة الرهائن وغزو أفغانستان.

فالعلاقات التركية السورية في تلك الفترة لم تتحسن بسبب تضارب التحالفات الدولية، ففي الوقت الذي عادت فيه العلاقات التركية الأمريكية إلى سابق عهدها والتنسيق والدعم الاستراتيجي، كانت سوريا تندفع باتجاه الاتحاد السوفيتي، فالسياسة الخارجية التركية في المراحل الأولى لتأسيس الجمهورية كانت بإدارة الظهر وتجاهل القضايا العربية والإسلامية، بل وأيضاً اصطفاك تركيا إلى جانب الغرب في التحالفات التي سادت مرحلة الحرب الباردة ما أرجح العلاقات التركية السورية بين التحسن والعداء حسب المصالح والمواقف الدولية التي تؤثر على مواقفهما حسب التحالفات وحسب الحرب الباردة بين المعسكرين².

المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية بعد الحرب الباردة: تحليل في دور حزب العدالة والتنمية

أثرت التغييرات التي طرأت على النظام العالمي وعلى إقليم الشرق الأوسط في التحركات الجيوسياسية والاستراتيجية لمجموعة الدول العربية وتركيا، وانتقل ذلك التأثير إلى العلاقات السورية-التركية، فبانتهاء

¹ أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص ص. 126-127.

² وليد رضوان، مرجع سابق، ص ص. 152-160.

الحرب الباردة وما صاحبها من محاولات استقطاب دول الشرق الأوسط، وبزوال الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى كانت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الاستقطاب ولقد تميزت السياسة التركية في هذه المرحلة بالارتجال، وراداره مصالحها من منظور ضيق، ومتنافر مع سوريا لمحاولتها لعب دور إقليمي في المنطقة عبر قضايا شديدة الحساسية والخطورة للأمن الإقليمي العربي، العلاقات التركية مع إسرائيل وتأثيرها على المصالح السورية، وقضية المياه التي تمس سوريا والمشكلة الكردية ذات الحساسية الشديدة لتركيا بزعامة حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يقوده عبد الله أوجلان، وقد حاولت الدولة التركية التغلب على مشكلة التمرد الكردي وذلك بإطلاق العديد من المشاريع التنموية في المناطق الكردية.¹

أولاً: مشكلة المياه في العلاقات التركية السورية: بفكرة طرح مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب) الذي وضعه الرئيس التركي "كنعان إيفرين"، حتى لا تبقى المناطق الكردية الريفية فقيرة، وتصير عرضة لتأثير التطرف،² وذلك بتبنيها المشروع الزراعي الصناعي لهضبة الأناضول التركية، سرعان ما انعكست عواقبه على سوريا و الوضع في كردستان العراق، مما أدى إلى تفاقم التوترات الإقليمية والمحلية بشكل خطير، وهو المشروع الذي سيؤدي إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق عبر مشاريع بناء السدود التي تبنتها تركيا وعلى رأسها سد أتاتورك، وهو المشروع المتخذ من طرف واحد (أنظر الخريطة رقم 02)، دون الاتفاق المسبق على المبادئ التي تحكم سبل استغلال مياه نهري الفرات ودجلة من قبل الأطراف جميعها وهي ثلاثة: تركيا والعراق وسوريا، ما طرح في بداية التسعينات رغبة تركية لاستخدام المياه في لعبة الشرق الأوسط، التي أعلن عنها الرئيس التركي "تورغوت أوزال" عام 1990 بتصريحه:³

"أن تركيا لا ترغب في دخول أية نزاعات مع جيرانها بشأن مياه الفرات، وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية"

¹ عيسى السيد دسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (مصر: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 77.

² المرجع نفسه، ص. 79.

³ وليد رضوان، مرجع سابق، ص 183.

الخريطة رقم 02: توضح أهم السدود التي بنتها تركيا والتي تمثل تهديدا لسوريا
المصب



Source Ddc.Arte.Tv/Nos-Cates/turquie-retour-vers-l-orient

ثانيا: المشكلة الكردية في العلاقات التركية السورية:

دخلت المشكلة الكردية في الجمهورية التركية مرحلة جديدة من العمل المسلح مع حزب العمال الكردستاني منذ عام 1984 ، ولا تتفصل مشكلة المياه عن المشكلة الكردية في العلاقات بين تركيا وسوريا اذ تعتبر تركيا ان سوريا تستخدم ضغط هذا الحزب بهدف عرقلة تنفيذ مشروع " الغاب " والضغط على تركيا بشأن مسألة المياه، حيث ساهمت العلاقات التركية السورية في شأن تسوية المشكلة الكردية توقيع اتفاق بتدفق مائي مقداره 500م واتفاقية أمنية تقضي بأن تفرض سوريا قيودا صارمة على أنشطة لمنع عناصره من عبور الحدود لشن عملياتها" الإرهابية "في تركيا (PKK) .¹ وهو ما يسمى مقايضة المياه ومشكلة الاكراد.

ثالثا: العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على العلاقات التركية السورية:

تميزت طبيعة العلاقات التركية الاسرائيلية منذ التسعينات باتفاق تعاون لمكافحة الإرهاب، بمعنى تعاون أمني بين البلدين كأسلوب جديد في تعامل تركيا مع سوريا بتوظيف هذا التعاون كوسيلة ضغط على سوريا حتى لا تشعر مستقبلا في حالة تسوية مشكلة الجولان وسحب قواتها من لبنان، بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا بشأن نهر الفرات أو الإسكندرونة، كما يمثل هذا التعاون لتركيا زيادة في قدراتها العسكرية وتطويرها، والتي لا تشكل فحسب من وجهة نظر صانعي سياستها ومؤسستها العسكرية ردعا "لدول مجاورة غير عربية كاليونان وإيران، ولكنها تستهدف بالأساس سوريا في ظل التوترات المتزايدة".²

شدد الرئيس التركي "ديميريل" على عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة على ثلاثة أنصبة متساوية، وتمسكها بالخطة الثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه في النهرين من خلال دراسات علمية مشتركة غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث على أساس حساب الأراضي القابلة للري وتحديد المتطلبات المائية لها والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب، وأن تركيا تولي اهتماما بالغاً لمسألة تجنب أن تؤدي مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين، وقد شهد عقد التسعينات بالنسبة إلى تركيا حالة من الاستقرار، حيث قام الجيش بإخضاع الإسلاميين والانفصاليين الأكراد الذين يشكلون تهديدا للأمن التركي، وفي العام 1998 اتخذ الجيش خطوة

¹ وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 237.

² جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (لبنان: مركز الوحدة العربية، 1998)، ص 202-203.

جذرية ضد النزعة الانفصالية وهدد عام 1998 علنا باجتياح سوريا بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني، مستغلة عزلتها التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي وقلقها من التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل.¹

شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية مع سوريا تحسنا كبيرا بعد اتفاق "أضنه" عام 1998، مرحلة جديدة من العلاقات بين تركيا وسوريا فيها تقارب حذر بسبب ما تركته العقود الطويلة من العداء والاستهداف المتبادل، ففي 2002 زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد "حسن توركماني" تركيا ووقع اتفاقا للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي السوري، جاء فوز حزب العدالة والتنمية من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية السورية زخما وقوة لم تشهدها من قبل.²

لقد كان تشابك ملفات السياسة الداخلية والإقليمية سببا في تأزم العلاقات بين البلدين، وعرقلة إمكانية التفاهم والاتفاق بشأن كثير من الأزمات التي وقعت بينهما، خصوصا أن تركيا استفادت كثيرا من الظروف الدولية الجديدة ومن الانقسامات الجديدة بين الأقطار العربية في الضغط على سوريا ومحاولة استثمار اللحظة السياسية، وشعور سوريا بالاستهداف الإقليمي والدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وهو أمر أحسن الأتراك توظيفه، كما كان لغزو العراق عام 2003 دورا مهما في صوغ الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب، وفي التقارب الشديد بين تركيا وسوريا نظرا للهواجس المشتركة من جانب آخر، فقد كان المحافظين الجدد في الولايات المتحدة يسعون إلى استغلال أحداث 11 سبتمبر لتفتيت العالم الإسلامي والعربي خدمة لأمن إسرائيل، والسيطرة على منابع النفط للتحكم بها مباشرة، وأيضا جعل تركيا إحدى الدول المستهدفة في مرحلة لاحقة من ترسيخ النزعات العرقية والدينية والمذهبية (الكردية التركية - السنية - العلوية)، لذا كان غزو العراق مفصليا في اكتمال النظرة التركية إلى خطورة السياسة الأمريكية من عدة جوانب.³

1- أظهر الغزو الأمريكي للعراق أن أحد أهم أهدافه هو ترسيخ الانقسام العرقي من خلال إقرار فدرالية كردية لتصبح لاحقا دولة مستقلة، لا تهدد فقط وحدة العراق، بل وحدة الكيانات المجاورة وفي مقدمتها تركيا وسوريا وإيران، وبالتالي فإن العامل الكردي كان ولا يزال من العوامل المقربة بين تركيا وسوريا.

¹ عمر تشينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، (لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10، سبتمبر 2008)، ص. 13.

² عقيل سعيد محفوظ، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 87.

³ محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، (لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2008)، ص. 295-296.

- 2- أظهرت التطورات دورا إسرائيلييا مركزيا في شمال العراق في دعم الأكراد وتدريبهم، والذي وثقته المصادر الغربية قبل الشرقية، وهذا ما يفيد بأن مصدر الخطر المشترك على سوريا وتركيا هو إسرائيل.
- 3- أظهرت التطورات أن الدول المسلمة مستهدفة الواحدة تلو الأخرى من أفغانستان والعراق إلى إيران وسوريا وصولا إلى تركيا، ولقد جاءت التهديدات الأمريكية لسوريا وإيران لتدق ناقوس الخطر بالنسبة لتركيا وبات واضحا المسعى الأمريكي لتوريط تركيا في عدوان واشنطن على سوريا وإيران من خلال الضغط لاستخدام أرضيها قاعدة للعدوان على هذين البلدين.

كل هذه العوامل الموضوعية وضعت المصالح التركية في كفة تتقاطع ضد السياسات الأمريكية وعدم الإنجار إلى موقع في الجبهة المعادية لسوريا.

لقد أتاح التحسن في العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل لدفع مسيرة المفاوضات للأمام، إضافة لرغبة تركيا في تحسين العلاقات الأمريكية - السورية، حيث ظهر ذلك في اجتماع رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " بالرئيس الأمريكي " جورج بوش " عام 2002 ، حيث اتخذ أردوغان في الاجتماع دور المدافع عن سوريا، في الوقت الذي قام الرئيس السوري بشار الأسد بتكليفه بذلك وتأكيده علي أن سوريا تثق بتركيا، وأنها أبلغت المسؤولين الأتراك أنه في حال وصول الضمانات سيكون الجو مهيئا للسلام، لقد كانت سوريا تعلم أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية - الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة، ولكن سوريا كانت تترك الفرصة مواتية أمام الأطراف كافة، لتصبح في وضع يمكنها معه استدراج العروض دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.¹

ولذلك كانت سوريا تنتظر إلى تركيا نظرة إيجابية ومشروطة في أن واحد، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسوريا للنفوذ إلى المنطقة يبقين عاملا إيجابيا للحفاظ على المصالح السورية وحمايتها، حيث تعلم سوريا أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قربا من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سوريا في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل.

إن المنطق لبدء المفاوضات السورية - الإسرائيلية جديا سيقود إلى التراجع في أولوية التحالف مع إيران من الجانب السوري، وهذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران

¹ شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتورك، (مصر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 202.

بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيصب في صالح الطرف الآخر، وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة، إضافة لذلك تشترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من منطقة كردستان، كما إن من أهم التحولات النوعية في العلاقات السياسية لسوريا تجاه تركيا في السنوات الأخيرة أنها لم ترهن تطوير علاقاتها معها بوقف علاقة تركيا بإسرائيل، ما دامت العلاقة التركية -الإسرائيلية لا تستهدف مباشرة الأمن السوري.¹

إن وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة عام 2002 كان بمثابة علامة فارقة في التحول الاقتصادي بين البلدين، حيث اتجهت العلاقة بينهما نحو التفاهم والتعاون في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية، وقد تمثلت أبرز مؤشرات هذا التعاون في توقيع الاتفاق الخاص بإقامة " منطقة تجارية حرة " بين البلدين في ديسمبر 2004، ما أثمر عن إنجاز العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدماتية، وتدفق البضائع بين الجانبين، وقد هدفت الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية وتوسيع التجارة البيئية وخلق ظروف لمزيد من تشجيع الاستثمارات حيث نصت الاتفاقية على النقاط التالية إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سورية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، كما تخضع الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا لبرنامج تنفيذي، وتناولت الاتفاقية التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والزراعي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد توثقت العلاقة بين البلدين على المستوى الاقتصادي، وقد أدى ازدهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبلوغها درجة التحالف الاستراتيجي، خاصة بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ في عام 2007 وتحتل الشركات التركية المركز الأول علي مستوى الاستثمارات الأجنبية في سوريا.²

أما من الناحية العسكرية والأمنية، فإن السياسة الخارجية للدول تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية للدولة، حيث تتعلق هذه القدرات بتحديد القرارات التي يتخذها صناع القرار فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المختلفة التي تنشدها الدولة، أما الدبلوماسية فلا تستطيع تحقيق ما تصبو إلي الدولة من مكانة ودور دون الاعتماد علي القوة العسكرية التي تعتبر عاملاً من أهم عوامل السياسة الخارجية، فعندما تفشل القوة السياسية في حل المشكلات التي تواجه الدولة، فإنها تلجأ إلى استخدام حلول قسرية بديلة، حيث أن اللجوء

¹ محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 296.

² سامية بيبيرس، مرجع سابق، ص. 173.

إلى استخدام القوة أمر وارد في الدفاع والهجوم للتأثير في سلوك الدول الأخرى للوصول إلى أفضل المواقف في حل المشاكل المعنية بها.

يعتبر الجيش التركي ثاني أكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فالحقيقة أن العلاقات العسكرية بين البلدين اتسمت بالتوتر والعداء من سنوات عديدة كما أشرنا سابقا وفي إطار الجهود الثنائية المشتركة لإعطاء دفعة قوية للتعاون قبلت سوريا أيضا أن تتولى مساعدة تركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني التركي وفي حربها ضد الإرهاب، كما كان لقضية العراق وضربه العالم العربي والإسلامي، تأثيرا على دول الجوار العراقي خاصة سوريا ذات تطلعات مشتركة مع تركيا فيما يخص المخاوف من احتلال العرق وتقسيمه، وخاصة المخاوف المتعلقة بالأكراد والتفكير بإقامة كردستان التي يعتبرها الأتراك والسوريون وحتى إيران خطرا على وحدة بلادهم، وكذلك أصبحت قضية العراق محور السياسة الخارجية التركية لحكومة العدالة والتنمية، فاحتلال العراق خلق واقعا جديدا في منطقة الشرق الأوسط نتيجته تدمير لدولة مركزية في الشرق الأوسط وباعتبار تركيا أحد نماذج الدولة المركزية في المنطقة والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها وإلى غيرها من دول المنطقة المركزية مما أدى إلى نشوء كيان فدرالي كردي في شمال العراق منصوص عليه في الدستور العراقي، وهو ما يمثل بنظر استراتيجيات أنقرة خطرا على وحدتها يفوق وأمنها القومي.¹

ومن الطبيعي أن تشترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية في شأن العراق، وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان، واللافت أن التعاون الأمني بين البلدين في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة الغير شرعية تشكل أساس تطور التعاون في المجالات الأخرى.

التقارب في العلاقات السياسية: حرص الجانبان التركي والسوري إلى مأسسة العلاقات البينية، أي وضع إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما، وذلك من خلال التوقيع على الإعلان السياسي المشترك والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون، حيث تم تأسيس هذا المجلس خلال زيارة الرئيس السوري " بشار الأسد " لتركيا في سبتمبر 2009، وتتمثل أبرز إنجازات مجلس التعاون بين البلدين في إلغاء تأشيرات الدخول أمام مواطني البلدين وذلك في أكتوبر 2009، إضافة لتوقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية والدبلوماسية والمجالات الأخرى.²

¹ وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 378.

² سامية بيبيرس، مرجع سبق، ص ص. 172-173.

وقد أدت حادثة " أسطول الحرية " عام 2010، المتوجه إلى غزة للتضامن معها، والتي سقط فيها عدد من الأتراك إلى التقارب بين النظامين التركي والسوري، من خلال تأكيد الأسد أن هذه الحادثة ما هي إلا رسائل تسعى إسرائيل من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف منها دفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وانحيازها إليهم في الوقت التي كانت إسرائيل تنتظر من تركيا الانحياز إليها على حساب الدول العربية، وهكذا انتقلت العلاقات التركية - السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البعد الاستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية.¹

وقد انعكست العلاقات السياسية بين البلدين على الجوانب المختلفة والاقتصادية والعسكرية والأمنية، فمن الناحية الاقتصادية فقد كانت تركيا في بداية القرن على أبواب الحرب مع سوريا، وبعد أن تولى حزب العدالة الرئاسة في 2002، عرض علي الرئيس السوري "بشار الأسد " حل المشاكل بالمباحثات والحوار، حيث تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج، وأن الدولتان أصبحتا دولة واحدة حسب تصريح رئيس الوزراء السابق "رجب طيب أردوغان" في منتدى التعاون التركي العربي سنة 2010. أما من الناحية العسكرية، فإن التعاون العسكري قد وصل بين البلدين إلى مستوى كبير، حيث أنه في أكتوبر 2009، بدلا إجراء مناورات عسكرية تركية إسرائيلية في إطار تدريبات حلف شمال الأطلسي، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية تركية - سورية، على الحدود التركية والعراقية والسورية، مما أدى إلى توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا وترجم ذلك من خلال تصريحات مسؤولي البلدين، بسبب حدة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلي الدائم من الشراكة التركية - السورية، مما أدى إلى إنهيار اتفاقات التعاون والتدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل.²

¹ شريف تغيان، مرجع سابق، ص. 203.

² المرجع نفسه، ص. 206.

المبحث الثاني:

بروز الأزمة السورية وأثرها على العلاقات التركية السورية.

تمثل الأزمة السورية مدخلا لفهم طبيعة التحولات والرهانات التي شهدتها العلاقات السورية التركية، وهي التي عرفت نقطة التحول منذ بداية الأزمة، ويمثل هذا المبحث تناول الظاهرة السورية التركية في ظل الأزمة التي مثلت رهانا للتقارب والتنافر بين الطرفين، كما يتم دراسة الموقف التركي من الأزمة السورية انطلاقا من محددات عامة (البيئة الدولية والإقليمية) والعودة إلى تحليلاتنا السابقة للبيئة الثنائية إضافة إلى التجليات العامة للمواقف السياسية والأمنية والعسكرية تجاه الاحداث السورية في ظل مطالب الشعب السوري في اطار موجة الثورات العربية التي اصطلح لها تسمية الربيع العربي، كما سيتم معالجة وتحليل كل المواقف التي تطرحها فواعل الأزمة السورية والتي تعبر عنها بمفاهيم كالتغيير والديمقراطية التي تناولها نظام "بشار الأسد" بأنها مؤامرة خارجية ضد سوريا والمعارضة السورية التي تعتمد على متغير التحول الديمقراطي في ظل نظام سوري دكتاتوري وفي اطار منظور تركي يدافع عن مفاهيم الإصلاح والفوضى الخلاقة في إعادة بناء المنطقة وتسيير ازماتها¹ وهي ما سيتم معالجتها في هذا المبحث .

المطلب الاول: بروز الأزمة السورية 2011 وتطوراتها والموقف التركي منها:

تشهد سوريا منذ مارس 2011 واحدا من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، يتمثل هذا التحدي بأزمة سياسية واجتماعية عميقة تصاعدت إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة تعقيد العوامل الداخلة فيها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي. وكان الحراك الشعبي في سوريا ذات مطالب اصلاحية والتغيير الديمقراطي في بدايته لتتطور فيما بعد إلى مطالب سياسية.²

اتسعت الحركة الاحتجاجية في سوريا وتتصاعد سقف شعاراتها، لتصل إلى مطالب إسقاط النظام، وقد فشل النظام سياسيا في التعاطي إيجابيا مع المطالب السياسية وهذا ما ترجمه القمع والعنف المتزايد ضد الشعب السوري منذ 15 مارس 2011 الذي أطلق عليه يوم الكرامة حيث انتقلت الاحتجاجات إلى جميع أرجاء البلد.³ خاصة بعد سقوط قتلى في درعا، حلب ودير الزور بظهور كتبية" الشبيحة التي يربعاها النظام

¹ عقيل محفوظ، سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012)، ص 03.

² ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013)، ص 13.

³ لوردسي بيدال، "سوريا: دوار أم ثورة راديكالية ومستقبل مجهول"، (مجلة السياسة المتوسطية، 2012)، ص 180.

السوري وهي الفترة التي حلت فيها استراتيجية النظام بالازدواجية بقمعها للمظاهرات من جهة وبالاغتراف على العنصر الاعلامي لتسويق الصورة السلمية للاحتجاجات واتهام النشاطات السياسيين، وهو ما يؤكد تغييرين جديدين هما صعود سلطة الاعلام وسلطة الشارع. كما تم تسويق الأزمة على انها مؤامرة خارجية ممنهجة لتقويض السلام واقامة نظام ديني¹ وهو ما يفسر دور الاعلام أو ما يعرف باستراتيجيات التأثير في صعوبة تحليل الاحداث.

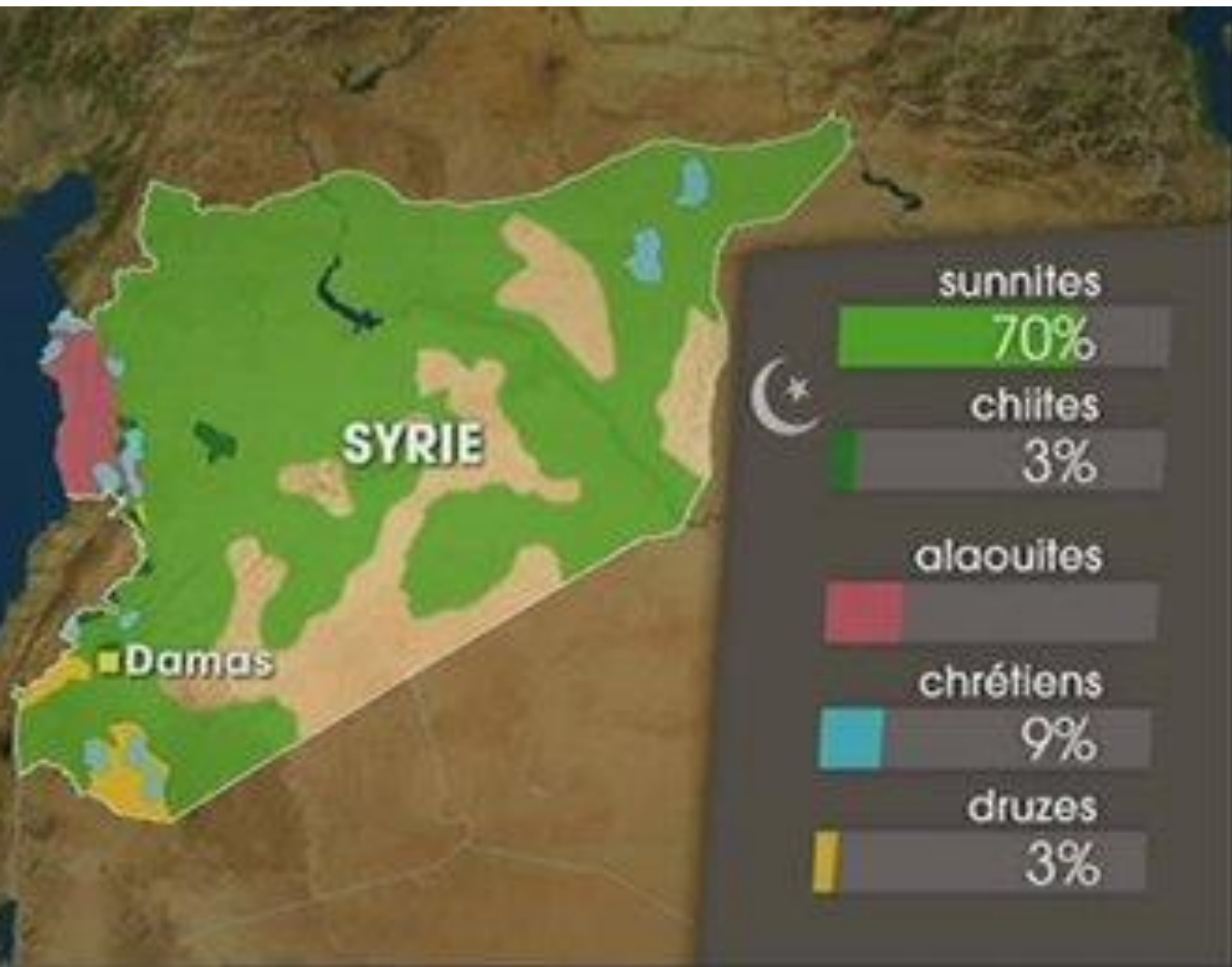
ولقد أشارت "لوردسي بيدال" وهي باحثة في المعهد الاوروي للبحر الابيض المتوسط في تحليلها للأزمة السورية بالعودة إلى خصوصيات السياق السوري المتميز بتكوينه الاجتماعي وطبيعة تأثيره السياسي والاقتصادي والعسكري وسياقه الاقليمي، فالتنوع الهوياتي لسوريا الذي يشمل العرب كأغلبية والاكرد واشوريون وأرمن وشركس والتركمان ، أما التنوع الديني فيشمل أغلبية مسلمون سنة وشيعة وعلوين واسماعيليين ومسيحيون(أنظر الخريطة رقم 03) بالإضافة إلى تواجد اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين بنسبة كبيرة وهو المدخل الذي يقدم قراءة ثقافية لفهم النزاع في سوريا في احد جوانبه، الا أن جذور الصراع تعود إلى التمرد السياسي والصراع على السلطة، حيث يستغل النظام السوري سياسة الطائفية للحفاظ على أركانه وكذلك اهمالها للتنمية في المحيط الريفي عكس النمو الاقتصادي في مدينتي حلب ودمشق ، وهو ما يفسر متغيري السياسة والاقتصاد والثقافة في فهم أسباب بروز الأزمة السورية، ولقد عبرت "بيدال" عن هذا الوضع بتصريحها²:

"الانتفاضة السورية هي في الاصل حركة سلمية تنبذ العنف، حيث تبين تركيبتها الاجتماعية وطبيعة مطالبها واستخدام المظاهرات كألية رئيسية للتعبير عن رأيه المعارض أنه ليس هنالك استراتيجية اولية محددة ولا تفضيلات أيولوجية معينة"

¹ لوردسي بيدال، مرجع سابق، ص. 180.

² المرجع نفسه، ص. 181.

الخريطة رقم 03: خريطة توضح التركيبة الدينية في سوريا



Source Ddc.Arte.Tv/Nos-Cates/Syrie-Les Origine-De-La-Crise-1-2

وما يميز طابع الثورة السورية مقارنة بمصر وتونس هو ان الأولى قد تميزت بسيطرة عشيرة الاسد العلوية على جميع عناصر المجتمع والدولة كالتقابات والجامعات وهي التي كانت تمثل أساس تأطير الثورة في تونس ومصر، كما برزت السيطرة العلوية على الجيش وه الذي عرف انشقاقات على طول تطورات الأزمة.

أما الاعتماد على التحليل الجيوستراتيجي للأزمة فموقع سوريا الجغرافي يتأثر بانكشاف اقليمي صنعه الوضع المتدهور في العراق ولبنان الذي برز من خلاله النفوذ الايراني الذي تحالفت سوريا معه ضد اسرائيل والمصالح الامبريالية.

ولقد حاول النظام تقديم بعض الوعود لكسب الرأي الدولي من خلال سلسلة الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي أطلقها بشار الاسد امام ضغوطات المجلس الوطني السوري الذي تأسس في اكتوبر 2011 كتنظيم معارض معترف به على نطاق واسع دوليا، وهو يشمل أعضاء مجموعة "اعلان دمشق" والاخوان المسلمين ولجان التنسيق المحلية والكتلة الوطنية والكتلة الكردية.¹ كما تنظيم استفتاء على الدستور في فيفري 2012 يفسح المجال للتعددية الحزبية وينهي احتكار حزب البعث الاشتراكي السوري.

لكن سرعان ما تحولت الانتفاضة السلمية إلى حرب أهلية مدمرة وهو ما أعلنت عنه الامم المتحدة والصليب الأحمر والنظام السوري نفسه في عام 2012، وهو الصراع الذي مثلت فواعله في نظام قمعي ومعارضة منشقة نظمت نفسها في إطار ما يعرف "الجيش السوري الحر" التي انضمت اليها عناصر من المجتمع المدني وميليشيات أجنبية، ام نقطة التحول النهائية في مستوى درجة العنف فقد برزت في قصف باب عمرو في حمص حيث نشر النظام في بداية 2012 نخبة من وحداته العسكرية لاستعادة الاراضي التي خرجت عن سيطرته.

محددات الموقف التركي من الأزمة السورية:

عبرت تركيا في بداية الأزمة عن تأييدها على انها تعبير سياسي وسلمي للمطالبة بالتغيير الديمقراطي والاصلاح، كما ان الرئيس "بشار الاسد" في نظرها قد عبر عن سياسة اصلاحية جادة، ودفعها لسوريا إلى ضرورة التجاوب وهذه الاصلاحات لمنع الفوضى في سوريا ومن الانتقال إلى تركيا في إطار ما يعرف بعامل الجوار الجغرافي والسياسي المتمثل في البنى الاثنية التي أشرنا إليها في المبحث الاول.²

¹ لوردسي بيدال، مرجع سابق، ص182.

² عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص.27.

ولقد ساندت تركيا مطالب التغيير ورفضها للعنف غير المبرر بتهديدها بالتدخل في حالة أي انفلات أمني قد يؤثر في استقرارها، وتحويل سوريا إلى دولة فاشلة على الحدود التركية، ولقد شرحت دراسة "علي حسين باكير" المعنونة بـ "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية" هذا الموقف في ثلاث مراحل هي:

أ- **مرحلة النصح والارشاد:** التي تفسر الموقف التركي في الاسابيع الاولى لاندلاع الانتفاضة الشعبية، حيث حاولت الحكومة التركية دفع النظام السوري إلى اجراء الاصلاحات لتجاوز الضغوط الداخلية، حيث ابدت استعدادها لتقديم الدعم للنظام السوري لتحقيق الاصلاح المطلوب وهو الذي برز في البيانات الرسمية التركية وتصريحات المسؤولين الاتراك.

ب- **مرحلة إعادة تقييم الوضع:** بدأت تركيا بإعادة تقييم موقفها ازاء التطورات الحاصلة في سوريا خاصة بعد استمرار سياسة القمع والقتل ما جعل تركيا توجه خطابا مهددا لنظام الاسد حول اهمية تجاوز الأزمة من خلال محدد الاصلاحات الجذرية، وهو التقييم المرتبط بقراءة جديدة للأوضاع ازدياد القتلى نتيجة استخدام القوة والعنف ما ينعكس سلبا على استقرار تركيا نتيجة موجة اللاجئين السوريين اليها، وكذلك تفكك وعدم توحيد المعارضة ما يخلق منطقة غير مستقرة تشكل تهديدا للأمن القومي التركي.

ج- **مرحلة التحول والضغط:** وهي المرحلة التي ارتبطت بمؤشرات الضغوط الدولية والاقليمية الداخلية والخارجية وفرض المزيد من العقوبات الامريكية والاوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الانسان وكذا العمل على تدويل الملف في مجلس الأمن الدولي، حيث صرحت تركيا بان الأزمة السورية لم تعد مسألة سورية فقط وإنما مسألة داخلية تركية، وهو ما ترجم باستقبال المعارضة السورية بعقد مؤتمر لمختلف الاطراف وهو الذي أدى إلى تأسيس مجلس انتقالي وطني.¹

ويمكن تحليل محددات هذا الموقف على أربع مستويات رئيسية وهي البيئة الدولية، البيئة الاقليمية والبيئة الثنائية والبيئة الداخلية وهي كالآتي:

1- **البيئة الدولية:** وهي التي تمثلها مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وتوافق الموقف التركي معها بتنسيقها مع هذه القوى الدولية في تنظيم ملف سوريا في مجلس الأمن الدولي، ومتابعة الضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية والاعلامية على النظام السوري في إطار خطط ممنهجة في اسقاطه. ولقد برزت تفاعلات تركيا في هذا الإطار في:

¹ علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية"، (الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص ص 7-13.

- الاتصالات التي جرت بين رئيس الحكومة التركية والرئيس الأمريكي بشأن التنسيق في الموضوع السوري والاتفاق على القيام بعمل مشترك في مجلس الأمن، كما تناولا مسألة إقامة منطقة حظر طيران فوق الأراضي السورية لحماية المدنيين.
- على مستوى المؤسسات الدولية، كمفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الانسان تعمل تركيا على الاستعانة بها للتدخل في الأزمة السورية.
- تلويح تركيا على الاستعانة بحلف الناتو في حالة أي نشاط أو تدخل تركي في سوريا.
- زيارة وزير الخارجية التركي إلى سوريا في أوت 2011 ونقل رسالة امريكية للنظام السوري تطالبه بوقف الانتهاكات في الشعب السوري.
- دراسة تركيا مع الولايات المتحدة لامكانية التدخل في الأزمة السورية تحت عنوان "التدخل الانساني".

2- البيئة الاقليمية: بفضل المكانة الاقليمية لتركيا في المنطقة أهلتها لأن تلعب دور محوري في الأزمة السورية ولها القدرة على التأثير في السياسات الاقليمية والدولية رغم وجود منافسة اقليمية قوية تتمثل في إيران، العرب وإسرائيل وذلك راجع المكانة الاقليمية والدولية النشطة والفاعلة، فالتحديات التي تصل تركيا من الدائرة العربية خاصة مشكلة الاكراد يمكن لها مواجهتها بمساعدة اسرائيلية نتيجة العلاقات الأمنية والاستخبارات المشتركة، ما فسر غياب التركي عن المشاركة في أسطول الحرية التي ألغيت، كما فسر هذا التقارب برغبة تركيا بمساندة أمريكا لعب دور في ادارة المسألة الفلسطينية-الاسرائيلية كما أظهر تقرير لجهاز المخابرات التركي من خلال رئيسه "حقان فيدان" إلى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان حول توقف التعاون الاستخباراتي بين سوريا وإيران وتركيا حول مكافحة الارهاب خاصة قضية "منظمة بيجاك الكردية" وانقطاع سوريا عن تركيا نتيجة الأزمة¹، مع أن هنالك تخوف تركي من تقرير مجلس الأمن القومي التركي 2011 عن علاقات اسرائيل بحزب العمال الكردستاني واعتراف بعض عناصر من تلقي تدريبات من طرف الموساد، أما تاثر العرب من تركيا فهو مرتبط بفارق القوة المادية والمعنوية نتيجة اقتراب تركيا من الغرب واسرائيل وكذلك أمكانية موازنة تركيا للتاثير الايراني في المنطقة وهوا ما أعطى لها دورا في تسوية الأزمة السورية الا ان دخلت مصالح مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية التي تتخوف من انتقال موجة التغيير اليها الا انها ترى في سقوط نظام الاسد اضعاف لمنافستها إيران في المنطقة. كما برز تخوف الانظمة العربية من هذه الموجة وهذا ما ترجم من خلال

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص.32.

انخرط الجامعة العربية لتسوية الأزمة السورية بالتعاون مع تركيا والغرب. ولقد صرح رئيسها "نبيل العربي" بلقائه مع الوزير الخارجية التركي "اغلو" في جويلية 2011¹:

"ان تركيا لها دور تاريخي في المنطقة، ونرجو أن يستمر هذا الدور ويتعاظم، والتعاون بين الجامعة العربية وتركيا سوف يستمر...وان المنطقة تمر بظروف صعبة جدا وهناك حاجة للمشاركة والدعم التركي"

أما إيران التي ترى من الفوضى التي مرت بها حليفها سوريا هو استهداف غربي قد يصل إلى استهداف إيران التي تشكل وسوريا علاقات اعتماد متبادل قوية ومتشابكة في كل المجالات خاصة الأمنية والعسكرية، وتخوفها بما يسمى أقلمة النزاعات وانتشارها، ولقد برز هذا الموقف في تصريح المرشد الأعلى "آية الله علي خامنئي" بأن أزمة سوريا تدبير امريكي، كما صرح وزير الخارجية الإيراني طعلي أكبر صالحى "بان إيران ستدعم سوريا ضد الاستهداف وتهديدات الناتو، مع دعم مطالب الإصلاح في سوريا نتيجة التخوف الإيراني من الفراغ السياسي في حالة سقوط النظام واثره على استقرار المنطقة ككل، كما وجهت ايران تحذيرات لتركيا ولأطراف أخرى بضرب اهدافها في تركيا في أي تسرع عسكري للناتو في سوريا.² وهو الذي ردت عنه تركيا بقبولها الانخراط في مشروع الدرع الصاروخية.

البيئة الثنائية: تؤثر الاعتبارات السياسية والمرحلية على العلاقات الثنائية التركية السورية، أما اليوم فقد استفادت تركيا من محددات القوة التي تتمتع بها بطرح الاهداف الاستراتيجية التي وصلت إلى التدخل في المسارات المستقبلية لسوريا والهيمنة عليها، وهو ما يعرف باختلال التوازن السياسي بين الطرفين، فميزان القوى الجديد الناتج عن انهك سوريا التي وصلت إلى الانهيار نتيجة الانفلات الأمني جعل السياسة الخارجية التركية تتجاوز نظرية العمق الاستراتيجي ومبدأ "صفر مشكلات" إلى مبدأ "التدخل النشط" وهو الذي برز في ضغطها على النظام السياسي بالتغيير التي برزت بالضغط السياسي والاعلامي وتنظيم المعارضة السورية والتهديد بالتدخل الدولي واعتماد الاداة الضغط الاقتصادي.

البيئة الداخلية: وهي التي تتأثر بتيار الاسلمة السياسية التركي الذي رفض الخطاب الديني والمذهبي والتحريضي للأحداث السورية، حيث لعبت تركيا في التأثير على هذا الدور لمواجهة ضغوطات الأتراك العرب

¹ جريدة الاهرام، 3 جويلية 2011.

² ايلي شلهوب، "إيران: حماية اسرار دمشق دفاعا عن بيروت وطهران"، الاخبار، 24 جوان 2011.

والاكراد التي تؤثر انتماءاتهم الحزبية في السلوك الانتخابي وكذا التخوف من تأثير الأحداث السورية في نقل التهديد إلى الجهة الشرقية التركية المنكشفة عن الأزمة خاصة تأثير الجانب الكردي والمذهبي.¹

أما فيما يتعلق بالتطور السريع للأحداث في سوريا، والتي انطلقت شرارتها مارس 2011، فقد تأثرت العلاقات التركية - السورية تأثراً بالغاً بهذه الأحداث حيث واجه الدور التركي اختباراً عسيراً نتيجة عدة تفسيرات أولها: خشية تركيا من تفاقم الوضع في سوريا وتحوله من ثورة إلى حرب أهلية، وعليه فهي سعت إلى إخماد فتيل الحرب الطائفية بالضغط على النظام للقيام بإصلاحات، وذلك باستضافة القوي المعارضة للنظام على أراضيها، أما ثاني هذه التفسيرات فيمكن في تتابع وتدافع المؤسسات التركية التي تشهر بالنظام السوري في كل مكان وتتنذر بأنها سوف تتعاون مع أي نظام بديل الذي قد يكون الإخوان المسلمين، أما ثالث هذه التفسيرات أن صانعي القرار في تركيا وقعوا في رهانات غير دقيقة في كيفية التعاطي مع الأحداث في سوريا.²

أظهرت تركيا منذ بداية الأحداث سلوكاً متفاوتاً تجاه سوريا، مثل استعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول المناهضة لسياسة سوريا، كما يظهر الأتراك دينامية ابتعاد - اقتراب حسب مصالحهم ومكاسبهم المحتملة، وهنا يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة أوراق قوية تؤثر في اتجاهات الأزمة الراهنة، ومن خلال ذلك يمكن تركيز بعض التجليات السياسية للموقف التركي تجاه أحداث سوريا في النقاط التالية:³

1- الانتقال من دعم النظام السياسي إلى دعم الاستقرار، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بقوله "نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي".

2- أن تركيا في البداية كانت تصرح بأن أزمة سوريا ما هي إلا "شأن داخلي"، لما لهذه التصريحات من مضامين سلبية سياسياً ومعنوياً، وفي هذا نوع من استغلال تركيا لأزمة سوريا الراهنة لتمرير سياستها الجديدة في المنطقة.

3- مواصلة ضغوط تركية شبه يومية على الجانب السوري، وهذا ما ظهر في تصريحات رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو وعبد الله غول، خاصة في الحملات الانتخابية لهم لما لهذه التصريحات من مواد دسمة في الانتخابات.

¹ عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص. 39.

² المرجع نفسه، ص 41.

³ علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية"، ص ص.

4-التعاطي النشط مع المعارضة السورية خاصة الإخوان، والعمل على إعادة أو صياغة مجلس أو تنظيم يجمع أفراد وقوى معارضة من الخارج، من مختلف التيارات والارتباطات، ومن خلال المؤتمرات العلنية الصريحة أو السرية، ورعاية الصلات والتفاهات بين الإخوان المسلمين وقوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وتهيئة المجال أمامهم لتقبل الإخوان مستقبلاً.

5-وصف رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" ما يحصل في سوريا بالوضع الذي حصل في ليبيا قبلها وقال " فعلنا ما بوسعنا في ليبيا لوقف إراقة الدماء لكننا لم نحقق أي نتائج، وأصبحت المسألة دولية...، لم يحقق القذافي آمالنا والنتيجة أصبحت واضحة، والأن يحدث نفس الموقف في سوريا...، لقد أرسلت وزير خارجيتي واتصلت بنفسي عدة مرات...، ورغم كل ذلك مازال المدنيين يقتلون.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة السورية على المنطقة: ردود الأفعال الدولية والإقليمية

أولاً: تداعيات الأزمة السورية على منطقة الشرق الأوسط:

نظراً إلى الصراع المعقد والاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية، حدثت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، وأصبحت سوريا غارقة في العنف، ومعرضة لخطر حرب أهلية شاملة، بما قد يترتب على ذلك من تداعيات مهمة ليس فقط على الشعب السوري، وإنما أيضاً على الدول المجاورة والمنطقة ككل، وهنا يمكن رصد تأثير تبعات الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط على عدة مستويات وهي:

1-النظام الإقليمي العربي

كون سوريا ذات أهمية في النظام الإقليمي العربي خاصة لموقعها الجغرافي المتميز من جهة، ولرعايتها دعوة القومية العربية، سواء على مستوى الفكر أو الحركة من جهة ثانية، ولرفعها لواء المقاومة والممانعة ضد المشروع الإسرائيلي المدعوم من الغرب من جهة ثالثة، يرى بعض الخبراء أن إزاحة النظام السوري الحالي سوف تؤدي إلى خروج سوريا من معادلة الصراع العربي -الإسرائيلي، كما يرى المراقبين أن استمرار نظام بشار الأسد في السلطة سيؤدي إلى فصل سوريا عن النظام العربي، بعد تكرار المطالب من جانب غالبية الدول العربية برحيل نظامه لوقف نزيف الدم السوري، ولجوء عدد من الدول الخليجية إلى تسليح المعارضة، بل ومطالبة قطر بالتدخل العسكري المباشر للإطاحة بنظام الأسد، حيث يتفق معظم المحللين على أن انفصال سوريا في ظل قيادة الرئيس بشار عن محيطها العربي سيؤدي إلى توفير مزيد من الحماية والأمن لإسرائيل، بما يجعلها قوة مهيمنة على الشرق الأوسط.¹

¹ حاتم خاطر، "الأزمة السورية وتداعياتها على الشرق الأوسط"، شبكة الإعلام العربية، على الموقع الإلكتروني: (<http://moheet.com/2013/07/17/1797597>)، اطلع عليه 2015/04/30.

2- دول الجوار:

يقود استمرار الأزمة السورية إلى انتشار الصراعات الطائفية، والعمليات "الجهادية" المسلحة في الدول المجاورة لسوريا، وهو ما ظهر جلياً في عدد من الأعمال الإرهابية التي وقعت في مصر وتركيا ولبنان، فيرى المحللون أنه من الوارد أن تؤدي الفوضى السورية إلى انتشار الصراعات الطائفية في كل من الأردن ولبنان لوجود امتدادات عرقية وطائفية في هذه الدول، ذات صلة بالوضع السوري، فكلما استمر القمع من جانب نظام الرئيس الأسد للمعارضين السياسيين، زاد انتشار العنف والكراهية بين الطوائف المتعددة في المنطقة، وزاد العنف المتبادل بينها². فلبنان يعد الأكثر عرضة إلى التأثير بتداعيات الأزمة السورية من بين الدول المجاورة كافة، فالدولة فيه ضعيفة والتوترات الطائفية على أشدها والتحالفات السياسية الرئيسة اختارت اصطفاها، فإما أيدت نظام بشار الأسد وإما عارضته صراحة، هذا وكان لبنان متأثر بالمناوشات الطائفية، والاشتباكات الحدودية والاعتقالات وعمليات الخطف وتدفع اللاجئين إليه بأعداد كبيرة، ومع أن البلاد تفادت الانهيار حتى الآن، إلا أنها تواجه مخاطر على الأمد البعيد، ولذلك لا بد من اتخاذ خطوات طارئة لتعزيز الاستقرار³، أما على مستوى العراق، فيرى البعض أن الأراضي السورية تعد ملاذاً آمناً للمسلحين العراقيين المعارضين للنظام الحاكم في بغداد، و كذا للأعمال الإرهابية انطلاقاً من سوريا التي فقدت السيطرة على العديد من أراضيها⁴.

أما فيما يخص تركيا فأهم التداعيات تتمثل في استئناف حزب العمال الكردستاني المعارض نشاطه القتالي داخل الأراضي التركية، بعد الدعم الذي قدم له من طرف الرئيس السوري بشار الأسد رداً على تركيا لسماعها إيواء ودعم عناصر المعارضة السورية المسلحة، كما قام الأسد بسحب قواته من منطقة شمال شرق سوريا ذات الأغلبية الكردية وفتحها أمام قوات حزب العمال الكردستاني التركي المعارض كما تشكل قضية اللاجئين السوريين إلى تركيا تهديداً للأمن القومي التركي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني¹.

¹ المرجع نفسه.

² سالم بول، "لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، على الموقع الإلكتروني: (<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50324>)، إطلع عليه 2015/04/30.

³ حاتم خاطر، مرجع سابق.

⁴ محمد السعيد ادريس، تركيا وتداعيات الأزمة السورية، على الموقع الإلكتروني: (<http://elaph.com/Web/NewsPapers/2012/9/763504>)، إطلع عليه 2015/04/30.

أما تداعيات الأزمة السورية على إيران، فيمثل سقوط النظام السوري تحدياً لطهران، خاصة بالنسبة لجناح المتشددين الذي يرى في الأزمة السورية مؤامرة أمريكية -صهيونية، هدفها الأساسي هو إضعاف وتحجيم الدولة الإيرانية، ولاسيما أن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد سيؤدي إلى حالة من التغيير الجذري في المنطقة، وسيكون لذلك تداعيات مهمة على طهران، فالدولتان تدركان أن سقوط إحداهما سيكون مقدمة للتدخل الخارجي في شئون الأخرى وربما إسقاطها².

أما إسرائيل، فيرى المراقبون أن استمرار الأزمة السورية، سواء بقي نظام الأسد أو رحليه، سيجعل التوازن الإقليمي يميل لمصلحة إسرائيل التي ستحصل على جار شمالي ضعيف، تتنازعه عصابات مسلحة متفرقة، لا تستطيع مقاومة أو منع الجيش الإسرائيلي من الدخول إلى سوريا أو الوصول إلى إيران³.

ثانياً: ردود الأفعال الدولية والإقليمية: وتبرز فيما يأتي:

1- ردود الفعل الإقليمية:

إيران: أخذت إيران موقفاً استثنائياً من الثورة السورية وكذلك من الاحتجاجات التي حدثت في البحرين علي خلاف موقفها من ثورات الربيع العربي التي حدثت في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، وكان ذلك مفهوماً في الحالة البحرينية نظراً للوجود الشيعي الكبير هناك ومراعتها علي إمكانية تغيير معادلة الحكم في إحدى دول الخليج لصالحها، وكذلك للحالة السورية والتي وقفت فيها إيران منذ اندلاع الثورة وحتى الآن موقف المساند والداعم للنظام بكل الطرق المتاحة السياسية والعسكرية والاستخباراتية والمادية، نظراً لرغبة إيران في عدم تحالفها الاستراتيجي مع دولة عربية مهمة تحقق لها مصالح عديدة في المنطقة وتساعد علي إنفاذ مشروعها الإقليمي³.

لبنان وحزب الله: قد تكون لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثراً بالأحداث في سوريا نظراً للعلاقة التاريخية والمتداخلة ما بين سوريا ولبنان، والتي كانت سوريا فيها الطرف الأقوى في العلاقة وكان لها تأثيراً ونفوذاً كبيراً علي معظم المستويات في لبنان، هذه العلاقة المتداخلة تراجعت إلى حد كبير عقب حادث اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني وما استتبعه هذا الحادث من تداعيات كان أهمها الضغط الدولي علي سوريا لإخراجها من لبنان، وإضعاف وتفكيك كثير من أدوات الضغط السورية هناك، لكن ورغم ذلك استطاعت سوريا أن تحتفظ بموطأ تأثير مهم في الساحة اللبنانية وذلك من خلال علاقاتها مع حزب

¹ حاتم خاطر، مرجع سابق الذكر.

² المرجع نفسه.

³ فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

(2011)، ص ص. 10-09.

الله، فموقف حزب الله اللبناني بزعامة " حسن نصر الله " لم يختلف كثيرا عن الموقف الإيراني فهو موقف داعم بكل الوسائل للنظام السوري ومناشدا للشعب السوري ضرورة تحكيم وتغليب العقل والإدراك التام لحجم الاستهداف الغربي للدولة السورية ويرى أن سقوط النظام السوري هو خدمه جلية تقدمها المعارضة السورية لأمريكا وإسرائيل لخدمه مصالحهم وتنفيذ أهدافهم.¹

2-ردود الأفعال الدولية:

روسيا: الموقف الروسي من الأزمة السورية يتلخص بإصرار روسيا على التأييد الصريح للنظام السوري في تعامله مع الانتفاضة السورية، وذلك رغم السلوك القمعي الدموي الذي اتسم به تعامل النظام مع الانتفاضة، وما لقي هذا السلوك من إدانة عربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب، حيث عملت روسيا على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية والأممية، التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية وتحقيق بعض مطالب المعارضة مع إدانة عنف النظام تجاه المتظاهرين، وذلك من خلال استخدامها مع الصين حق النقض (الفيتو) أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي، ومنذ بداية الأزمة السورية عمدت روسيا إلى تبني وتسويق رواية النظام السوري للأحداث، كما أنها أصرت على إعتبار المعارضة السورية متسببا رئيسا في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفا مسلحا في مقابل الجيش النظامي، حتى قبل تشكل مجموعات للمنشقين عن الجيش النظامي (الجيش السوري الحر)، مع دعواتها للنظام بالإسراع في إجراء اصلاحات عميقة وتحقيق مطالب الشعب السوري.²

الموقف الصيني: يرى مراقبون بأن تفسير الموقف الصيني من الأزمة السورية لا يتعلق مبدئيا بالعلاقة السورية الصينية المباشرة، التي لا يرون أنه يمكن اعتبارها "إستراتيجية" بالمقاييس التقليدية، بل إن مشكلات أخرى - غير الأزمة السورية - تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين انعكست على المشهد السوري يمكن أن تساهم في قراءة هذا الموقف، فالعلاقة بين الصين و روسيا (العامل الأبرز في الأزمة السورية) التي تأخذ بعدا إستراتيجيا مهما بالنسبة للصين، فبالإضافة إلى أن الدولتين تشتركان في حدود سياسية يصل طولها إلى 3483 كيلومترا، وأثر وحدة الموقف على تأمين مصالح الدولتين من هذه الناحية، فإن وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضا من فرص التنسيق على المسرح الدولي، وإقليميا فإن إيران حاضرة في إستراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورد للنفط للصين، كما يرى مراقبون بأن الموقف الصيني من الأزمة يمثل أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأميركي

¹ نيروز ساتيك، خالد وليد محمود، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص ص. 10-07.

² وحدة تحليل السياسات، ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سوريا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.3.

عن تحول في الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية وهي منطقة تتامي النفوذ الصيني وهو ما يعني وجود توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة للقيام بذلك.¹

الموقف الأمريكي: يرى بعض المراقبين أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظراً لاختلاف الخصوصية السورية، حيث أن واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية -ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي- وكذلك من خلال جامعة الدول العربية، والأهم دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها، حيث أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاء النظام السوري أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه إلى الانهيار تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الأمانة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام.²

الموقف الأوروبي: تمثلت ردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمة السورية في إصدار بعض البيانات والتصريحات المدينة لعمليات النظام منذ بداية الأزمة، وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على دمشق، بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث لجأ الاتحاد الأوروبي إلى إصدار 13 رزمة من العقوبات منذ بدء الأزمة السورية شملت أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري بالإضافة إلى عشرات الشركات، كما قامت بعض الدول الأوروبية بإعلان دعمها وتواصلها مع المجلس الوطني السوري كمثل للشعب السوري، والذي يضم أغلب مكونات المعارضة السورية دون صدور موقف جماعي من كافة دول الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن، إلا أن المراقبين يرون أن هذه الإجراءات (العقوبات الاقتصادية) تشترك في افتقارها إلى الآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير مباشر وفعال على جهاز الدولة السورية وعناصره الأساسية وبالتالي على مجرى الأزمة السورية واتجاهها وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري دبلوماسياً منذ بداية الأزمة، لا يبدو أنه يشكل طرفاً ضاغطاً على هذا النظام من أجل إجراء تغيير ما، كما أنه لا يشكل قوة وضغطاً

¹ وحدة تحليل السياسات، ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة في سوريا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.4.

² مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في العالم العربي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.15-19.

حاسما بسياسة العقوبات الاقتصادية للمساهمة في إضعافه، وفي ظل السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة السورية، يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم.¹

وعليه كخلاصة يمكن القول ان النزاع السوري هو من النزاعات الداخلية الكبيرة، بمعنى أن هناك أطراف داخلية للنزاع وكل طرف من هذه الأطراف تستقوي بقوى إقليمية ودولية، والتي تعتبر الأطراف الغير مباشرة في النزاع.

ومن الأطراف الغير مباشرة الإقليمية والدولية في النزاع السوري نجد:

- الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي كداعم للمعارضة والأقل حدة السعودية.
- روسيا والصين وإيران وحزب الله الداعم للنظام السوري تحت رئاسة بشار الأسد.
- تركيا التي تسبح بين هذا وذاك حسب تطور الأوضاع تخوفا من الطائفية الكردية.

وهذا يجعلنا أمام المتغيرات التالية:

- المشروع الإسرائيلي
- دور ورهانات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط
- التحالف والدعم الروسي للنظام السوري
- التنافس الروسي الأمريكي على المنطقة
- دعم حزب الله للنظام السوري
- محاولة إيران للحفاظ والإبقاء على النظام السوري
- مساعي تركيا للحفاظ على مصالحها اتجاه الطائفة الكردية.
- السعودية التي تسبح في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقوية الولايات المتحدة الأمريكية للجماعات المسلحة في سوريا

¹ براء ميكائيل، الموقف الأوروبي من الأزمة السورية: غياب الفعالية وافتقاد التأثير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص. 2-6.

المبحث الثالث:

تداعيات الأزمة السورية على الدور التركي الجيوسياسي

أثرت المتغيرات الداخلية والإقليمية للأزمة السورية على الدور التركي الجيوسياسي من منطلق حساسية تركيا للعديد من القضايا المترابطة وجارتها السورية، وكذلك حسابات المنطقة في جيواستراتيجيات القوت الكبرى، حيث ظهر العنصر الكردي المتأثر بالأزمة السورية محمداً مهماً في تحرك السياسة الخارجية لتواجد هذا العنصر في تركيا، كما أن ظهور الجماعات الإرهابية المتمثلة في جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما سنشرحه في النقاط الآتية:

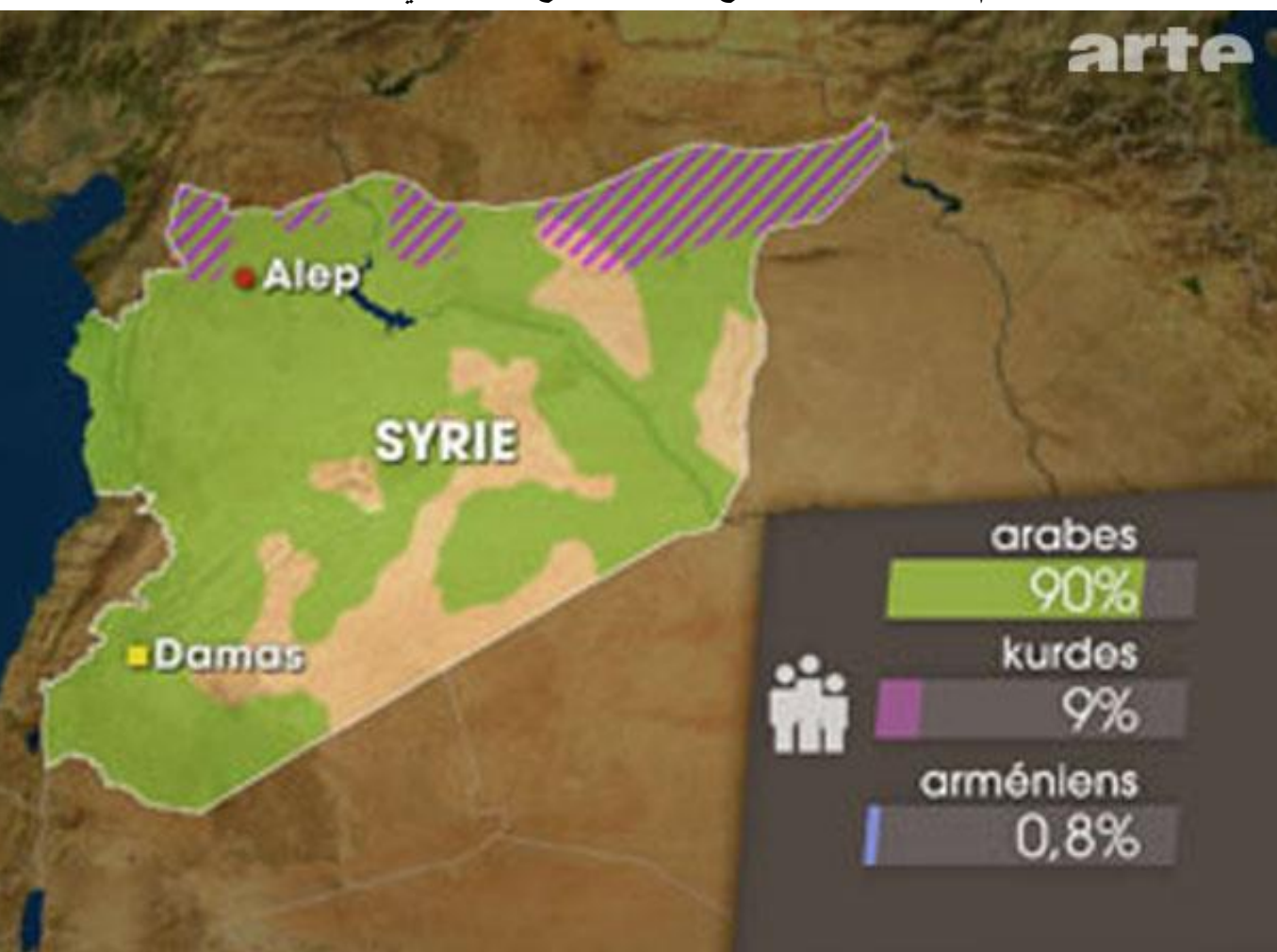
المطلب الاول: المشكلة الكردية وتأثيرها على تركيا.

تتخوف تركيا من ان يؤدي التدهور في الوضع السوري لتقسيم البلاد وبالتالي تداعياته على تركيا التي تشترك وسوريا بالممون الكردي كما أشرنا سابقاً، بمعنى ان الملف الكردي يشكل حساسية لانقرة من جهتين هما: موضوع الانفصال الذي قد توصله الفوضى السورية إلى تركيا، وموضوع محاربة حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى الضغط الشعبي التركي نتيجة الارتباطات التاريخية والثقافية وحتى الاجتماعية بين الاسر¹. (أنظر الخريطة رقم 04)

فرض الصراع المسلح في سوريا تداعيات سلبية عديدة على العلاقة بين تركيا وحزب "العمال الكردستاني"، فبعد ما فتح المجال لحل سياسي بين الطرفين بعيداً عن المواجهات المسلحة، حيث أعلن الحزب في مارس 2013 وقف إطلاق النار من طرف واحد، وانسحاب مقاتليه إلى شمال العراق، مقابل قيام الحكومة التركية بإجراء تعديلات قانونية ودستورية من شأنها تحسين أوضاع الأكراد، والحفاظ على حقوقهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، قرر الحزب مرة أخرى تعليق هذا الانسحاب في سبتمبر 2013، بعد أن تلكت الحكومة التركية في الوفاء بوعودها، وجاء تصاعد حدة المواجهات المسلحة في مدينة عين العرب "كوباني" السورية، ليضع مستقبل خطة السلام مع الأكراد أمام اختبار صعب، خاصة بعد اندلاع صدامات بين الشرطة التركية ومنتظاهرين أكراد في جنوب شرق تركيا للتتديد برفض الحكومة السماح للأكراد بتقديم المساعدة ضد تنظيم "داعش".

¹ علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الانية والانعكاسات المستقبلية"، ص 21.

الخريطة رقم 04: خريطة توضح مناطق توزيع الاكراد في سوريا:



Source Ddc.Arte.Tv/Nos-Cartes/Syrie-Les Origine-De-La-Crise-1-3

تخشى تركيا من أن يؤدي الفراغ في السلطة في سوريا إلى استغلال الأكراد لهذه المرحلة لتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال في سوريا، أو أن تتحول هذه المنطقة الكردية في سوريا إلى ملاذ أمن لحزب العمال الكردستاني خاصة مع دعم النظام السوري لحزب العمال، وقد انعكس هذا الاهتمام إلى توصيف الواقع الكردي في سوريا وموقع الأكراد في الخارطة الديمغرافية والإثنية السورية والإنجازات التي حققها أكراد سوريا باتجاه تحقيق مطالب تتعلق بإنشاء منطقة حكم ذاتي أو احتضان حزب العمال الكردستاني، والتعامل مع سيناريوهات تقسيم سوريا وإنشاء دولة كردية ستكون لها انعكاسات على الأمن القومي التركي وذلك باستغلال الملف الكردي لضرب استقرار تركيا وهذا التخوف راجع إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1- حساسية الأتراك من الملف الكردي وبالتحديد من المواجهات الدموية المسلحة مع حزب العمال الكردستاني على مدى عقود، وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في هذه المرحلة الدقيقة، لذلك جرى التعامل مع السيناريوهات المحتملة في سوريا والمرتبطة بالملف الكردي كأنها أمر واقع انطلاقاً من هذه المخاوف التركية.

2- الملف الكردي الأمني والملف السوري السياسي يجتمعان في أكراد سوريا وهو ما يزيد من الضغط على الحكومة التركية من طرف المعارضة من جهة وتساعد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجيش التركي، هذا ما يفسر الصراع الداخلي بين حزب العدالة والتنمية وبين أحزاب المعارضة.

3- الفقر المعلوماتي والثقافي والسياسي التركي حول دول الجوار ومن بينها سوريا، فعلى رغم الانفتاح التركي على الدول العربية خلال العقد الماضي، إلا أن شريحة واسعة من الرأي العام التركي ومنها النخبة التركية لا تزال تفتقر إلى الفهم الكافي للتركيبة الداخلية للدول العربية والتي تختلف من بلد إلى آخر، فالأتراك ينظرون إلى سوريا من خلال العراق، رغم الاختلاف الكبير بينهما¹.

الرؤية التركية للورقة الكردية في المعادلة الإقليمية

إن التخوفات التركية من الواقع الكردي في سوريا لا تنفي وجود أسباب حقيقة من استخدام الملف الكردي كورقة ضغط، فالأتراك بدأوا ينظرون إلى "الورقة الكردية" السورية على أنها جزء من لعبة جيوسياسية تستخدم ضدهم بشكل مكشوف مؤخراً بعدما كان يتم توظيفها بشكل مبطن، ومن هذه المعطيات²:

أولاً: دعم النظام السوري: بعد تفريغ النظام السوري لاتفاق أضنة عام 1991 من مضمونه، وتأمين الدعم لحزب العمال الكردستاني من حيث حرية الحركة في المناطق الحدودية لتركيا، وتقديم كل التسهيلات اللازمة له لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تركيا، حيث يرى الأتراك أن النظام السوري يعمل على تقوية حزب الاتحاد

¹ علي حسين باكير، أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص ص. 02-03.

² المرجع نفسه، ص ص. 03-04.

الديمقراطي الكردي في سوريا، وذلك عبر تسليمه إدارة مناطق يقطنها أكراد على الحدود مع تركيا الأمر الذي تعتبره تركيا من أكبر التهديدات لأمنها القومي.

ثانيا: دعم النظام الإيراني: ترى تركيا أن النظام الإيراني يقوم بدعم حزب العمال الكردستاني، نظرا لحجم العمليات غير المسبوقة من حيث التنظيم والأسلحة المستخدمة لاسيما في منطقة هاكاري على الحدود مع العراق وإيران، وكذا التهديدات الإيرانية لتركيا، كما أنه يوجد إقتراح حزب العمال الكردستاني إنشاء تحالف بين أكراد سوريا وبين إيران في حال سقوط نظام الأسد ونشوء نظام سوري جديد ليس على وفاق مع السياسة الإيرانية، بحيث يتيح مثل هذا التحالف لإيران موطئ قدم في سوريا الجديدة على أن يتم مقابل دعم طهران للمطالب الكردية بالاستقلال.

ثالثا: مبادرات البارزاني: جاءت المبادرة الأخيرة لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني - لجمع وتوحيد أكراد سوريا إلى جانب التوسط بين المجلس الوطني الكردي من جهة وحزب الاتحاد الوطني الكردي من جهة أخرى- لتعزز المخاوف التركية من أن هناك محاولات تجري لتمكين أكراد سوريا الحصول الحكم الذاتي أو الفيدرالية، ما سيؤدي إلى إضعاف سوريا كدولة ويفتح الباب أمام تقسيمها، وهو الأمر الذي إن تم فستكون له تداعيات خطيرة على الداخل التركي أمنيا وسياسيا واجتماعيا.

رابعا: موقف الأحزاب الكردية السورية: كان الموقف الكردي العام في سوريا غير واضح فعلى الرغم من إدانة معظم الأحزاب الكردية أعمال حزب الاتحاد الديمقراطي، إلا أنها تلعب لعبة مزدوجة إزاء ما يحدث في سوريا في محاولة للحصول على مكاسب قومية (كالفيدرالية أو الاستقلال) ، ناهيك عن الاتفاق الذي جمع حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي والذي ترى أنقرة أنه قبول بالعمل الكردي المسلح المعادي لأنقرة.

المطلب الثاني: مشكلة الفوضى الإقليمية: الدولة الإسلامية(داعش) تهديد إرهابي لتركيا

ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

تشكل تنظيم "داعش" أو ما يسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في أبريل عام 2013، وبعد شهرين من التأسيس انفصلت عن تنظيم "القاعدة" لتصبح واحدة من أكبر الجماعات الإرهابية الرئيسية التي تقوم بالقتل والدمار في العراق وسوريا، ويتخذ هذا التنظيم كل من العراق وسوريا مكانا لنشاطه وعملياته العسكرية والسياسية، كما تكمن قوة هذا التنظيم في عدة جوانب أهمها قدرة خطابه الايديولوجي على التعبئة والدفع بالعديد من الفئات خاصة الشباب ومن كل انحاء العالم إلى الالتحاق به والقيام بعمليات عسكرية.

أصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" أقوى التنظيمات الجهادية في العالم، حيث يسيطر التنظيم على أكبر مساحة تمتد من غرب العراق حتى شرق سوريا، وذلك بعد إعلانها قيام خلافة إسلامية في شمال سوريا والعراق، كما أن له القدرة على المحاربة على جبهات متعددة بنفس القدرة، كما أثبت تنظيم داعش أنه أكثر إستعمالاً للعنف والقتل من تنظيم الأخرى، و يضم في صفوفه عناصر متطوعين من دول عديدة، لذلك فقد أثار صعود هذا تنظيم مخاوف المجموعة الدولية خاصة الدول المجاورة مثل مصر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، إضافة إلى إيران، حيث ساعد عدم الاستقرار في العراق على تقوية هذا التنظيم.¹

كما ساهمت الأزمة السورية بتوفير مجال لنمو التنظيمات الجهادية، حيث أدى الوضع المتأزم في سوريا إلى تمكن داعش من تكوين تنظيم متماسك، فقد تمكن أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش من إستغلال تدهور الأوضاع في سوريا لتقوية نفوذه فيها خاصة بعد تعقد الصراع بين النظام السوري والجيش الحر من جهة وجبهة النصرة من جهة أخرى.²

صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتأثيرها على تركيا:

تحول تنظيم الدولة الإسلامية إلى فاعل إقليمي جديد عابر للحدود بعد إزالته للحدود بين سوريا والعراق، وظهر ذلك من خلال تنوع مصادر تمويله، وقدراته العسكرية الهائلة وتأثيره الإعلامي وكذا استقطابه الكثير من الجهاديين من مختلف أنحاء العالم، ويعود صعود نفوذ تنظيم الدولة إلى عاملين هما: الأول يتمثل في صعود المسألة الطائفية ووجود فراغ سياسي سني، وتوظيف إيران للورقة الشيعية في التمدد في المنطقة وبناء النفوذ فيها وانحراف طبيعة الصراع في المنطقة من صراع سياسي إلى صراع هوياتي، أما العامل الثاني فيتمثل في سياسة الأنظمة السلطوية وقمع الاحتجاجات السلمية وحالة الانسداد السياسي، وتعتبر التحول الديمقراطي في المشرق العربي.³

¹ صبر درويش، "داعش" النسخة الأكثر تطرفاً للإسلام السياسي، (باريس: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014)، ص.6.

² المرجع نفسه، ص.7.

³ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي: المنطقة العربية بين صعود تنظيم الدولة والانخراط الأميركي المتجدد" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر الدوحة)، الدوحة: 18-19 أكتوبر 2014، ص.09.

كما أن نمو الدور السياسي والأمني والعسكري لهذا التنظيم يدل على فشل الدولة الوطنية العربية في الإدماج السياسي وحماية قيم المواطنة والقانون، وسيادة حالة الفوضى والفراغ السياسي، لذا فصعود تنظيم الدولة الإسلامية محليا وإقليميا راجع إلى البيئة التي وفرت لها كل الظروف للنشأة والتطور، وهزيمته تتجاوز الجانب العسكري والأمني إلى مواجهة الشروط الموضوعية السياسية التي تقف وراءه.¹ وهوما يسمح بالقول بأن المنطقة تشهد اليوم تأسيس جغرافيا سياسية جديدة ببروز هذا التنظيم في غياب دور دول المنطقة التي برزت انطلاقا من تحولات هيكلية في بيئة أمنية إقليمية متدهورة، ولقد سارت السياسة الخارجية التركية على المنوال التقليدي الذي اثبت نجاعته، وهو صفر مشاكل مع دول الجوار كهدف لهذه السياسة، لكن بروز تحدي الدولة الإسلامية من تهديد يمكن التعامل معها واحتوائها إلى تهديد حقيقي توسعي، خاصة بعد أحداث كوباني "عين العرب" وهو الحدث الذي سبب انعكاسات سلبية داخلية أثرت بشكل كبير في السلام بين انقرة والأقلية الكردية في الجنوب، هذا ما دفع بالترك التفكير في مراجعة السياسة التركية خاصة أمام فقدان تركيا نفوذها لدى حلفائها التقليديين من الدول العربية مما حتم عليها البحث عن تحالفات قوية في المنطقة. ولقد صرح الباحث التركي "بولنت أرس في هذا الصدد بقوله:

"أصبحت تركيا في حكم المنضم للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها تحاول استثمار دورها لتحقيق أهداف في سياساتها الخارجية كإضافة منطقة لحظر الطيران في الشمال السوري، والنظر في مشكلات الحدود الراهنة خاصة في مسألة اللاجئين، وعدم التعامل مع الأزمة السورية بمنهج متجزء بل ضرورة التعامل الشامل معها".²

الموقف التركي من تنظيم الدولة الإسلامية:

على الرغم من إدراج تركيا لجبهة النصرة وداعش في قائمة المنظمات الإرهابية، إلا أنها تبدي علاقات غامضة معها، كما يرى أكراد تركيا بأنها توفر لهم الدعم اللوجستي، حيث فتحت الحدود أمام عناصره عندما نشب صراع بين داعش والأكراد، لذلك تتبنى تركيا سياسة الصمت تجاه ما يقوم به تنظيم داعش من أعمال ضد الحكومة العراقية بسعيها في إضعاف حكومة نور المالكي الشيعية والهائها عن دعمه لنظام بشار الأسد في سوريا، فتصاعد نفوذ داعش في العراق يتقاطع مع الدعم التركي للفئات السنية هناك.

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص.10.

² المرجع نفسه، ص.14.

ووفقاً للرؤية التركية فإن صعود داعش مرتبط بالفراغ الناتج عن عدم الإطاحة بنظام الأسد في سوريا، والفراغ السياسي في العراق، لذلك فالعمليات التي يقوم بها تنظيم داعش يدعم في النهاية سياسات تركيا الهادفة إلى إضعاف التيار الشيعي في العراق واسقاط نظم بشار الأسد، كما أن التحالف الدولي على تدمير الدولة الإسلامية بطرح التدخل العسكري قد تم رفضه من تركيا وهو ما أكدته عدم سماح القيادة التركية لطائرات التحالف بالطيران عبر مجالها الجوي لضرب داعش شمال كوباني،¹ لأنها ترى فيه غياب جدوى حقيقية من الانخراط في حرب ضده في كل من سوريا والعراق في الوقت الذي ترى أن التحالف الذي تنزعه الولايات المتحدة قد أسقط تماماً من أجندته هدف الإطاحة بالأسد، ويريد أن ينجح بها في حرب طويلة ضد التنظيم، الذي يحاصر ما يقرب من 844 جندي تركي في منطقة ضريح سليمان شاه، واحتجاز دبلوماسيين أتراك في الموصل (تم تحريرهم مقابل إطلاق سراح مقاتلي داعش محتجزين في تركيا)، أين صرح داود أوغلو أن:

"تركيا تعارض الدولة الإسلامية كما تعارض الأسد" و"الأسد والدولة الإسلامية مسؤولان عن كل تلك الأحداث المأساوية".

وأضاف وزير الخارجية التركي "جاويش أوغلو" في مؤتمر صحفي مع وزير خارجية كوسوفو بعد توقيع الاتفاق التركي الرسمي في أنقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تدريب (1.200) مقاتلاً من المعارضة السورية المعتدلة بقوله بأن:

"المعارضة السورية المعتدلة ستقاتل كلاً من تنظيم الدولة الإسلامية والنظام السوري معاً، باعتبارهما مهددان لأمن واستقرار سوريا، فكلاهما يواصلان في قتل الناس الأبرياء بكل وحشية".

ولقد أكد الوزير التركي على ضرورة إيجاد حل جذري للأزمة السورية، موضحاً أن الاستقرار والأمن والسلام في سوريا، يتحقق عبر زوال نظام الأسد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل الجميع، إلا أن الناشط المدني "معروف عكاري" عبر في حديث مع ARA News عن هذا الموقف قائلاً:

¹ "أوغلو: تركيا تعارض (داعش) والأسد على حد سواء"، 11 أكتوبر 2014، صحيفة الرياض، العدد 16910، على الموقع الإلكتروني: (<http://www.alriyadh.com/983964>)، إطلع عليه 2015/05/02.

"كان لتركيا دور فعال في توغل تنظيم الدولة الإسلامية في مساحات كبيرة من سوريا والعراق، ولو أرادت لكان بإمكانها منع ذلك".¹

وهو ما برز في قضية مدينة كوباني أين رفضت الحكومة التركية التدخل عسكرياً ضد تنظيم الدولة الإسلامية الذي يحاصر كوباني الواقعة على مسافة بعضة كيلومترات من الحدود التركية، لكون أن المدينة واقعة تحت سلطة حزب الاتحاد الديمقراطي، ذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا والذي تقائله تركيا كمنظمة إرهابية طوال ثلاثة عقود التي يسيطر عليها التنظيم، فتركيا تريد أن يكون تدخلها للدفاع عن المدينة وفق استراتيجيات التفاوض بينها وبين حزب العمال التي تشكل واحدة من أهم قضايا السياسة التركية الداخلية، فموقفها من تنظيم داعش أشبه بحرب باردة²

¹ محمد علي أحمد، "وزير الخارجية التركي: تنظيم الدولة الإسلامية والنظام يهددان أمن واستقرار سوريا"، 20 فيفري 2015، على الموقع الإلكتروني: (<http://aranews.org/2015/02>)، إطلع عليه 2015/04/04.

² صابر درويش، مرجع سابق، ص ص. 59-60.

الفصل الثالث:

الأزمة السورية ومستقبل المكانة الجيوسياسية لتركيا في الشرق الأوسط

تمهيد:

تلعب الدراسات المستقبلية دوراً مهماً في معالجة الظاهرة الدولية لما لها من قدرة على قراءة مؤشرات الماضي والحاضر للإعداد للمستقبل في إطار سياسات استشرافية تقوم على مجموعة من المتغيرات التي تسعى إلى طرح بدائل يستطيع صانع القرار السياسي استعمالها في بناء تصورات المستقبلية الاستراتيجية، وتعتمد هذه الدراسات على مجموعة من التقنيات تساهم في دراسة متغيرات الظواهر بطريقة منهجية وعلمية أهمها تقنية السيناريو التي تقوم على معالجة الظاهرة انطلاقاً من تحديد الاتجاهات السائدة في الظاهرة، وقياس شدة تغيرها مع ربطها بالظواهر المختلفة نتيجة ترابط الظاهرة الدولية.

لذا فانطلاقاً من المتغيرات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط في ظل الافرازات الديناميكية للأزمة السورية المتمثلة في بروز تنظيم الدولة الإسلامية، التحالفات الدولية، وتشابك أزمات المنطقة، وصراع مصالح القوى الكبرى والإقليمية على المنطقة في إطار التفسيرات الواقعية التي فسرت تحرك سلوك الدولة من منطلق حماية مصالحها الوطنية، وكذلك الطابع الجيوسياسي لتحليل أزمات المنطقة هو الذي أثر على الدور التركي الجيوسياسي الذي يقوم على تصورات الريادة الإقليمية انطلاقاً من تقوية وزنها العسكري والدبلوماسي والاقتصادي وذلك من خلال الاستفادة من إمكانات المنطقة ومكانتها الجغرافية الحيوية ووزنها الذي أصبح لا يمكن الاستغناء عنه في حل مشاكل المنطقة بدون الرجوع إليها كما عبر عن ذلك الاستراتيجي الأمريكي "زبيغنيو بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski.

ومن هنا سيتم معالجة هذا الفصل انطلاقاً من المحاور الثلاثة الآتية:

- ✓ التصور التركي لمستقبل حل الأزمة السورية
- ✓ التحديات الإقليمية والدولية للرؤية التركية
- ✓ سيناريوهات تطور الأزمة السورية وانعكاساتها على تركيا

المبحث الأول:

التصور التركي لحل الأزمة السورية:

انطلاقاً من معالجاتنا في الفصلين الأول والثاني للتصورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة باعتبارها تمثل الفناء الخارجي لمجال تحركها سواء في أوقات السلم أو الحرب من أجل الحصول على أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية في المنطقة أو مواجهة تأقلم نزاعات المنطقة المنكشفة أمنياً، نتيجة تنافس وصراع مصالح القوى الكبرى على مواردها الطاقوية أو حماية لخطوط التجارة الدولية وبالتالي الحفاظ على امدادها إلى الأسواق العالمية الصناعية (أوروبا، اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية)، أو لمنع بروز قوى نووية أخرى في المنطقة يمكن لها ان تنافس النظام الدولي من جديد وتعيد رسم تصوراتها الاستراتيجية والجيواستراتيجية، وهنا تبرز التصورات التركية التي يعبر عنها في سياستها الخارجية والتي أشرنا إليها سابقاً و هي التي أصبحت اليوم في ديناميكية أمام متغير الأزمة السورية خاصة في نظرية العمق الاستراتيجي، التي تطورت إلى بروز تصورات التدخل النشط في إطار منع الفوضى غير المخططة، وتقادي تبعات اللااستقرار على أهدافها الجيوسياسية في المنطقة، وهذا في إطار التصورات الجيوسياسية للقوى الإقليمية الأخرى وعلى رأسها إيران والسعودية اللتان تلعبان على فوضى الانفصالات الاثنية والعرقية والدينية، أمام التصورات الجيواستراتيجية للقوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين التي جعلت من المنطقة أحجار شطرنج تحركها من منطلق حماية مصالحها من خلال التواجد العسكري والتحرك في اطار منظمة الناتو ومشاريع ملئ الفراغات التي تفرض اضطرابات إقليمية تسمح بالتدخل من منطلق التعامل بالمحدد الإنساني الذي يسعى مشروع الشرق الأوسط الكبير تنفيذه من منطلق فوضى خلاقة وهي التصورات التي تعتمد على الولايات وحليفاتها أوروبا، أما روسيا فتسعى للحفاظ على تواجداتها العسكري والاقتصادي في المياه الدافئة (ميناء طرطوس) لضمان مصالحها العالمية، في حين نجد الصين الصاعدة في إطار طلب اقتصادها المتزايد على الطاقة جعل من المنطقة جزءاً من تصوراتها الجيواستراتيجية، كل هذا جعل من الدور الجيوسياسي أمام تحديات عدة.

المطلب الأول: الضغط على اسقاط النظام السوري: الانتقال من نظرية العمق الاستراتيجي إلى نظرية التدخل النشط

الواقع أن معضلة تركيا تبدو متفاقمة حين نضع في الاعتبار الحقيقة بأن جميع محاولات الضغط على النظام السوري فشلت حتى فترة دراستنا، فقد فرضت الجامعة العربية على سوريا عقوبات اقتصادية وأخفقت وساطة مبعوثيها الدبلوماسيين، ومراقبيها الرسميين العرب أمام رفض الأسد قبول عملية انتقال السلطة المقترحة من الجامعة العربية، كما أخفقت وساطة هيئة الأمم المتحدة بحل الأزمة من خلال وساطة مبعوثها الجزائري "الأخضر الابراهيمي" بالرغم من فرض مجلس الأمن الدولي تشديد الضغوط على دمشق، أمام اعتراض روسيا والصين على قرار الأمم المتحدة داعيتين إلى عملية انتقال للسلطة يقودها النظام، وقد تمت مناقشة سيناريوات عدة لتدخل دولي هدفه مساعدة المعارضة السورية وتسهيل إطاحة نظام الأسد، ومن هنا برز الاقتراح التركي القائم على إقامة منطقة عازلة على الأراضي السورية لحماية المدنيين وإقامة ممرات إنسانية محمية للمساعدة على تأمين حاجات السكان الحيوية في سوريا وهو الذي دعمته الرؤية الفرنسية، حيث لم يستوجب تنفيذ الاقتراحين موافقة النظام السوري بل تفويضاً دولياً، كما أضاف الخبراء العسكريون دعمهم لقادة المعارضة السورية بإنشاء منطقة حظر جوي في سوريا لحماية مجموعات المعارضة المنخرطة في المقاومة¹.

يحتّم تنفيذ أي من هذه العمليات الدولية تعاوناً ميدانياً من جانب تركيا، صحيح أن لهذه الأخيرة نفوذاً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات، لكن ثمة عوامل عدة تدخل في هذه العملية، وبالتالي ليس من السهل على تركيا اتخاذ الخيارات². ولقد حرصت أنقرة بعد تعنت النظام السوري اتجاه الأزمة السورية رغم تحرك أنقرة من خلال مبعوثيها السياسيين والأمنيين والإداريين إلى دمشق من بينهم وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" ورئيس الاستخبارات العامة "حقان فيدان"، والذين قدموا "خارطة طريق"، ارتكزت على إعادة تأسيس الحياة السياسية والاجتماعية على أساس عقد اجتماعي وسياسي جديد، في إطار تطبيقها لتصوراتها الجيوسياسية التي تقوم على العمق الاستراتيجي لتركيا الذي يضل من جهتها الجنوبية إلى كل منطقة الشام التي تمثل أحد دوائر نفوذها الاقليمي، كما تمثل عنصر تهديد مرتبط بالمكونات الاثنية المشتركة والتركيبة الجيوثقافية المترابطة كما أشرنا سابقاً، لكن أمام رفض هذه الخارطة من طرف الحكومة السورية جعل

¹ بيرم بالسي، "المعضلة السورية رد تركيا على الأزمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، على الموقع الالكتروني (<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47154>)، إطلع عليه 2015/05/15.

² المرجع نفسه.

تركيا تنتقل من لغة النصيح والإرشاد إلى لغة النقد والتحذير، حيث وصلت إلى لغة التهديد، حيث جاء في أحد خطابات رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" القول¹:

إذا اندلع حريق في سوريا فإنه سيعم المنطقة بأكملها

ومن هنا تحولت نظرية العمق الاستراتيجي التركية القائمة على صفر مشاكل مع دول الجوار إلى تعديل تصوراتها وخطابها وحتى ممارستها في إطار دوائر النفوذ التي تنتمي إليها، ولقد شرح "علي حسين باكير" محددات السياسة التركية تجاه الملف السوري، وخيارات وحدود الدور التركي بالنسبة للأزمة السورية ضمن المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، التي تتميز بالديناميكية، ولقد اعتمدت تركيا على الجهود السياسية والدبلوماسية لإسقاط نظام الأسد مع تحذير من تجاهل الوضع خاصة أمام توجه سوريا إلى إيران وهي التي كانت في أغلبها دبلوماسية مكوكية، فقد اتجهت تركيا إلى مستوى أعلى في تدخلها باعتماد الضغوط السياسية والاقتصادية، وإلى مستوى آخر جماعي يتجنب التدخل تبعات التدخل الفردي معتمدة على التشاور والتنسيق مع الجانب العربي المتمثل بالجامعة العربية وبعض الدول الإقليمية الفاعلة وتحديدا الخليجية منها، وتشاور مماثل مع حلفائها الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية²، إلا أن الملاحظ في ردود الأفعال التركية على هذه السياسات نجدها في حال تقييمها بأنها محدودة في الحالات الصعبة ليس كميًا أو نوعيًا بل في القرار، كما بدا أن هناك فجوة بين خطاب القيادات والمسؤولين في الحكومة التركية وبين ما يستطيعون فعله إزاء ما يحصل، فلا استطاعت تركيا إقناع الأسد بالقوة الناعمة ولا استطاعت لجمه بالقوة الصلبة كما أنها رفضت مبادرة مد الجيش الحر بالسلاح وحتى الاعتراف به على أراضيها أو السماح له بالانطلاق منها أو حمل أسلحة عليها.

ويمكن³ تفسير محدودية التحرك التركي النشط إلى محدودية قدرات تركيا على التحرك المرن نتيجة معطيات ذاتية وأخرى إقليمية ودولية، شرحها "باكير" بأن تحركها يتميز بـ:

¹ بيرم بالسي، مرجع سابق.

² علي حسين باكير، "بعد إسقاط الطائرة تركيا والثورة السورية... الأطر الحاكمة"، على الموقع الإلكتروني (www.alarabiya.net/articles/2012/07/18/227103.html)، إطلع عليه 2015/05/06.

أ- المثالية التي تطبع جزءا من السياسة الخارجية التركية، واعتقاد وزير الخارجية التركية بأن دبلوماسية تصفير النزاعات لا تزال صالحة، وأن الدبلوماسية والمبادرات السياسية مترافقة مع بعض الضغوطات قادرة على معالجة الوضع السوري.

ب- عدم رغبة أو قدرة تركيا على دفع الثمن الذي يتطلبه تنفيذ سقفها العالي ووضع موقف التنفيذ على الأرض، فانتظار أن يسقط الأسد لوحده أو من خلال مجهود دبلوماسي في الوقت الذي يتلقى فيه كل الدعم اللازم لبقائه من روسيا وإيران، غير واقعي لاسيما في الوقت الذي لا يوجد فيه استعداد أو رغبة تركية في مواجهة إيران أو الاصطدام بها.

ت- عدم رغبة تركيا في الانخراط في سياسة محاور أو تحالفات خاصة ما من شأنه أن يظهرها كقوة سنية منخرطة في تحالف طائفي، أو ما يظهرها بأنها ذراع أمريكي منخرطة في تحالف امبريالي.

ث- التزام تركيا التصرف تحت سقف أو مسوغ قانون أو شرعي دولي أو إقليمي.

ج- ربط التدخل العسكري التركي في سوريا لإقامة ممرات أمنية أو منطقة أمنية بثلاثة شروط منها ما يتعلق بتهديد الأمن القومي التركي (كاعتداء النظام السوري على تركيا، أو انهيار الدولة السورية، مختلف عن انهيار النظام)، ومنها ما يتعلق بتدفق اللاجئين إلى تركيا بشكل يحول دون قدرات تركيا على تحمله أو بشكل يحمل معه مخاطر على تركيا (نقلت بعض المعلومات تقديرات عن أن الحد هو 100 ألف)، والثالث هو قرار أممي للتدخل في سوريا أو أي غطاء شرعي دولي آخر بمشاركة عربية ودولية¹.

هذه المعايير التي وضعتها أنقرة لنفسها انطلاقا من تصوراتها الجيوسياسية قيدت من حرية الحركة والخيارات العملية المتاحة لها وهو ما جعل موقفها مكشوبا وغير ذا تأثير كبير، ليقصر على بعض الخطوات السياسية والاقتصادية فقط حتى هذه المرحلة، مع الاستعداد كما تقول لكل المتطلبات اللازمة للمرحلة القادمة.

المطلب الثاني: مساندة المعارضة السياسية والمسلحة والتحرك في إطار المنظمات الدولية

برزت العلاقات التركية - السورية نتيجة الأزمة أمام نقطة تحول حرجية ورهانات تاريخية نشطة، فقد اعتمدت على عدة وسائل لمواجهة الأحداث الجارية في سوريا "نتيجة أثار الربيع العربي" وذلك بعد أن أعلنت مفاوضات جنيف الأولى والثانية أواخر يناير سنة 2014 فشل الحل السياسي مع نظام دموي، استخدم الأسلحة الكيماوية والتجويع والحصار، ولقد صرحت دراسة لمعهد العربية للدراسات بقولها:

¹ علي حسين باكير، "بعد إسقاط الطائرة تركيا والثورة السورية... الأطر الحاكمة".

" بقاء بشار الأسد يعني بقاء المشهد في حالة صراع بين نظام بشار الأسد ومليشيات داعش التي تستهدفها الثورة لا النظام، ومأساة مستمرة للمقيمين والنازحين من الوطن السوري، ويبدو أن المسار السياسي لا يعني عند بشار الأسد سوى الاستمرار في السلطة والقيادة القسرية للشعب السوري، فقد أعلن بشار ترشحه لفترة رئاسية جديدة، وحاول وفده في جنيف 2 الظهور بمظهر حامي ضد الإرهاب الذي يستهدف قوات الثورة ولم يستهدف نظامه...، فلم يعد سوى للشعب السوري والثورة السورية سوى إزاحة نظام آل الأسد والإرهاب المستهدف لها".¹

ولقد برز في هذا الصدد الدعم التركي انطلاقاً من الوسائل التي تبنتها والمتمثلة في: **استضافة اللاجئين:** فقد تسببت المأساة الإنسانية في سوريا في نزوح الآلاف من اللاجئين على الحدود، حتى أضحت تركيا الآن موطناً لنحو 75000 من السوريين المقيمين في عدة مخيمات أقيمت في ثلاث محافظات، وقد أكد أردوغان أن بلاده لن تغلق أبوابها للشعب السوري، حتى لو وصل هذا العدد إلى مائة ألف، منتقداً موقف النظام السوري، أيضاً ارتأت الحكومة التركية إقامة معسكر عبر الهلال الأحمر التركي وأطلقت مبدأ حسن الجيرة بين الشعبين، وانطلاقاً من واجبها الإنساني.

استضافة مؤتمرات المعارضة السورية: لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن واقع جديد تمثل في حالة التقارب التركي - الإخواني الذي بموجبه قامت تركيا بإجراءات علنية وصريحة تجاه الإخوان، حيث تمثلت حالة التقارب في عقد مؤتمر " الإخوان المسلمين " في تركيا، وكذلك وجود المشرف العام للإخوان المسلمين في تركيا، لقد وفرت تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين، وتم عقد عدة مؤتمرات مثل مؤتمر أنطاليا تحت اسم " المؤتمر السوري للتغيير " وكان من أهم قراراته دعم الثورة السورية، ثم عقد مؤتمر إنقاذ الشعب السوري، ثم مؤتمر اسطنبول، حيث دعا لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي هو الإطار الموحد للمعارضة السورية، ويضم جميع الأطياف السياسية في الداخل والخارج لدعم المعارضة وإسقاط النظام بكافة أركانه.

فرض العقوبات: بعد قيام النظام السوري باستخدام العنف ضد المتظاهرين أعلنت أنقرة عن مجموعة من العقوبات ضد النظام السوري والمسؤولين الذي ارتكبوا - من وجهة النظر التركية - جرائم ضد

¹ معهد العربية للدراسات، "سقوط الحل السياسي وتقدم المعارضة السورية"، على الموقع الإلكتروني <http://studies.alarabiya.net>، إطلع عليه 2015/05/08.

الإنسانية، كان من أبرزها فرض حظر على الأسلحة القادمة لسوريا، وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية للمجال السوري، كما أعلن أيضا وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن مجموعة من العقوبات المالية ضد النظام السوري كان من أبرزها تعليق أعمال مجلس التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وتجميد أموال وحسابات كبار مسؤولي النظام السوري المتورطين - حسب قوله - في جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى إيقاف كافة التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري، كما تتضمن العقوبات تجميد أموال الحكومة السورية في تركيا، وإيقاف القروض المقدمة إليها.

ولقد واجهت سوريا هذه الاجراءات برسائل لتركيا تبعث تهديد باستخدام حزب العمال الكردستاني في مؤتمر على أراضيها تحت شعار حرية الرأي، وفي إشارة إلى مقصد دمشق أن تركيا تستضيف جماعة الإخوان المسلمين خاصة والمعارضة السورية عامة في مؤتمرات تحت رعايتها على الأراضي التركية تحت شعار حرية الرأي، ولقد انعكست هذه الفترة بصورة واضحة وكبيرة على العلاقات بين البلدين من كافة النواحي، وهذه المرة اتجهت العلاقات إلى الاتجاه السلبي والذي بدوره انعكس على جميع المجالات المختلفة.

المبحث الثاني:

مواجهة التحديات الإقليمية والدولية للرؤية التركية الجيوسياسية

يرتبط التصور الجيوسياسي لتركيا في مواجهة تحديات القوى الإقليمية والدولية في تحركها الناشط والواسع على مختلف الدوائر التي تمنح لها بدائل عديدة لتسهيل حركتها، وتكمن هذه الدوائر في محاوريتها داخل منظمة الحلف الأطلسي في إطار المهام الجديدة لهذا الحلف منذ التسعينيات، دورها داخل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، منظمة المؤتمر الإسلامي باعتمادها على بناء منطقة تأثير جيوثقافية وحيوسياسية معتمدة على أداة القوة الناعمة، كما تبرز نشاط دبلوماسيتها الخارجية في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ومجموعة الدول النامية الثمان على مستوى الارتباطات الاقتصادية الآسيوية والافريقية، وكذلك الاقتصاد السياسي العالمي من خلال مجموعة دول العشرين، كل هذه الدوائر تسمح لها باللعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط التي إذا تم استفسارها من منطق جيواقتصادي أو حتى جيوسياسي فإن المحدد النفطي هو الذي يحرك سياسيات القوى الكبرى، وبالتالي ضرورة إحداث توازنات جديدة فرضتها الأوضاع الدولية الجديدة بصعود الصين ورجوع روسيا إلى الساحة الدولية بعد إعادة تنظيم بيتها الداخلي، بخلق بؤر توتر، وتمثل سوريا أحد هذه البؤر لوضعيتها الاستراتيجية، كما ازداد ثقل العناصر المحلية بتطور استراتيجيات ذات معايير إقليمية وهو ما أدى إلى تضخم المصالح الاستراتيجية

المطلب الأول: التأثير الإيراني وحزب الله

إيران: إن الدور الإيراني من الأزمة السورية لم يكن مفاجئاً، بسبب طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين سوريا وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية سنة 1979، ولأن سقوط أو إضعاف النظام السوري، سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، باعتبار سوريا البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.¹

كما يمثل التحالف بين إيران وسوريا شراكة استراتيجية بين نظامين، أكثر منه رابطة عضوية بين دولتين، وعلى الرغم من التناقض الإيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلا أن هذا لم يكن عائقاً في بعث تحالف استراتيجي بينهما، كما ساهم العداء بين هاتين الدولتين مع الولايات المتحدة وإسرائيل التتابع في المواقف، ولقد ظهر هذا التحالف في توفير سوريا لطهران رابطاً

¹ فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

(2011)، ص. 10.

جغرافيا حيويًا مع حزب الله اللبناني، حيث تعد سوريا وحزب الله عنصرين حاسمين في ما يسمى محور إيران لمقاومة الولايات المتحدة وإسرائيل.¹

كما تشعر إيران بقلق بالغ إزاء الآثار الجيوسياسية لتغيير النظام في سوريا، فالأغلبية من سكان سوريا هم من العرب السنة، على الرغم من أن العلويين هم الذين يحكمون البلاد حالياً، ونظراً إلى انتشار المشاعر المعادية للشيعنة وإيران بين المعارضين في سوريا، وهو ما تخشاه طهران من أن يحكم دمشق بعد الأسد نظام طائفي منحاز للقوى العربية السنية ويكون معادياً لإيران الشيعية، مما جعل إيران تقوم بدعم الأسد بإصرار.²

كما يدخل دور إيران في المعادلة السورية في إطار التنافس الإيراني-السعودي في المنطقة أي بين العالم السني والشيوعي بالرغم من أن الشيعة يمثلون أقلية في سوريا، حيث لم يمنع هذا من تخلي إيران عن سوريا بل أعلنت أنها حليف استراتيجي لها، وهذا ما ترجم من خلال المساعدات المالية بقيمة 5.8 مليار دولار لإنقاذ النظام السوري في أعقاب التدهور الاقتصادي الناجم عن الثورة، كما أنها تضمن لسوريا امداد نفطي يقدر بـ 290 ألف برميل يومياً، كما أن إيران تقدم الدعم العسكري و اللوجستي لنظام الأسد³، وذلك بإرسالها لوحدة خاصة إلى سوريا لقمع الثورة والقتال مع قوات نظام بشار الأسد، وكذا الإمداد بالوسائل التكنولوجية، الأسلحة، الإمداد بمدرّبين عسكريين، تقديم المشورة والمعلومات السرية، وبهذا تكون طهران وبشكل علني طرفاً في الحرب الأهلية السورية.⁴

حزب الله: تصاعد دور حزب الله في منطقة الشام، وخاصة مع اندلاع الصراع المسلح على الأراضي السورية، وظهور تشكيلات وتنظيمات سنية، ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ودخول حزب الله للأراضي السورية للدفاع عن نظام بشار الأسد، ما أدى إلى تشابك وتعقيد المشهد السياسي في سوريا والمنطقة، وتراجع حزب الله بين الدول العربية، وقد كان سابقاً محط دعم عربي بمختلف طوائفه ومذاهبه، باعتباره أحد أهم التنظيمات المقاومة للوجود الإسرائيلي.

¹ كريم سجادبور، "إيران حليف سوريا الإقليمي الوحيد"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني (<http://carnegie-mec.org/2014/06/09>)، إطلع عليه 2015/05/16.

² إسلام أحمد حسن، "الدور الإيراني في سوريا: ضرورة إستراتيجية"، على الموقع الإلكتروني (www.masralarabia.com/.../540785-)، إطلع عليه 2015/05/14.

³ جون آر برادلي، مترجماً، ما بعد الربيع العربي: كيف إختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012)، ص ص. 107-108.

⁴ الدعم الإيراني للأسد: الخلفيات والوسائل، على الموقع الإلكتروني: (www.dw.de)، إطلع عليه 2015/05/14.

أيد حزب الله في بداية الثورة النظام السوري، إعلامياً وسياسياً معتبراً أن ما يتعرض له مؤامرة دولية تهدف إلى كسر حلف الممانعة ومحاصرة المقاومة التي انتصرت على إسرائيل، وبعد تفاقم حدة الصراع في سوريا وإبتعاد الثورة عن طابعها السلمي بسبب القمع والقتل المفرط من طرف النظام السوري، وتزايد ردود الأفعال الإقليمية والدولية ضد نظام بشار الأسد المطالبة برحيله، وبعد تعاظم حجم وقوة المعارضة السورية في مواجهة الرئيس الأسد، كان وقوف حزب الله إلى جانب النظام في تصاعد مواز، حيث كان تدخل حزب الله في سوريا غير معلن عليه من الطرفين إلا أن التقارير تفيد وجود مقاتلين من حزب الله في الأراضي السورية تقاتل مع قوات النظام السوري.¹

كما أكد أمين عام حزب الله السيد "حسن نصر الله" في كلمته بتاريخ 30 أبريل 2013 أن تدخل حزب الله عسكرياً في الوضع السوري يعبر عن توجه استراتيجي هدفه عدم السماح بسقوط نظام الرئيس بشار الأسد، وهذا يضع أعباء إضافية على الحزب الذي عليه أن يعيد تموضعه لبنانياً وإقليمياً كجزء من استراتيجية تسمح له بالتكيف مع التغيرات التي يتعرض لها عمقه الحيوي السوري والمنطقة، فضلاً عن استعداده الدائم لحرب متوقعة مع إسرائيل، كما عليه في نفس الوقت أن يواجه التطورات الميدانية المتسارعة في الضفة السورية، ووفق إيقاع دقيق يتلائم مع السياسة الإيرانية الكبرى في منطقة المشرق العربي.²

بعد لقاء "نصر الله" بالمرشد الإيراني في طهران في أبريل 2013 لم يعد الحزب ينفي أو يخفف من أهمية انخراطه، بل إن "نصر الله" أعلن في خطابه بمناسبة عيد التحرير في 15 ماي 2013، عن الانخراط العسكري لقواته في معركة القصير ووعده مؤيديه بالنصر على أعداء النظام السوري، كما يرى حزب الله أن سقوط نظام بشار الأسد سوف يؤثر على دوره الإقليمي في المنطقة خاصة وأن سوريا تعتبر الجسر الذي يربطها مع إيران.³

ومع ظهور متغيرات وفواعل جديدة على الساحة السورية، والمتمثلة في صعود تنظيم الدولة الإسلامية وكذا محاولة إيجاد صيغ دولية للتدخل الدولي في سوريا لإسقاط النظام، حتم على حزب الله الانخراط بشكل مباشر في الأزمة السورية من أجل دعم النظام السوري والحفاظ على عمقه الاستراتيجي الذي يمثل همزة وصل مع حليفها طهران، وما تمثله معركة القلمون على الحدود السورية اللبنانية وإصرار حزب الله

¹ مركز الجزيرة للدراسات، "حزب الله: الحسابات التكتيكية والأثمان الإستراتيجية"، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/positionestimate>، إطلع عليه 2015/05/15.

² شفيق شقير، "معركة القصير السورية: تبعات تدخل حزب الله اللبنانية والإقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05>، إطلع عليه 2015/05/15.

³ المرجع نفسه.

على دفع قواته إلى المنطقة، دليل على أن "حسن نصر الله" يرى أن نهاية بشار الأسد ستشكل إنهياف لنفوذ حزب الله في المنطقة خاصة في ظل الصراع مع إسرائيل.

إن التأثير الإيراني وحزب الله في مجريات الأزمة السورية، ومواصلة الدعم غير المحدود لنظام بشار الأسد يؤثر سلبا على الدور التركي في المنطقة، وخاصة في مجال فنائها الخارجي (سوريا) الذي سوف يشكل تهديدا لأمنها القومي، خاصة بعد دخول تنظيم الدولة الإسلامية في محور الصراع وما له من آثار على أكراد سوريا، والتي بدورها تشكل تهديدا لها في حال توصلوا إلى إقامة كيان أو دولة كردية تسمح لأكراد تركيا القيام بالانفصال في ظل التوترات الحاصلة بين حزب العمال الكردستاني وأنقرة.

المطلب الثاني: التحدي الأمريكي الأوروبي والدعم الروسي والصيني

انطلاقا من تحليل البيئة الدولية المؤثرة في الأزمة السورية منذ اندلاعها سنة 2011 إلى يومنا هذا، يظهر إلى جانب الأدوار الجيوسياسية للقوى الإقليمية المتنافسة في الشرق الأوسط خاصة الدور التركي والإيراني، تبرز سياسيات القوى الكبرى في إطار ما يعرف بمجالات الجيوسياسية ذات البعد العالمي التي تمثل منطقة الشرق الأوسط أحدها وأهمها نتيجة عوامل عدة شرحناها في الفصول السابقة، وهذه السياسات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدور الجيوسياسي التركي في فنائها الخارجي، وتبرز هذه القوى فيما يأتي:

أولاً: التحدي الأمريكي: إن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تدور حول جملة من المحاور أهمها: استمرار تدفق النفط والغاز، والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي، ومنع تقدم نفوذ أي طرف على النفوذ الأمريكي في المنطقة، ومنع تصاعد وتوسع النزاع الإقليمي، واستمرار عملية التسوية للقضية الفلسطينية، ومكافحة ما يسمى بـ "الإرهاب"، كما أن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا يكشف الكثير من التشابك بالمحاور المشار إليها، غير أن دور إسرائيل واللوبي الصهيوني في تحديد هذا الموقف يعد عاملا حاسما كما تبدى ذلك في صفقة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية بين الولايات المتحدة وروسيا¹.

لقد مر الموقف الأمريكي بعدد من التحولات خلال السنوات الأربعة من تاريخ الثورة سوريا، حيث كان في بداية بداية الثورة حذرا في التعامل مع المتغير الجديد في المنطقة، لكن مع تزايد القمع المفرط من طرف

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط، الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon، إطلع عليه 2015/05/16.

النظام عمد تشجيع المعارضة السورية ودفع بقوى ترتبط به لقيادتها، كما شجع تركيا على اتخاذ موقف متقدم والابتعاد عن دور الوسيط في الأزمة، ثم اتجه الموقف الأمريكي إلى تغيير التحالفات وإنشاء مجموعات متطرفة تقاثل بعضها بعضاً، واستمرار العمل على إضعاف النظام، وهو ما يعني استمرار سياسة الاستنزاف الداخلي في سوريا لجميع أطراف الصراع لصالح إسرائيل¹.

مع ظهور متغير جديد على الساحة السورية والمتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية الذي استولى على العديد من المناطق في سوريا، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير موقفها، حيث بدأت في حشد الرأي العام العالمي

كما أشار بعض المشاركين إلى أن الموقف الأمريكي اليوم يميل إلى إمكانية التفاهم مع النظام القائم بتعديل سلوكه وخفض قدراته العسكرية واستقطاب سياسة إيران الإقليمية والدولية من خلال الحوافز. ودعا المشاركون في نهاية الصالون إلى إعادة النظر في الدور الإقليمي لحل الأزمة السورية عبر تنازلات تقدمها جميع الأطراف المعنية، وذلك بدل الرهان على السياسات الدولية المرتبطة بمصالح هذه الدول وبالمصالح الإسرائيلية، والتي لا تعتبر أمن الشعب السوري ولا تقدم الإصلاحات السياسية هدفاً أساسياً لها.

ثانياً: التحدي الأوروبي: يرتبط وزن هذا الاتحاد بسياسته الجماعية التي تعود إلى تنفيذ الاتحاد الأوروبي معاهدة لشبونة 2011، ووضع هيكليّة جديدة للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية تكون أكثر اتساقاً وكفاءة وتأثيراً، إلا أن واقع التأثير على عملية صنع سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية نجده متركز على "الثلاثة الكبار"، أي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، لذا فتحليل تحدي الاتحاد الأوروبي للدور التركي في المنطقة سيأتي في إطار تحليل سياسات وأدوار هذه القوى في إطار الاتحاد ككل، وهي السياسات التي برز تحركها تجاه الأزمة السورية منذ مارس 2011، أين تم تخصيص 2.6 مليار يورو².

يتمثل موقف أوروبا أساساً في دعم موقف الولايات المتحدة، بشأن التدخل العسكري في سوريا وفي مثل هذه الحالة، تعتمد القدرة العسكرية للاتحاد الأوروبي كلياً على فرنسا والمملكة المتحدة (امتنتعت ألمانيا تقليدياً عن المشاركة في أي عمليات عسكرية خارجية)، لكن بعد التطورات الأخيرة التي عرفتتها الأزمة السورية وصعود الأنشطة الإرهابية في سوريا، أدى إلى تغيير في الرأي في الدول الأوروبية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب مع نظام الأسد، وذلك نظراً للتهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية المتشددة،

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق.

² مارك بيانيري، "مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا"، (لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جويلية 2014)، على الموقع الإلكتروني (<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=55898>)، إطلع عليه 2015/05/16.

خاصة بعد صعود تنظيم الدولة الإسلامية الذي استطاع تجنيد العديد من الشباب من الدول الأوروبية، والذي بدوره يؤدي إلى تنفيذ العائدين من سوريا بأفكار أكثر تشددا لهجمات ضد بلدانهم الأصلية.¹

يمثل الدور الأمريكي والأوروبي في مجريات الأزمة السورية انطلاقا من تصوراتها في منطقة الشرق الأوسط تهديدا للمصالح الجيوسياسية التركية في المنطقة، خاصة بعد اعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن مخطط للتدخل في سوريا في إطار محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، مع تركها للنظام السوري قائما، مع تأييد أوروبي للمسعى الأمريكي، وهو ترفضه تركيا باعتبار أن حل الأزمة السورية وتخليص المنطقة من الانفلات الأمني الذي تشهده مرتبط بإسقاط نظام بشار الأسد وتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية في إطارها يتم تجاوز تهديدات المكون الكردي واستقرار المنطقة ككل.

ثالثا: الدعم الروسي: إن الدعم المتواصل للنظام السوري يرجع إلى سببين رئيسيين، الأول يتمثل في أنها أهم مصدر تسليح سوريا، حيث تبلغ حجم عقود التسليح ما يقرب من 4 مليار دولار، فضلا عن امتلاك الجانب الروسي لقاعدة عسكرية في مدينة طرطوس السورية، أما السبب الثاني فيتمثل في الإيديولوجية الروسية التي دائما ما تهدف لإفشال المحاولات الأمريكية في إعادة رسم المنطقة.¹

منذ بدء الانتفاضة السورية عام 2011، ظل بوتين داعما للأسد على نحو مطلق، فقد زود الأسد بالأسلحة، ووفر له الحصانة في مجلس الأمن الدولي، ووافق على استيعاب النفط الخام السوري مقابل منتجات النفط المكرر لدعم اقتصاد البلاد وجيشها، وقدم القروض لتفادي إفلاس سوريا.

رغم المبادرات التي طرحت على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تسوية الأزمة، استمرت روسيا في التعنت، فبعد الاجتماع الثلاثي بشأن سوريا، الذي عقد في جنيف في 11 جانفي 2013 بين الممثل الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي وكبار الدبلوماسيين الأمريكيين والروس، تمسكت موسكو بموقفها المتمثل بأن رحيل الأسد لا يمكن أن يكون شرطا مسبقا لإجراء محادثات سلام، حيث قال وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" لقادة المعارضة السورية بأن عليهم السعي لإجراء حوار مع الأسد عوضاً عن رحيله، وقد

¹ مارك بيانيري، مرجع سابق.

² محمود نبيل، "أسباب استراتيجية واقتصادية وطائفية تفسر دعم روسيا والصين وإيران للنظام السوري"، شبكة الإعلام العربية، على الموقع الإلكتروني: (<http://moheet.com/2013/09/30>)، اطلع عليه 2015/05/15.

أتى هذا الموقف بعد انهيار الاجتماع المسبق في اسطنبول الذي رفض فيه "بوتين" تغيير موقفه رغم الضغط الذي مارسه رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان".¹

بعد مرور أربع سنوات على بداية الأزمة السورية، ما زالت موسكو تقدم الدعم للنظام السوري حيث أكد السفير الروسي في سوريا "ألكسندر كينشاك" في أبريل 2015 أن بلاده: "مستمرة في تزويد دمشق بكل ما يلزم لتأمين القدرات الدفاعية للقوات المسلحة السورية، انطلاقاً من واجبها كحليف يقف في الخندق ذاته بمواجهة العدو المشترك المتمثل بالإرهاب الدولي"، كما شدد في الوقت نفسه على أن بلاده "تقوم بتسخير كل قدراتها لمنع قوى إقليمية بالتدخل العسكري في سورية".²

كما أن الدعم الروسي المستمر للنظام في حربه المستمرة على معارضييه من خلال الدعم التقني والسياسي مقابل تمكين النظام للحكومة الروسية من عقد اتفاقيات اقتصادية كفيلة برهن اقتصاد سوريا بروسيا ومشيتها من خلال هذه الاتفاقيات، وأعظم هذه الاتفاقيات كان الاتفاق مع شركة روسية للتقريب عن النفط والغاز، لتتولى التقريب عن النفط السوري في مساحة 2190 كلم مربعا من المياه الإقليمية السورية، ومن خلال هذه الاعتبارات التي تجمع كل من روسيا وسوريا فإن نظام بشار الأسد سوف يستمر في الصمود نتيجة التحالف مع موسكو التي لن تسمح بانهيار مصالحها الجيوستراتيجية والإقتصادية في المنطقة التي تعرف تنافس قوي من طرف القوى الإقليمية والدولية.³

رابعا: الدعم الصيني: إتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية الحالية، بالاختلاف مع موقف الولايات المتحدة والدول العربية تجاهها، إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية، وتعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ويساهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران وتركيا في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصا في ظل تصاعد أزمات المنطقة.⁴

استعملت الصين الفيتو أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن بدعم غربي، اثنان منها دعيا إلى تنحي الرئيس السوري (بشار الأسد)، والثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

¹ Anna Borshchevskaya , "Russia's Many Interests in Syria," the Washington Institute for near east policy. January 24, 2013.

² "سفير روسيا بسوريا يؤكد استمرار دعم بلاده للنظام"، على الموقع الإلكتروني: (www.alsouria.net) إطلع عليه 2015/05/15.

³ محمود نبيل، مرجع سابق.

⁴ سنية الحسيني، "هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟"، على الموقع الإلكتروني (<http://www.alquds.co.uk/?p=326021>)، إطلع عليه 2015/05/16.

على النظام السوري الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، فعارضت الصين أي تدخل عسكري في سوريا، حتى إن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها، جاء ذلك الاستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن.

ترى الصين أن الثورة السورية تحولت إلى نزاع مسلح بين الدولة ومسلحين معارضين بعضهم متطرف، فرفضت التدخل الأجنبي في سوريا، واستخدمت الفيتو أربع مرات في سبيل ذلك، انطلاقاً من إيمانها بضرورة احترام مبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، الذي يعد أحد المبادئ الخمسة الثابتة التي تؤمن بها الصين في تحقيق سياستها الخارجية .

وتتعلق مصلحة الصين الرئيسية مع سوريا من منطلق استراتيجي، فتعتبر سوريا نقطة التقاء لثلاث قارات، عبر عدد من الممرات البرية والبحرية والجوية، وتشكل خط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز، وتعتبر الجسر الموصل للبترول لها من روسيا الاتحادية، كما سوريا الدولة الممانعة الوحيدة للولايات المتحدة، فانهيار النظام السوري من شأنه أن يفقد الصين حليفها الوحيد الذي يخلق وجوده نوعاً من التوازن بينها وأمريكا، كما أن من شأن انهيار النظام السوري أن يؤثر على مكانة إيران في منطقة الشرق الأوسط، الحليف الأول للنظام السوري، والموازن الاستراتيجي في المنطقة من الهيمنة الغربية، ومن المنطلق نفسه حصدت سوريا دعم روسيا، فالتقت المصالح الصينية الروسية الإيرانية في دعم النظام السوري.¹

إن التحولات الأمنية في الشرق الأوسط تدخل ضمن الترتيبات الأمريكية فيها، حيث ترى الصين أن انهيار تلك المنطقة أمنياً بات يشكل خطورة محتملة على الأمن القومي الصيني مباشرة، وليس فقط على مصالحها الاقتصادية، وذلك من خلال سعي الولايات المتحدة لزعزعة استقرار المنطقة العربية لسد الطريق أمام إمدادات النفط التي تصل إليها، خصوصاً أن ذلك جاء بعد تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وسعيها للخروج منها، ومن الممكن اعتبار أن الجبهة السورية أصبحت اليوم تشكل نقطة توازن مهمة للنظام الصيني في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن للصين التخلي عنها بسهولة، وتعكس واقع الصراع عموماً بين الولايات المتحدة والصين، إلا أنه من المستبعد أن تتدخل الصين عسكرياً في الأزمة السورية، في ظل سيادة طابع التعامل بالقوة الناعمة في سياستها الخارجية.²

¹ سنية الحسيني، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

إن الدعم الروسي والصيني للنظام السوري ينعكس سلبا على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط عامة، وفي سوريا بشكل خاص، حيث تواجه كل المبادرات التي تطرحها تركيا لإيجاد حل للأزمة السورية الرفض من طرف هاتين الدولتين، باعتبار أنهما تملكان حق النقض في مجلس الأمن الدولي، خاصة وأن تركيا تطالب بتنحي بشار الأسد الذي تراه فاقدًا للشرعية وأن أي تسوية سوف تستتعي الأسد، كما أن تركيا تعمل على تدريب وتسليح المعارضة السورية المسلحة لإسقاط النظام، إلا أن كل المساعي التركية على المستوى الدولي خاصة في إطار هيئة الأمم المتحدة، تواجهها المواقف الروسية والصينية الراضة خاصة عندما يتعلق الأمر ببشار الأسد، وذلك لاعتبارات جيواستراتيجية وجيواقتصادية في المنطقة، مما يؤثر على نفوذ تركيا ومكانتها الجيوسياسية.

خاتمة

انطلاقاً من تحليلنا للدور الجيوسياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم سنة 2002 باتباعها سياسة خارجية نشطة في المجال الجيوسياسي لتركيا، أمام الأوضاع التنافسية التي تشهدها مصالح الدول الإقليمية والكبرى في المنطقة عامة ومن خلال معالجتنا لتأثير المكانة التركية بتداعيات الفوضى التي أنتجتها الأزمة السورية أمام ضغوطات الشارع السوري بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تطالب الدبلوماسية التركية بمساندتها، انفلات الأمن في سوريا، بروز موجات اللاجئين السوريين نحو الحدود التركية وداخلها، عودة تهديدات المكون الكردي وأثار بروز تنظيم الدولة الإسلامية، وصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

تبرز المكانة التركية في الشرق الأوسط من خلال سياساتها الخارجية النشطة في مجالها الجيوسياسي وفي إطار دوائر نشيطة اقتصادياً وعسكرياً للدفاع عن مصالحها، خاصة دورها في منظمة الحلف الأطلسي، مستفيدة من مقوماتها العسكرية والاقتصادية، ويعود هذا الدور الذي يحمل بعد محوري في المنطقة إلى المعطيات التاريخية والجيوسياسية لتركيا في المنطقة، وكذلك النجاحات التي حققها حزب التنمية والعدالة على المستوى السياسي من خلال تطور الديمقراطية وانفتاح تركيا على الأفكار الليبرالية، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما يرتبط بالبعد الجيوثقافي نتيجة تحكم تركيا بالمنطقة من خلال سياسات التأثير بفتح اقتصادها وجامعاتها لدول المنطقة التي تعرف بالقوة الناعمة التي أشار إليها "جوزيف ناي" باعتبارها استطاعت أن تقدم لتركيا بدائل لينة في المعاملات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول الجوار تستبعد التهديدات العسكرية أو ضغوطات الإكراه.

ترتبط طبيعة وأليات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية في تبني دبلوماسية صفر مشاكل مع دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتحرك الدور الجيوسياسي التركي انطلاقاً من المتغيرات المستجدة والديناميكية في منطقة الشرق الأوسط، وهي التصورات الجيوسياسية التي تتأثر بالاستقرار في منطقة الفناء الخارجي التركي (سوريا)، كما أنها ترتبط في إطار تصور شامل لاستراتيجيات القوى الدولية الكبرى في المنطقة والقوى الإقليمية، وبالتالي العمل على تقديم قراءات استراتيجية لها مرتبطة أساساً بالانطلاق من تفسير القلق الأخلاقي الذي يميز الظاهرة الدولية نتيجة صراع المصالح والطبيعة التنافسية بين الدول والقوى المؤثرة (حتمية الصراع الدولي).

تأثر الدور الجيوسياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل إفرازات الأزمة السورية انطلاقاً من المتغيرات الإقليمية والدولية التي عرفتتها الأزمة، إذ أن عدم الاستقرار الذي سوف تخلفه في المنطقة سينعكس بشكل سلبي ومباشر على انكشاف الأمن التركي الداخلي، وهي التي تبرز أساساً في القضية الكردية التي تتحسس منها تركيا، خاصة وأن الأقلية الكردية وجدت البيئة الملائمة لتحقيق طموحها في تكوين كيان

مستقل، والذي سينعكس سلبا على تركيا خاصة وأن ملف محاربة حزب العمال الكردستاني التركي بقي شائكا، وهذا ما جعل تركيا تعمل على حل الأزمة السورية خوفا من التدهور الذي قد ينتقل إليها عبر بوابة الأكراد، وبعد صعود تنظيم الدولة الإسلامية وانتشارها بشكل رهيب في المنطقة خاصة في سوريا التي فقد فيها النظام السيطرة على العديد من المناطق، خاصة على الحزام الحدودي بين البلدين الذي يصعب على تركيا التحكم فيها في ظل التدفق المستمر للاجئين السوريين والذي انعكس على اقتصادها في ظل الأعباء المتزايدة للاجئين مما يؤثر على الأمن القومي التركي، خاصة وأن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية يستثني إسقاط بشار الأسد، الذي تعتبره أنقرة من بين الأولويات المساعدة للقضاء على التهديد الإرهابي في سوريا، كما أن صعود نفوذ القوى الإقليمية والدولية في سوريا وتشابك مصالحها في المنطقة أين تلقى كل من الولايات المتحدة، روسيا، الصين، إيران وإسرائيل، مما يؤدي إلى تراجع المكانة الجيوسياسية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ككل في ظل هشاشة فنائها الخارجي (سوريا والعراق)، والذي استفادت منه هذه القوى التي تمثل موارد المنطقة (الطاقة) وامتداداتها إلى أسواقها الاستهلاكية جزءا مهما من إعداد سياساتها الخارجية التي تدعمها بمختلف الآليات العسكرية (الصلبة) واستراتيجيات التأثير (القوة الناعمة)، وكذلك حماية أمنها القومي من منطلق الدفاع عن مكانتها في الساحة الدولية بالحيولة دون ظهور قوى عسكرية واقتصادية وهو ما مثل تهديدا على الدور الجيوسياسي التركي.

انطلاقاً من كل ما سبق يمكن القول بأن الأزمة السورية المتفجرة منذ سنة 2011، والتي لا تزال إفرزاتها الديناميكية تتطور وتؤثر على طبيعة تصورات القوى الإقليمية والدولية وتفرض إعادة حساباتها في ظل المتغيرات الميدانية المتسارعة والجديدة والمرتبطة بفواعل جديدة مؤثرة قد أثرت سلبا على المكانة الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط من منطلق تصادم القوى الكبرى والإقليمية التي تمثل ثروات المنطقة الطاقوية ومكانتها الاستراتيجية والطابع الاثني للمنطقة محدد تحركها في المنطقة وأساس تصوراتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية، لأن وضع الدور التركي كفاعل إقليمي في المنطقة لم يستطع فرض تصوراتها في حل الأزمة السورية من منطلق مقارنة تركية تعتمد على الدفاع عن مصالحها في المنطقة، وهذا يعود إلى تداخل كم هائل من المتغيرات المتراكمة والمتداخلة والفواعل المؤثرة في سياسة التوازنات والأحلاف التي تحتاج إلى تعميق التخطيط الاستراتيجي، وربط تجسيد تصوراتها وفرض تطبيقها بفهم وقراءة إمكانيات المنافسين وتهديدات الأعداء المحتملين، وكذا تجاوز أثار الدبلوماسية النشطة للقوى المتنافسة التي تعتمد النفوذ والضغط، حيث لم تظهر تركيا كفاعل محوري قوي تجسد مفاهيم الديمقراطية التي تدافع عنها في حل الأزمة السورية، من منطلق إعادة بناء النظام السوري وبعث انفتاحات سياسية واقتصادية وإضعاف النفوذ السوري والإيراني، وفرض سياسات التأثير للدفاع عن مصالحها.

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. أبو هلال، فراس. إيران والثورات العربية: الموقف والتدعيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
2. إدريس، محمد السعيد. تحليل النظم الإقليمية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2002).
3. أر برادلي، جون. ما بعد الربيع العربي: كيف إختطف الاسلاميون ثورات الشرق الاوسط، تر: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.
4. إسماعيل، محمد صادق. التجربة التركية من أتاتورك الى أردوغان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط 2، 2012.
5. أوغلو، أحمد داوود، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011.
6. باكير، علي حسين. أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
7. باكير، علي حسين. محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة: مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011.
8. بشارة، مروان. أهداف الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيتها في العالم العربي، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.
9. بووانو، إدريس. "إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد" البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات"، سوريا: مؤسسة الرسالة، 2005 .
10. تشيبنار، عمر. سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز الشرق الأوسط: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 10، سبتمبر 2008.
11. تغيان، شريف. الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، مصر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 2011.
12. جاسم حسين، مصطفى. الدور الأقليمي التركي للمدة من 2002 الى 2010، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق.
13. الحضرمي، عمر. العلاقات العربية التركية: تاريخها، واقعها ونظرة في مستقبلها، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010.
14. دسوقي، عيسى السيد. التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مصر: دار الأحمدي للنشر والتوزيع، 2009.

15. دني، إيمان. الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
16. رضوان، وليد. العلاقات العربية التركية، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
17. رفاعي، ممدوح وماجده جبريل. إدارة الأزمات، جامعة عين شمس كلية: التجارة، 2007.
18. السباعي، عوني عبد الرحمان. تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الاستراتيجية، جامعة الموصل، العراق.
19. صبر درويش، "داعش" النسخة الأكثر تطرفا للإسلام السياسي، باريس: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014.
20. الضميري، عماد. تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.
21. غيوم، إكزافييه. العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، ط 2، (لبنان: مركز الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، 1994).
22. فريد بك المحامي، محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية، لبنان: دار النفاس، ط1، 1981.
23. الكيلاني، هيثم. تركيا والعرب: دراسة في العلاقات التركية العربية التركية، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.
24. محفوظ، عقيل سعيد. سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
25. محفوظ، عقيل. سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012.
26. محمد الصلابي، علي محمد. الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار النشر والتوزيع الاسلامية، ط1، مصر، 2001.
27. معوض، جلال عبد الله. صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، لبنان: مركز الوحدة العربية، 1998.
28. ملكاوي، عصام فاعور. تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2013.
29. ميكائيل، براء. الموقف الاوروبي من الازمة السورية: غياب الفعالية وافتقاد التأثير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
30. نصر، ربيع، وآخرون. الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية، سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.
31. نور الدين، محمد. تركيا الصيغة والدور، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

32. ساتيك، نيروز. وخالد وليد محمود، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
33. النيعيمي، أحمد. تركيا والوطن العربي، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998.
34. هلال، رضا. السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999.
35. وحدة تحليل السياسات، ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الازمة في سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
36. ياغي، إسماعيل أحمد. الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مصر: مكتبة العبيكان، ط2، 1998.

ثانيا: المجلات:

37. أوغور، حقي. "تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام"، مجلة المتابع الاستراتيجي "تجربة الاسلاميون في تركيا" مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2009.
38. بيبرس، سامية. "سوريا وتركيا بين التحالف والعداء"، مجلة شؤون عربية، العدد 152، 2012.
39. بيدال، لوردسي. "سوريا: دوار أم ثورة راديكالية ومستقبل مجهول"، مجلة السياسة المتوسطية، 2012.
40. زهران، جمال علي. "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 153، جويلية 2003.
41. مرير الجميلي، صدام. "الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 21.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

42. يوسف الغول، يسري عبد الرؤوف. أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.

رابعا: التقارير

43. تقرير مؤتمر حول: من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي: المنطقة العربية بين صعود تنظيم الدولة والانخراط الأميركي المتجدد"، الدوحة: 18-19 أكتوبر 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خامسا: الجرائد

44. جريدة الاهرام، 3 جويلية 2011.
45. شلهوب، إيلي. "إيران: حماية اسرار دمشق دفاعا عن بيروت وطهران"، الاخبار، 24 جوان 2011.

سادسا: مقالات منشورة على شبكة الانترنت

46. "الدعم الإيراني للأسد: الخلفيات والوسائل"، على الموقع الإلكتروني: (www.dw.de)
47. "أوغلو: تركيا تعارض (داعش) والأسد على حد سواء"، 11 أكتوبر 2014، العدد 16910، صحيفة الرياض، السعودية، أنظر الموقع الإلكتروني: (<http://www.alriyadh.com/98396>)
- (<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=55898>)
48. أحمد حسن، إسلام. "الدور الإيراني في سوريا: ضرورة إستراتيجية"، على الموقع الإلكتروني (www.masralarabia.com/.../540785)
49. إدريس، محمد السعيد. تركيا وتداعيات الأزمة السورية، على الموقع الإلكتروني: (<http://elaph.com/Web/NewsPapers/2012/9/763504>)
50. باكير، علي حسين، "بعد إسقاط الطائرة تركيا والثورة السورية... الأطر الحاكمة"، 17 أبريل 2013، الموقع: (www.alarabiya.net/articles/2012/07/18/227103)
51. بول، سالم. "لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، على الموقع الإلكتروني: (<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=5032>)
52. خاطر، حاتم. "الأزمة السورية وتداعياتها على الشرق الأوسط"، شبكة الإعلام العربية، على الموقع الإلكتروني: (<http://moheet.com/2013/07/17/1797597>)
53. سفير روسيا بسوريا يؤكد استمرار دعم بلاده للنظام"، على الموقع الإلكتروني: (www.alsouria.net).

54. سنية الحسيني، "هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟"، على الموقع الإلكتروني (<http://www.alquds.co.uk/?p=326021>).
55. شفيق شقير، "معركة القصير السورية: تبعات تدخل حزب الله اللبنانية والاقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني: (<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05>).
56. علي أحمد، محمد. "وزير الخارجية التركي: تنظيم الدولة الإسلامية والنظام يهددان أمن واستقرار سوريا"، 20 فيفري 2015، على الموقع: (<http://aranews.org/2015/02>).
57. مارك بيانيري، "مخاوف الاتحاد الاوروبي بشأن سوريا"، (لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جويلية 2014)، على الموقع الإلكتروني:
58. محمود نبيل، "أسباب إستراتيجية واقتصادية وطائفية تفسر دعم روسيا والصين وإيران للنظام السوري"، شبكة الإعلام العربية، على الموقع الإلكتروني: (<http://moheet.com/2013/09/30>)، إطلع عليه 2015/05/15.
59. مركز الجزيرة للدراسات، "حزب الله: الحسابات التكتيكية والأثمان الإستراتيجية"، على الموقع الإلكتروني: (<http://studies.aljazeera.net/positionestimate>).
60. مركز دراسات الشرق الأوسط، الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، على الموقع الإلكتروني: (http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon).
61. معهد العربية للدراسات، "سقوط الحل السياسي وتقدم المعارضة السورية"، 27 مارس 2014 على الموقع الإلكتروني: (studies.alarabiya.net).
62. موقع اسلام اون لاين، "نعم نحن العثمانيون الجدد"، 2009، (<http://www.islamonline.net>)
63. موقع حزب العدالة والتنمية التركي، (<http://eng.akparti.org.tr/english/index.html>)

ب/ باللغة الأجنبية:

64. Bailin, Naomi. "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", **International Studies Quarterly**, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980).
65. Biddle, Bruce .and Edwin Thomas, **role Theory: concepts and research** (New York.London, Sydney: Willy and soon, 1966).
66. Bonhface, Pascal, **La Geopolitique Et Les Relations Internationales**, (Paris: Éd:Eyrolles, 2011).

67. Yves, Lacoste. **la geopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui**,
(France : Ed, Larousse, 2012)